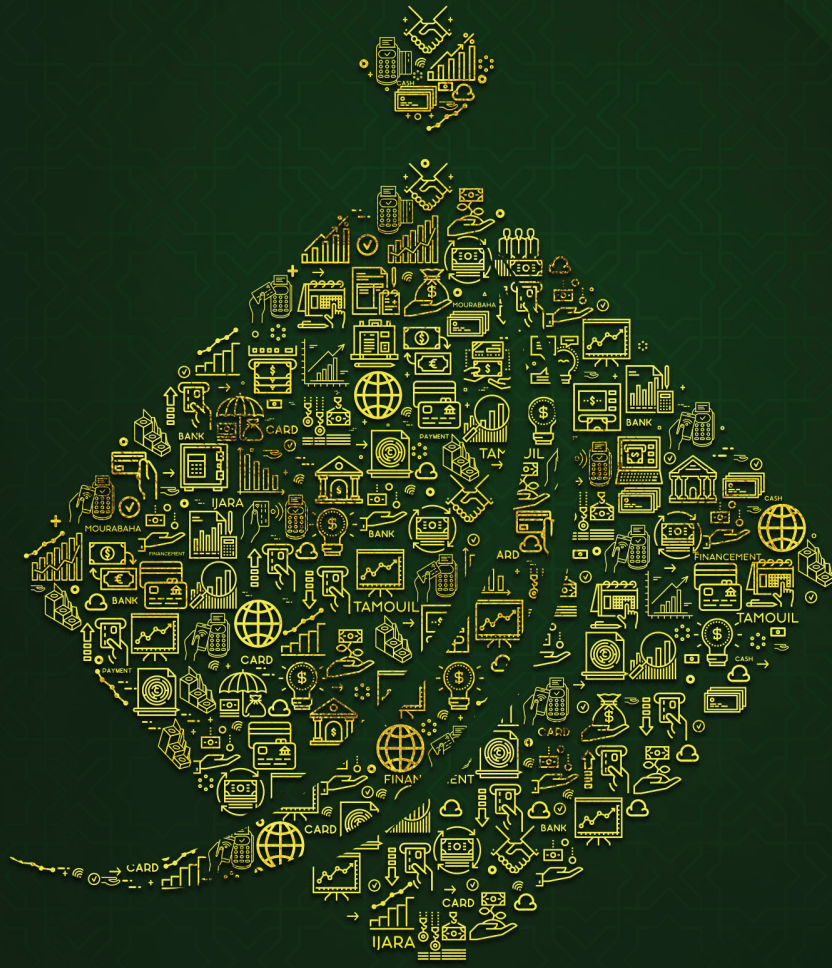




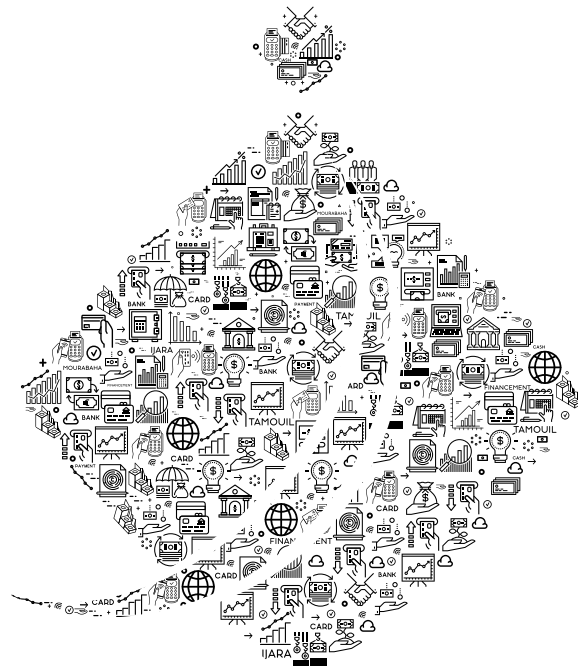
التقرير السنوي

2 0 1 9



مصرف الزيتونة
BANQUE ZITOUNA

قيمتنا



التقرير السنوي

2 0 1 9

الفهرس

4	I. كلمة الرئيس
6	II. كلمة المدير العام
8	III. البيئة الاقتصادية والمالية للمصرف
14	IV. أبرز مُستجَدّات وأحداث سنة 2019
24	V. أنشطة و نتائج المصرف
46	VI. مجمع مصرف الزيتونة
50	VII. الحوكمة
76	VIII. الهيئات الإدارية
78	IX. مُراقبو الحسابات
80	X. الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر
88	XI. الإمتثال الشرعي
92	XII. قرارات الجلسة العامة لمصرف الزيتونة
98	ملحق 1 : تقرير الهيئة الشرعية
102	ملحق 2 : القوائم المالية المختومة في 2019/12/31
146	ملحق 3 : التقرير العام والتقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر

أ. خـلـمـة الرئيس

إن تجربة مصرف الزيتونة والاعتمادات الجديدة التي توفرت له، تتيح له فرصاً لإنجاح المخطط الاستراتيجي الجديد المتمثل في:

- ◆ إبراز مصرف الزيتونة بشكل واضح كمصرف تجاري شامل وقريب من الحرفاء،
- ◆ وضع وتنفيذ سياسة طموحة على المدى القريب تتمحور حول تطوير الموارد البشرية وتحسين إطار العمل،
- ◆ تسريع الأعمال الرامية إلى تعزيز الفعالية التشغيلية والأداء التجاري للمصرف،
- ◆ بناء رؤية رقمية جديدة تركز على مقاربة طموحة،
- ◆ إعطاء الأولوية لتطوير أنشطة جديدة بتونس وعلى المستوى الدولي،
- ◆ تعزيز إشعاع الزيتونة كمجمع ونموذج على المستويين الوطني والدولي.

وقد انطلق مصرف الزيتونة في تعزيز موقعه وتنويع أنشطته من خلال إنشاء شركات جديدة متخصصة تابعة له. بالإضافة إلى تأميمات تكافل، شهدت سنة 2019 إنشاء "معهد الزيتونة للتدريب" و"الزيتونة للاستثمار المالي" وإطلاق دراسات لإحداث هياكل أخرى. إيماناً منا بمسؤولية مصرف الزيتونة تجاه بيئته، فقد شرعنا في تطوير ثقافة مبنية على الالتزام وتقاسم القيم مع جميع الأطراف المتداخلة. وتتضمن استراتيجيتنا تمشياً يُعنى بالمسؤولية الاجتماعية القائمة أساساً على دعم الشباب وتحسين وضعية المدارس العمومية وتحسين هياكل الصحة العمومية والخدمات التي تقدّمها. ويسرنا أن نتقدم بتهانينا الخالصة إلى الهيئة التسييرية للمصرف وكامل طاقمه البشري على الجهود المبذولة والأداء المتميز خلال سنة 2019. إن الإدارة العامة والإطارات وكل العاملين بالمصرف يحظون بثقتنا التامة لتحقيق الأهداف الموضوعة من أجل ضمان تطوّر المصرف ونموّه وازدهاره. ومن ناحيتنا، لن ندخر جهداً لنرى مصرف الزيتونة في المراتب الأولى على المستوى الوطني ورائداً في صناعة المالية الإسلامية على الصعيد العالمي.

فيكتور نظيم رضا آغا
رئيس مجلس إدارة



نجح مصرف الزيتونة، خلال عقد من الزمن، في نيل مكانة مرموقة على الساحة المصرفية التونسية، حيث تمكّن من تطوير نشاطه وعرض صناعة مالية مبتكرة ذات ضوابط، أخلاقية ومسؤولة لفائدة جميع التونسيين، وذلك من خلال المالية الإسلامية التي وفرت تقنيات تمويلية وعروض مختلفة وجديدة مما أثري المشهد المصرفي التقليدي ووفر بدائل تمويلية لتلبية احتياجات كل الشرائح التونسية.

مجمع ماجدة تونس فخور باقتناء مصرف الزيتونة وتعزيز حضوره في تونس من خلال مؤسسة واعدة وذات إمكانيات عالية وتعهّد بتعزيز الأموال الذاتية للمصرف ودعم سياسته الرامية إلى التطوير مع احترام تطبيق مقتضيات التنظيمية للملاءة المالية. وقد شهد رأس المال مصرف الزيتونة زيادة أولى ليبلغ حوالي 175 مليون دينار ومن المزمع أن يرتفع إلى 265 مليون دينار في إطار زيادة ثانية في بداية سنة 2020.

وقد تم تعزيز مجلس الإدارة بثلة من الخبراء والمصرفيين المرموقين على المستوى الوطني، والذين تمثلت مهمّتهم الأولى في وضع استراتيجية جديدة للمصرف ومتابعة تنفيذها.

تم إطلاق مشروع "الاستراتيجية ومخطط الأعمال 20-24" خلال الثلاثية الثانية من سنة 2019

وانتهى في شهر سبتمبر 2019، وهو مشروع اعتمد مقاربة بناءة وتشاركية بين جميع إطارات المصرف. استراتيجية الأعمال 20 - 24، تبرز طموح مصرف الزيتونة أن يكون المصرف الأوّل في تونس والقاطرة لتطوير المالية الإسلامية في منطقة أوروبا وإفريقيا الفرنكوفونية.

ال. كلمة المدير العام

حيث اتّسمت سنة 2019 بمنهجية اتصال داخلي ارتكزت على الفعالية والمشاركة والتحفيز. ومن أجل ضمان انخراط جميع الموظفين في استراتيجية 20-24 الجديدة ودعم الفريق التجاري لتحقيق أهدافه، تم تنفيذ العديد من الفعاليات الداخلية لتعزيز لحمة الفرق العاملة وتوفير الظروف الملائمة لرفع التحديات وتحقيق أفضل النتائج.

وقد واصل مصرف الزيتونة تطبيق خطته التجارية، من خلال مزيد القرب من الحرفاء، حيث تم افتتاح 15 فرعاً جديداً خلال سنة 2019، ليصل بذلك العدد الإجمالي للفروع إلى 144 فرع.

وعلاوة على ذلك وحرصاً منا على تلبية حاجيات جميع شرائح الحرفاء، بعث مصرف الزيتونة خلال سنة 2019 شركة جديدة وهي "الزيتونة للاستثمار المالي" برأس مال قدره 500 ألف دينار. وهي أول شركة تابعة لمصرف إسلامي في تونس تعمل في مجال التصرف في محافظ الأوراق المالية.

في ظل الوضع الراهن الذي تمر به بلادنا، مصرف الزيتونة يلتزم بالاضطلاع بمسؤوليته الاجتماعية تجاه محيطه ولعب دوراً هاماً في تقديم الدعم في المحاور التالية:

◆ التعليم: تحسين ظروف تعليم الأطفال من خلال الأعمال الخيرية مثل "حقيبة لكل تلميذ" ومبادرة "رؤية" ومبادرة "حاسوبنا".

◆ دعم الشباب المبدعين: تنظيم تظاهرة "REC IT UP 24 Hours" مع دعم الشباب لتطوير تطبيقات مبتكرة في مجال الطاقة المتجددة، ودعم تظاهرة "Hack to the Future" المخصصة لموضوع التجديد في القطاع المصرفي.

إن نجاح مصرف الزيتونة خلال سنة 2019 وانتعاشه يرجع إلى دعم المستثمر الجديد مجمع ماجدة تونس ومجلس الإدارة، وكذلك جهود الطاقم البشري وثقة حرفائنا.

وختاماً، أودّ أن أجدد شكري الخاص إلى كل الإدارات والموظفين الملتزمين والمثابرين الذين أتعاون معهم يومياً من أجل بناء حلمنا الكبير، ألا وهو مصرف الزيتونة.

نبيل المداني
المدير العام



شهدت سنة 2019 استمرار تطوّر مصرف الزيتونة وتأكّد نموّه الذي يبرز من خلال زيادة حصته في السوق وتعزيز موقعه فيما يتعلّق بالمؤشرات الرئيسية لنشاطه.

حيث سجلت المؤشرات ارتفاعاً واضحاً في الودائع والتمويل على التوالي 19% و 27%، بالإضافة إلى زيادة ملحوظة في الناتج المصرفي الصافي بنسبة 21%. وعلاوة على ما سبق، فقد تطورت نتيجة الاستغلال الخام بنسبة 45% مما يؤكّد سلامة أسس توجهاتنا الاستراتيجية.

كما شهدت سنة 2019 إعادة شراء حصص الدولة التونسية في رأس مال المصرف، وتلتها حصص جميع المساهمين الآخرين. وبذلك أصبح مجمع ماجدة تونس يملك 100% من رأس مال مصرف الزيتونة.

وقد حلّ المستثمر الجديد حاملاً معه رؤية طموحة وآفاقاً كبيرة للمصرف، والتي تمت ترجمتها على الفور إلى استراتيجية جديدة للفترة الخماسية 20-24. وقد تم وضع هذه الاستراتيجية من قبل مجلس الإدارة بمشاركة الإدارات السامية بالمصرف.

تتضمن الاستراتيجية 20-24 على عشر محاور رئيسية من أهمها: التنمية الرقمية وتطوير رأس المال البشري والأنشطة الدولية للمصرف وكذلك تطوير النشاطات الجديدة من خلال بعث مهن ومشاريع إضافية

ولضمان نجاح هاته الاستراتيجية، قام المصرف بإعداد خطة عمل وخارطة طريق لتأطير مشاريعه خلال الخماسية 20-24 ولتوفير الموارد اللازمة لتحقيق مخطط الأعمال. وقد وقع ترفيع في رأس المال بمبلغ 55 مليون دينار تونسي، والتي مكّنت كذلك من تعزيز الأموال الذاتية للمصرف.

يُشكّل رأس المال البشري أحد أهم ثروات مصرف الزيتونة.

البيئة
الاقتصادية
والمالية
للمصرف

1. الوضع الدولي

تميّز الوضع الدولي لسنة 2019 بالعوامل التالية :

- ◆ تواصل تباطؤ الاقتصاد العالمي في 2019 ليبلغ 3%، أي أدنى نسبة منذ الأزمة الاقتصادية لسنة 2008.
- ◆ انخفاض نسبة البطالة في أهم البلدان الصناعية في علاقة بمجال الخدمات.
- ◆ تباطؤ في نسبة التضخم في معظم البلدان الصناعية.
- ◆ سياسات نقدية أكثر مرونة لأهم البنوك المركزية.
- ◆ تحسّن أهم مؤشرات أسواق الأوراق المالية مع انخفاض طفيف لليورو مقارنة بالدولار الأمريكي.

النمو:

ظهرت علامات هشاشة الاقتصاد العالمي تبعا للتوترات السياسية والاقتصادية (النزاع التجاري الصيني الأمريكي، الخلاف حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، التوترات بين إيطاليا ولجنة بروكسل حول مسار الميزانية). في هذا الإطار، نسبة النمو لسنة 2019 في الولايات المتحدة الأمريكية لم تتجاوز 0.5%، بما يعني انزلاق سنوي ب 2.3%، في علاقة بالعودة إلى حياد السياسة المالية في ضوء انتهاء برنامج التحفيز الضريبي للإدارة الأمريكية، وأيضا ركود التجارة العالمية التي بدأت عواقبها تؤثر على مناخ الأعمال. في منطقة اليورو، من المتوقع أن يكون النمو في حدود 1.3% بالنسبة لسنة 2020 ثم 1.4% بالنسبة لسنة 2021 مقابل تقديرات ب 1.2% لسنة 2019. ويُتوقع أن تساهم الزيادة المرتقبة في الطلب الخارجي في التعزيز المنتظر للنشاط الاقتصادي. وفي البلدان الصاعدة والنامية تم مراجعة معدل النمو وتخفيضه ب 3.7% في سنة 2019 مقابل 4.5% في سنة 2018 بسبب الشكوك المتعلقة بالسياسات التجارية والوطنية.

التشغيل :

فيما يخص التشغيل، فنسبة البطالة شهدت انخفاضا طفيفا في معظم البلدان الصناعية في علاقة بتعزيز النشاط في مجال الخدمات وذلك رغم تراجع النشاط الصناعي. حيث عرفت نسبة البطالة انخفاضا، في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى مستوى 3.5%، وهو أدنى مستوى له منذ نصف قرن. وفي منطقة اليورو، انخفضت نسبة البطالة إلى 7.5% في شهر أوت مقارنة ب 7.9% في نفس الفترة من السنة الفارطة، وهي أدنى نسبة في المنطقة منذ جويلية 2008.

التضخم :

ارتفعت نسب التضخم خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2019 ، في معظم الاقتصادات المتقدمة، خاصة بعد ارتفاع أسعار الطاقة. وبالتالي ارتفعت أسعار الاستهلاك في منطقة اليورو بنسبة 1.3% باعتبار الانزلاق السنوي خلال شهر ديسمبر 2019 مقابل 1% في الشهر السابق. في الولايات المتحدة، بلغت نسبة التضخم 2.3% مقارنة ب 2.1% في شهر نوفمبر. أما بالنسبة لليابان، تسارع ارتفاع الأسعار إلى 0.8% مقابل 0.5% في الشهر السابق.

اسواق الصرف الدولية :

في أسواق الصرف الدولية، انخفضت قيمة اليورو قليلاً مقارنة بالدولار الأمريكي ليصل إلى 1.121 دولار في نهاية سنة 2019 في علاقة بالوتيرة المستمرة للنشاط في الولايات المتحدة وثقة المستثمرين إزاء مصداقية السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي..

الاسواق المالية :

في أسواق الصرف الدولية، انخفضت قيمة اليورو قليلاً مقارنة بالدولار الأمريكي ليصل إلى 1.121 دولار في نهاية سنة 2019 في علاقة بالوتيرة المستمرة للنشاط في الولايات المتحدة وثقة المستثمرين إزاء مصداقية السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي..

III. 2. الوضع الوطني

تميّز الوضع الوطني لسنة 2019 أساسا بالعوامل التالية :

- ◆ نسبة ضعيفة للنمو الاقتصادي في سنة 2019.
- ◆ انخفاض في إنتاج الصناعات التحويلية والفلاحية الراجع إلى تباطؤ الطلب الخارجي.
- ◆ نسبة تضخم لا تتجاوز 7%.
- ◆ ارتفاع نسبة البطالة إلى 15.3%.
- ◆ انتعاش احتياطي العملة الصعبة، لبلغ 112 يوم توريد في نهاية سنة 2019.
- ◆ تقلص في عجز ميزان المدفوعات بالدينار بـ 46% وبـ 54% بالعملة الصعبة.
- ◆ ارتفاع في قيمة الدينار التونسي مقابل الدولار واليورو.
- ◆ انخفاض في الضغوط على السيولة البنكية.

النمو :

سجّلت توقعات النمو لسنة 2019 انخفاضا حيث أنها بلغت 1.4% مقابل 2.5% في سنة 2018. ويمكن تفسير ضعف النشاط الاقتصادي على أنه راجع، من جهة، إلى عوامل داخلية من قبيل انخفاض في إنتاج زيت الزيتون والمحروقات ومن جهة أخرى، إلى تباطؤ الطلب الخارجي وخاصة من منطقة اليورو، وهذا ما أثر سلبا على الصناعات المعملية التحويلية للتصدير.

التضخم :

تراجع مؤشر الأسعار، سنة بعد سنة، ليصل إلى 6.1%. وقد طال هذا التباطؤ أسعار السكن والمياه والغاز والكهرباء والمحروقات الأخرى (4.2% مقابل 5.7%) إضافة إلى معاليم خدمات النقل (2.2% مقابل 13.2%)، التعليم (5.4% مقابل 9.1%)، الترفيه والثقافة (5.9% مقابل 8.4%)، وبدرجة أقل الملابس والأحذية (7.1% مقابل 8.2%). وقد بلغ متوسط التضخم 6.9% مقارنة بـ 7.3% في نفس الفترة من السنة السابقة وذلك بعد انخفاض في أسعار المواد الغذائية (7.1% مقابل 7.7% في سنة 2018) وفي النقل (8% مقابل 10.6%) والترفيه والثقافة (5.3% مقابل 8.5%) والتعليم (7% مقابل 7.9%).

النشاط الصناعي :

استمرّ مؤشر الإنتاج الصناعي في الانخفاض حيث سجّل تراجعاً بـ 3.5% مقابل -0.5% في السنة الماضية، ويرتبط هذا بتواصل التدهور في قطاع الصناعات التحويلية (-4% مقابل -0.3%) وفي قطاع استخراج الطاقة (-7.6% مقابل -2.1%).

الزراعة و الصيد البحري :

تميز قطاع الزراعة والصيد البحري بحصاد استثنائي للحبوب في موسم 2018-2019 حيث بلغ 24 مليون قنطار مقابل 14.1 مليون قنطار في الموسم المنقضي، وتوزّع الحصاد بين 12.6 مليون قنطار من القمح الصلب و1.8 مليون قنطار من القمح اللين و9.1 مليون قنطار من الشعير و309 ألف قنطار من التريتيكال. وهذا من شأنه أن يقلّص جزئياً في توريد الحبوب ويُمكّن من التحكم في عجز الميزان الغذائي.

الميزان التجاري :

تفاقم العجز التجاري (FOB/CAF) خلال سنة 2019 بـ 386 مليون دينار ليصل إلى 19.4 مليار دينار، أي ما يعادل عجزاً شهرياً بـ 1.617 مليون دينار. ومن جهته، سجّل الميزان الغذائي عجزاً بـ 1398 مليون دينار مقابل 476 مليون دينار في السنة الماضية، أي أنه شهد ارتفاعاً ملحوظاً بـ 193%.

النشاط السياحي :

تواصل التطوّر الإيجابي للمؤشرات الحقيقية للنشاط السياحي وبذلك ارتفعت العائدات السياحية بنسبة 35.7% مقابل 46.3% مقارنة بالسنة الماضية، لتصل إلى 5.619 مليون دينار دون تأثير تغيّر سعر الصرف، وقد كان الارتفاع في هذه العائدات من 27.4% مقابل 29.1% في سنة 2018.

النقل الجوي :

شهد نسق تطوّر عدد المسافرين على مدار سنة 2019 تباطؤاً مقارنة بسنة 2018، فبلغ 7.5% مقابل 21.6%، ليصل بذلك عدد المسافرين إلى 11.7 مليون مسافر. ومن جهة أخرى، تحسّن نقل المسافرين حسب المطارات ويظهر ذلك خاصة في مطار النفيضة الحمامات (57.4%) ومطار جربة-جرجيس (5.6%) ومطار تونس-قرطاج (2.9%) ومطار المنستير (1.8%).

نسبة الفائدة في السوق النقدية:

ساهم تحسّن العجز في السيولة للسوق النقدية في خفض أسعار التداول بين البنوك وبالتالي أدّى ذلك إلى خفض معدّل النسبة الشهرية للسوق. وقد استقرّت نسبة الفائدة في السوق النقدية، كمعدّل ثلاثي، في حدود 7.81% في الثلاثية الرابعة لسنة 2019 مقابل 7.83% في الثلاثية الثالثة لنفس السنة و7.25% في الثلاثية الأخيرة من عام 2018.

سعر الصرف :

مقارنة بقيمته في آخر ديسمبر 2018 وبنهاية الأشهر التسعة الأولى من سنة 2019، شهد الدينار ارتفاعا في قيمته على السوق بين البنوك بـ 9.1% مقارنة باليورو، وبـ 7% مقارنة بالدولار الأمريكي، وبـ 7.4% مقارنة بالدرهم المغربي، وبـ 5.6% مقارنة باليان الياباني. على مستوى أسواق الصرف العالمية، اختتم الدولار الأمريكي سنة 2019 بارتفاع بلغ 2.2% مقارنة باليورو.

III 3. المالية الإسلامية في العالم و في تونس سنة 2019

المالية الإسلامية في العالم

شهدت المالية الإسلامية تطورا ملحوظا في السنوات الخمسين الفارطة وقد أصبحت نظاما ماليا معترفا به على المستوى الدولي وبرجع الفضل في ذلك إلى قدرته التنافسية العالية. وبالرغم من أن التمويل الإسلامي يقدر بأكثر من 2500 مليار دولار، فإن المالية الإسلامية لا تمثل سوى أكثر بقليل من 1% من المالية التقليدية.

وحسب إس أند بي جلوبال S&P Global Ratings للتصنيفات الائتمانية، ستواصل الصيرفة الإسلامية نموها ببطء على الصعيد العالمي في 2019-2020. وقد سجلت الأصول ارتفاعا لا يتجاوز 2% تقريبا في نهاية سنة 2018 بالمقارنة مع 10% في السنة السابقة وذلك نظرا إلى التراجع الذي شهدته سوق **الصكوك**.

وتبقى ماليزيا المحرك الرئيسي للسوق العالمية **للصكوك**، حيث بلغ إجمالي الصكوك العالمي، في السداسية الأولى من سنة 2019، 466.8 مليار دولار أمريكي منها 49.7% في ماليزيا.

أما بالنسبة إلى إندونيسيا، تمثل الصيرفة الإسلامية حاليا 8% من السوق البنكية للبلاد ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 20% بحلول سنة 2023 بتطوير التشريعات التي تنظم الصيرفة الإسلامية، حسب ما صرح به محافظ البنك المركزي الإندونيسي.

وفي إفريقيا، أعلنت وكالة موديز Moody's للتصنيفات الائتمانية أن الصيرفة الإسلامية تمثل قطاعا مليئا بالفرص. وتملك المصارف الإسلامية حاليا أقل من 5% من مجموع الأصول البنكية. وقد وصل مجموع **الصكوك** الصادرة إلى 2.3 مليار دولار منذ سنة 2014 وهذا لا يمثل إلا 0.5% من سوق الصكوك.

لقد أظهرت المؤسسات المصرفية الإسلامية مرونة جيّدة على الرغم من صعوبة البيئة التشغيلية في عدة بلدان إفريقية. حيث أن المصرف الإسلامي بجنوب إفريقيا البركة قد شهد ارتفاعا في أرباحه بنسبة 12.4% بين شهري جانفي وجوان 2019 مقارنة بالسنة السابقة. وقد أعرب البنك الوطني الأول (ثالث أكبر مجموعة بنكية في جنوب إفريقيا وفي القارة الإفريقية) عن المساهمة الهامة للودائع الإسلامية في نموّه. ومن جهته، شدد ستيرلينغ بنك (نيجريا) على نموّ أرباح النافذة الإسلامية لديه بـ 24% بالرغم من تقلص مجمل أصول قطاع البنوك التجارية النيجيرية بنسبة 16%.

وعلى الصعيد المغربي، اعتمدت الجزائر في نوفمبر 2018 قرار تنظيمي يتعلّق بتقديم إطار قانوني لنظام محاسبي ووسائل المراقبة الضرورية التي تُنظّم الصيرفة الإسلامية. وتكافح هذه الأخيرة في سبيل التطوّر في حين أنّها تمثّل وسيلة سانحة لتقديم الخدمات المصرفية إلى شريحة من السكان لا تزال على هامش النظام المصرفي. وقد صرّح السيد محمد لوكال، محافظ بنك الجزائر، أن الصيرفة البديلة لا تُمثّل سوى 2% من السوق المالية.

في المغرب، تستمر المصارف التشاركية في الازدهار على الرغم من بيئة العمل التي لا تزال غير مكتملة. وقد سلّط التقرير السنوي لبنك المغرب، وهو البنك المركزي المغربي الضوء على التقدم الكبير المحرز في قطاع الصيرفة الإسلامية، حيث بلغت قروضه المستحقة للاقتصاد 4.6 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر 2018. ويأتي هذا الأداء على خلفية انطلاق نشاط خمسة مصارف وثلاث نوافذ تشاركية.

وتعتمد المنتجات التي تقدمها هذه المؤسسات بالأساس على المربحة العقارية، وهي طريقة التمويل الوحيدة التي حظيت بمصادقة المجلس العلمي الأعلى (CSO).

وعلى نفس المنوال، أشارت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية، في مذكرة تحليلية نُشرت في 30 جويلية 2019، إلى أن القطاع قد شهد نمواً بـ 110% في الفترة الفاصلة بين جوان 2018 وأفريل 2019. ولكن ترى الوكالة أن هذا الأداء العالي سيواجه صعوبات في تواصله لأن المصارف الإسلامية لا تمثّل سوى 1% من إجمالي القروض المصرفية المستحقة للاقتصاد المغربي.

في جوان 2019، نشرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) دراسة بعنوان "المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والتقرير القائم على الشريعة: دراسة مفاهيمية" والتي جمعت بين كل الاستنتاجات والأفكار الناتجة عن مراجعة المعايير الدولية للإبلاغ المالي من منظور الشريعة والصيرفة الإسلامية.

المالية الإسلامية في تونس

بقيت حصة المالية الإسلامية في السوق المالية التونسية منخفضة إذ أنّها لم تتجاوز 5% في حين يطمح المهنيون في هذا النشاط إلى ترفيع هذه النسبة إلى 15%. ويظل تحقيق هذا الهدف معتمدا على درجة استخدام التكنولوجيات الجديدة والاعتماد على الصكوك الإسلامية.

تم افتتاح القمة الإفريقية الأولى لتكنولوجيا الصيرفة الإسلامية (SAIFI 2019) يومي 16 و17 مارس 2019 في تونس تحت شعار "المالية الإسلامية الإفريقية في العصر الرقمي" بمشاركة القادة العرب والأفارقة، ومن بينهم وزير الاقتصاد الليبي ونائب المدير العام للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. وقد كانت هذه القمة فرصة لتعزيز دور تونس في مجال الصيرفة الإسلامية من أجل زيادة تطوير معاملات الصيرفة الإسلامية واختيار الاعتماد على التكنولوجيا الجديدة.

يضمّ المشهد المصرفي التونسي حاليا ثلاثة مصارف إسلامية، وهي مصرف الزيتونة وبنك البركة وبنك الوفاق الدولي.

وفي يوم 14 أكتوبر 2019، تم إصدار منشور إلى البنوك والمؤسسات المالية عدد 8 لسنة 2019 موضوعه تعريف عمليات الصيرفة الإسلامية وضبط صيغ وشروط ممارستها.

١٧.

أبرز مستجدات
و أحداث
سنة 2019

IV. 1. أبرز أحداث سنة 2019

تميزت سنة 2019 بالنسبة لمصرف الزيتونة بالأحداث الرئيسية التالية:

- ◆ امتلاك مجمع ماجدة تونس لـ 100% من رأس مال مصرف الزيتونة.
- ◆ الحصول على الترخيص لإحداث الزيتونة للاستثمار المالي، وهي شركة تابعة لمصرف الزيتونة تعمل في مجال رأس المال-الاستثمار، وكان ذلك في 14 فيفري 2019.
- ◆ الترفيع في رأس المال خلال سنة 2019 بمبلغ قدره 55 مليون دينار.
- ◆ وضع استراتيجية جديدة للفترة 2020-2024 إلى جانب مخطط أعمال جديد.
- ◆ وضع خارطة طريق جديدة خاصة بالمشاريع الاستراتيجية.
- ◆ افتتاح 15 فرع جديد.
- ◆ استقطاب 44 440 حريف جديد.
- ◆ فتح 56 246 حساب.
- ◆ ترويج 30 787 بطاقة مصرفية وبيع 63 118 عقد للخدمات المصرفية عبر الإنترنت وعبر الإرساليات القصيرة.
- ◆ تطور إجمالي الموازنة بـ 657 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع حجم الودائع بـ 539 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع حجم التمويلات بـ 660 مليون دينار.
- ◆ تطور الناتج البنكي الصافي بـ 29.8 مليون دينار.
- ◆ دخل صافي إيجابي بـ 24.3 مليون دينار.
- ◆ انتداب 73 موظف جديد.

IV. 2. مشاريع واستراتيجيات المصرف

بعد اقتنائه للحصص التي كانت تملكها الدولة التونسية متبوعة بتلك التي كانت على ملك المساهمين الآخرين، أصبح مجمع ماجدة تونس يملك 100% من رأس مال مصرف الزيتونة في سنة 2019. هذا التغيير الكبير على مستوى قاعدة المساهمين المرجعيين يحمل في طياته رؤية جديدة وآفاقا طموحة لمصرف الزيتونة.

ووفقا لالتزامه مع البنك المركزي التونسي، وضع مجمع ماجدة تونس استراتيجية جديدة ومخطط الأعمال الخاص بها للفترة 2020-2024. ويهدف العمل المتعلق بهذا المشروع إلى:

- ◆ تحليل الوضع الحالي لمصرف الزيتونة وتحديد مؤشر النضج
- ◆ إعادة ضبط الاستراتيجية للفترة 2020-2024
- ◆ وضع مخطط الأعمال للفترة 2020-2024
- ◆ وضع خارطة الطريق الخاصة بالمشاريع الاستراتيجية
- ◆ تحديد نظام هيكلي جديد من أجل بلوغ الأهداف الموضوعة

وإنّ العمل الجماعي في كافة مجالات اختصاص المصرف، حدّدت استراتيجية مصرف الزيتونة ١٠ محاور استراتيجية ذات الأولوية للفترة 2020-2024، وهي:

1. تسريع النمو والربحية؛
2. التموقع بشكل واضح كمصرف تجاري شامل وقريب من الحرفاء ؛
3. ضمان سياسة طموحة لتنمية الموارد البشرية؛
4. التسريع في تعزيز الفعالية التشغيلية؛
5. الاستمرار في تعزيز الفعالية التجارية؛
6. إدخال تعديلات على إدارة المخاطر وطريقة الاستخلاص وتعزيز الضوابط ذات الصلة ؛
7. بناء رؤية رقمية جديدة وطموحة استباقا للتحول التكنولوجي؛
8. الإعداد لانطلاق أنشطة المصرف على المستوى الدولي؛
9. تطوير الأنشطة من خلال إطلاق مهن جديدة؛
10. تعزيز إشعاع مؤسسة الزيتونة ك "مجمع" و"قدوة" على المستويين الوطني والدولي.

انعكست الطموحات الكبيرة للمساهم المرجعي ورغبته في "الإشعاع على المستويين الوطني والدولي" في مخطط الأعمال والأهداف التجارية والمالية التي تسعى إلى اتباع مسار نمو وتطور قادر على جعل المساهم المرجعي فاعلا رئيسيا في القطاع المصرفي في نهاية المطاف.

IV 3. معايير المحاسبة الدولية الجديدة للإبلاغ المالي IFRS

قرّر المجلس الوطني للمحاسبة، الذي تشرف عليه وزارة المالية، في 6 سبتمبر 2018 المصادقة على المعايير المحاسبية الدولية للإبلاغ المالي IFRS الخاصة بشركات المصلحة العمومية لاعتمادها في قوائمها المالية الموحدة المختومة في 2021/12/31.

وإثر هذا القرار، أطلق مصرف الزيتونة مشروع تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وهو مشروع مصنف ضمن المشاريع الاستراتيجية للمصرف والذي سيسيّرهُ القطب المالي. وقد بدأت الأعمال التحضيرية في هذا الصدد وأطلق مصرف الزيتونة مناقصة لاختيار مزود خدمة خارجي لتقديم الدعم للمصرف، وقد وقع الاختيار فعلا على المزود. وقد شرع المصرف في تكوين الأطراف المتداخلة في المشروع.

سيتم تنظيم المشروع على أربع مراحل :

مرحلة التشخيص وتقييم التأثير

- ◆ مرحلة التصميم المؤدية إلى مخطط مفصل للتنفيذ
- ◆ مرحلة التنفيذ مع تسليم مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي
- ◆ مرحلة المتابعة

تتمثل التحديات الرئيسية لهذا المشروع فيما يلي:

- ◆ المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 9 – الأدوات المالية والانخفاض في القيمة: تجميع وتصنيف الأدوات المالية والمنهجية الجديدة لانخفاض القيمة على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL
- ◆ امتيازات للموظفين: مخصصات يتم التصريح بها بالنسبة للامتيازات طويلة الأجل وفقا للطريقة الاكتوارية بالإضافة إلى قواعد العرض المحددة
- ◆ عقد الإيجار: احتساب الحق في استعمال الممتلكات المؤجرة في الموازنة مقابل دين الإيجار
- ◆ الضريبة المؤجلة
- ◆ المداخل: طريقة نسبة الفائدة الفعلية الجمالية (التأثير على العمولات) والتأثير على الرسوم المحجوزة
- ◆ الأصول الثابتة: طريقة إعادة التقييم واختبار انخفاض القيم.
- ◆ يوجد تحدّ آخر راجع إلى كون مصرف الزيتونة مصرفا إسلاميا، وهو تأهيل أدوات الصيرفة الإسلامية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والتوافق بين مقتضيات المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والإطار المحاسبي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

IV.4. السياسة التجارية وافتتاح فروع جديدة

تهدف الإستراتيجية التجارية لمصرف الزيتونة إلى خدمة الحرفاء من الأفراد والمهنيين والتونسيين المقيمين بالخارج والشركات الصغرى والمتوسطة وكذلك المؤسسات الكبرى.

مصرف الزيتونة هو مصرف يتميز بالقرب من الحرفاء وله شبكة كثيفة في تزايد دائم تضم 144 فرعا وتغطي كامل التراب التونسي.

ينتظم المصرف على شكل 11 منطقة تتركز على 11 مكتب جهوي، وهذا ما يلبي الرغبة في تعزيز فكرة القرب من الحرفاء وضمان أفضل الخدمات لهم.

شملت أبرز إنجازات المصرف في مجال السياسة التجارية خلال السنة المالية 2019 المحاور التالية:

التكثيف المستمر للشبكة: يهدف هذا المحور إلى تعزيز الهيكل التجاري للمصرف من خلال تواجده في مختلف مناطق البلاد التونسية من أجل الاستجابة بصفة أفضل لانتظارات الحرفاء الحاليين والمُحتملين و الطلبات المتزايدة لمنتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية.

هدف هذا التوسع للشبكة هو تحسين المؤشرات المالية للبنك (تطور الناتج البنكي الصافي، حجم التمويلات الممنوحة، حجم الودائع وتنويع مصادر الرسوم).

أفضت هذه السياسة إلى افتتاح 15 فرع جديد ليبلغ عدد الفروع 144.

عدد الموظفين بالفروع: تُمثل نسبة الموظفين العاملين بالشبكة 62% من مجموع موظفي المصرف أي ما يُعادل 654 موظف موزعون بين 212 موظفة و 442 موظف.

التحكم في تكلفة الموارد من خلال استعمال الموارد الأقل كلفة : بالابتعاد من ناحية عن آليات تصعيد النسب المعتمدة في القطاع، ومن ناحية أخرى بالاعتماد على هيكلية متوازنة لودائع المصرف.

الاستفادة من التوظيفات من خلال البحث عن توظيفات صحيّة ومُربحة : بالاعتماد على منهج انتقائي للأطراف المقابلة ودعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

تطوير وتنشيط تسويق منتجات و خدمات المصرف : من خلال تطوير محفظة الحرفاء، عدد الحسابات و تحسين نسب التجهيز. وقع تفعيل تحديات دورية مع تحفيز مستمر للفريق التجاري ومكافأة الأكثر كفاءة.

الاستخلاص التجاري : تعزيز نسبة الاستخلاص التجاري مما مكن من تقليص حجم الديون غير المُسدّدة إلى مستوى مقبول بتاريخ 2019/12/31. أي ما يُعادل أقل من 2% من إجمالي الالتزامات.

المراقبة التشغيلية : تعزيز المراقبة على المستوى المركزي الأول مما سمح بالكشف عن النقائص على مستوى النظام التشغيلي و تصحيحها.

IV 5. استراتيجية التسويق لسنة 2019

عرض المنتجات والخدمات لسنة 2019

واصل مصرف الزيتونة تنويع عروضه من حيث الخدمات والمنتجات خلال سنة 2019 لإرضاء الحرفاء وكسب وفائهم:

إطلاق بطاقة "شهريتي"

هي بطاقة جديدة وطنية، مسبقة الدفع، قابلة للشحن وللسحب الفوري. هذه البطاقة موجهة لحرفاء مصرف الزيتونة من الشركات لفائدة موظفيهم سواء كان لهم حسابات بنكية أم لا، من أجل تلقي رواتبهم ومختلف مستحقاتهم (مكافأة، منح، ...). هذه البطاقة تسمح لحاملها بالسحب النقدي و خلاص المشتريات عبر آلات الدفع الإلكتروني في تونس وعبر الإنترنت في حدود المبلغ الموجود في البطاقة.

تعزيز خدمة "تواصل"

خدمة "تواصل" تسمح بمتابعة والتصرف في الحسابات عن بعد وذلك عبر الإنترنت أو التطبيق على الهاتف الجوال. لقد تميزت سنة 2019 بتعزيز هذه الخدمة البنكية عن بعد "تواصل" بوظائف جديدة. كما راجع المصرف تركيبة هذا النوع من مجموعات الوظائف برفع عددها من 3 إلى 5 موجهة للأفراد والمهنيين والشركات.

حساب مكتب صرف العملات القابلة للتحويل

هذا الحساب موجه للأشخاص الطبيعيين المرخص لهم بممارسة نشاط الصرف اليدوي وفقاً لمنشور البنك المركزي التونسي رقم 07-2018.

إطلاق خدمة Zitoun@Pay

هذه الخدمة طريقة آمن لعمليات الخلاص الكتروني وموجهة للتجار من المهنيين والشركات الراغبين في بيع منتجاتهم وخدماتهم عبر الإنترنت. هذه الخدمة تسمح بقبول عمليات الخلاص عبر المواقع الإلكترونية عن طريق استعمال البطاقات البنكية الوطنية والدولية، من خلال نظام ClicToPay التابع للشركة التونسية للنقديات.

تطوير الشراكة

بهدف تطوير نشاط التمويل عبر الاجارة والمرابحة، قام مصرف الزيتونة بإرساء عشرة اتفاقيات شراكة في قطاعات مختلفة. مكنت هذه الاتفاقيات من تركيز أكثر من 640 ملف تمويل بحجم 36 م.د..

المشاركة في المعارض و الصالونات

شارك مصرف الزيتونة في "الصالون التونسي العقاري والمالي بقطر" في الفترة الممتدة من 19 إلى 23 فيفري 2019، و ذلك بهدف دعم التواصل مع التونسيين المقيمين بالخارج، مما يمثل عملية تسويقية وتجارية للاستكشاف والتواصل مع شريحة من الحرفاء المحتملين المقيمين في قطر.

اليقظة التسويقية ودراسة السوق

شهدت سنة ٢٠١٩ تنويعًا لمشروع استراتيجي للمصرف "التصنيف الجديد لحرفاء مصرف الزيتونة" من خلال اختبارات ومراجعات لقواعد الإدارة المنصوص عليها. تحقق هذا المشروع المؤسسي الهام بعد عامين متتاليين، وهو يتوافق تمامًا مع توقعات العمل التجاري و رغبة المصرف في استهداف و تقديم خدمة أفضل للحرفاء الحاليين وكذلك في المستقبل، و تعديل الخدمات حسب مختلف شرائح الحرفاء. بهدف متابعة السياق التنافسي والمحافظة على مكانة ريادية في السوق تم إجراء العديد من تقارير المقارنة والدراسات القطاعية منها:

- ◆ المقارنة المرجعية حول التطبيقات البنكية عبرالهاتف الجوال، تسعيرة منتجات التمويل ، الخ.
- ◆ دراسات قطاعية في مختلف المجالات: الصناعة الصيدلية، نيابات السيارات، الخ.

خطة الاتصال لسنة 2019

يحظى الاتصال في مصرف الزيتونة بأهمية عالية. من حيث الخيارات الاستراتيجية، يبقى الاتصال الرقمي هو أفضل قناة اتصال من أجل ضمان الشهرة.

تحصل مصرف الزيتونة سنة 2019 على جائزة من أجل فكرة الاتصال الرقمي "Carta Del Papel" خلال تظاهرة "Les Pros d'Or 2019"، وهي جائزة على مستوى القطاع المصرفي وعلى مستوى المشهد الإعلامي.

بالإضافة إلى القيام بحملات إخبارية لخدمات المصرف بصفة مكثفة ودعم الأنشطة المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية وتبسيط الضوء على العمليات الترويجية للمصرف، تركز وظيفة الاتصال الرقمي على التطبيق المستمر لاستراتيجية تحريرية خاصة لكل قناة رقمية، أي صفحة Facebook، و حساب LinkedIn ، والموقع الإلكتروني ...

بالإضافة، شهدت سنة 2019 وضع استراتيجية للاتصال الداخلي، وبالخصوص إنشاء عديد التظاهرات الموضوعية تدور أساسا حول محورين استراتيجيين:

- ◆ **المشاركة والانضمام:** بروح من المشاركة، الاتحاد والمساءلة، وبالتنسيق مع قطب الاستراتيجية والتنمية، تم تنظيم سلسلة من الاجتماعات لفائدة المديرين، رؤساء الأقسام، المديرين الجهويين ومديري الفروع حول المحاور الاستراتيجية الجديدة للمصرف و مخطط الأعمال 2020-2024.

- ◆ **التحفيز والمكافأة والتحدي:** مرافقة فريق التسويق من أجل تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى المصالح المركزية للمصرف من خلال إرساء تظاهرات داخلية وتعزيز الفريق Team Building، بالخصوص: ليلة النجوم 2019 وتظاهرة فريق الأعمال لمصرف الزيتونة.

استراتيجية مستدامة للاتصال المؤسسي والذي يهتم بالمنتجات على امتداد سنة 2019. من جهة، بفضل الاتصال المؤسسي مع حضور إعلامي سنوي والمشاركة في الصالونات و المعارض و دعم العديد من التظاهرات في عالم الأعمال، و بالخصوص: اليوم الوطني لقطر، منتدى الزكاة، نادي فوركس، الملتقى العلمي التونسي الدولي للاقتصاد و المالية الإسلامية TICIEF، معهد تمويل التنمية للمغرب العربي IFID، الخ.

من جهة أخرى، بفضل أدوات التواصل مع إطلاق العديد من حملات الاشهار، فتح فروع جديدة وتظاهرات مؤسسية، بما في ذلك:

- ◆ حملة "تمويل عمرة"
- ◆ حملة "محرز سابق عمرو"
- ◆ حملة "فتح الفروع" : "وين ما تكون أحنا معاك"
- ◆ حملة "واسترن يونيون"
- ◆ حملة " لقاءات مصرف الزيتونة للأعمال بصفاقس" وتدشين فروع جديدة

مهمة "تعزيز رؤية فروعنا": مهمة زيارات ميدانية لجميع الفروع لمصرف الزيتونة للتعرف على وضعها من جانب الاتصال، من حيث المظهر الخارجي، التزويق الداخلي، عناصر الظهور. وقع تقديم تقارير لإدارة العامة وللمصالح المعنية، مع مقترح مراجعة هوية الفروع بهدف معالجة القصور الملحوظة.

جودة الخدمات وارضاء الحرفاء

رضا حرفائنا في قلب رؤيتنا وتنبع من قيمنا. شهدت سنة 2019 إرساء برنامج بعديد المشاريع من أجل تغيير فعلي للعلاقة بالحرفاء. برنامج طموح محور حول ثلاثة مواضيع أساسية: جودة العلاقة مع الحريف، نجاعة مسارنا وقدراتنا والمسؤولية الاجتماعية لمؤسستنا.

الجودة و الكفاءة التشغيلية

- شهدت سنة 2019 إرساء مشاريع ومهام لها تأثير هام، على النحو التالي:
- ◆ دخول حيز التنفيذ أداة تحديد عدد أفراد فريق الشبكة. أداة فعالة للمساعدة على أخذ القرار وتمكّن من توزيع أفضل للجهود والقدرات وترشيد الميزانيات.
 - ◆ تحقيق مهمة الفعالية التشغيلية بالخصوص في ما يتعلق بمنتجات الإجارة بضمان مسار من للحريف وتحسين آجال الانتاج للاقتراب من توقعات الحرفاء.
 - ◆ إطلاق الموجة الأولى لعملية التثبت من بيانات الحرفاء KYC.
 - ◆ إثراء مسار تحديد هوية حرفائنا يمثل أكثر من مجرد امتثال للإجراءات الجديدة، بل على العكس من ذلك، فهو يمثل وسيلة حقيقية لمزيد التعرف عن حرفائنا ، مما يسمح باستهداف أدق وتخصيص خدماتنا بشكل أفضل.

إرضاء الحرفاء

في قلب رؤية مصرف الزيتونة، التحسين المستمر لتجربة الحريف وجودة الخدمات بصفة عامة يبقى هدف استراتيجي. في هذا الصدد، وعلى امتداد السنة، تم إعطاء الأولوية لمشاريع قيادة إدارة خدمة الحرفاء عبر رقمنة مختلف لوحات متابعة الجودة.

بالإضافة، تميزت سنة 2019 أيضًا بإرساء منهج **ثقافة الحريف** من خلال ورشات عمل مخصصة لموظفي المصرف بعنوان **"تجربة العلامة التجارية"** والتي تهدف إلى:

- ◆ تعزيز ثقافة الجودة داخل المصرف،
- ◆ توفير الأدوات اللازمة لتقديم خدمة عالية الجودة.
- ◆ اعتماد منهج تشاركي يسمح بتبادل الخبرات بين الموظفين واقتراح مجالات للتحسين.

استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات

خلال سنة 2019، بلور مصرف الزيتونة استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات للمدة 2020-2024 من خلال إطارات المسؤولية الاجتماعية للشركات، حسب مقارنة تشاركية ومهيكلية، مما سمح بتحديد أهم الرهانات ووضع خارطة أصحاب المصلحة بالمصرف.

شهدت أيضا السنة ترسيخ مقارنة المسؤولية الاجتماعية للشركات عبر إرساء عدة مبادرات مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في تونس مع الاستناد إلى معيار ISO 26000.

كما تم تنفيذ العديد من مشاريع ذات بعد وطني حول المحاور التالية: دعم الشباب المبدع، تعزيز التعويل على الذات للمرأة الريفية و دعم جودة التعليم.

في هذا السياق، تم إطلاق العديد من المبادرات منها:

- ◆ دعم تظاهرة **"Hack to the Future"**. هذه التظاهرة تناولت عدة مواضيع هامة: مستقبل الخدمات المصرفية الاستهلاكية، مستقبل الخدمات المصرفية للشركات، مستقبل عمليات الدفعات، مستقبل الاسواق المالية، الخدمات المصرفية من أجل مستقبل أفضل.
- ◆ تنظيم تظاهرة **"hours challenge 24' REC IT UP"** في مقر المصرف، و بالشراكة مع معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات IEEE، فرع INSAT. وقد شهدت التظاهرة مشاركة مائة طالب هندسة من جميع مدارس الهندسة بتونس. و كان الهدف تطوير تطبيقات مبتكرة في مجال الطاقة المتجددة.
- ◆ استقبال معرض "جولة المنتجات المحلية" الذي نظّمته جمعية Face Tunisie. كرم المعرض الحرفيات الريفيات وأكد قيمنا المشتركة و التزامنا باستهلاك المنتجات التونسية.
- ◆ التعهد بالمصاريف المدرسية لتلاميذ من المناطق المحرومة.
- ◆ دعم الاقتصاد الدائري والإدماج التكنولوجي في المدارس في إطار مشروع **"PC pour Tous"** من أجل توزيع حوالي 100 حاسوب على المدارس والمراكز الثقافية.

نظام المعلومات

في استمرارية لاستراتيجية نظام المعلومات المعتمدة في إطار الخطة الرئيسية، شهدت سنة 2019 مجموعة من المشاريع متناسقة مع استراتيجية موجهة لإرضاء الحرفاء وتطوير نظام المعلومات.

حزمة المشاريع تمحورت أساسا حول المجالين التاليين:

- ◆ نظام معلومات فعّال
- ◆ نظام معلومات المهن المساندة

تطوير نظام المعلومات

دفعنا تطور القطاع المالي وترتيبه وكذلك المنافسة داخل السوق المصرفية و أهمية إدارة تدفق المعلومات، إلى إيلاء المزيد والمزيد من الأهمية لتطوير وتوسيع نظم معلومات مصرفنا. تتطور أدوات التسيير وتحتل مكانًا استراتيجيًا وهاما في إدارة وتنظيم نشاطنا. في هذا الإطار وعلى امتداد سنة 2019، واصل مصرف الزيتونة استثماراته في عديد المشاريع التقنية بهدف تحسين جودة خدماته ومتابعة توسعه. من بين هذه المشاريع نذكر بالخصوص:

- ◆ الترتيب والتصنيف الفردي: إرساء نظام تصنيف وترتيب آلي بالإضافة إلى مراجعة إجراءات التمويل.
- ◆ حظر دفتر الشيكات بشكل آلي : منصة تواصل آني مع البنك المركزي التونسي للتثبت إذا كان الحريف ممنوعًا من استعمال دفتر الشيكات (منصة RT BCT)؛
- ◆ بطاقة شهرتي: إطلاق بطاقة راتب تديرها المؤسسة؛
- ◆ عملية التثبت من دقة البيانات (جزء 2): تطبيق سيناريوهات للتثبت من دقة البيانات المسجلة في نظام المعلومات؛
- ◆ وثيقة الحساب: مراجعة وثيقة الحساب.
- ◆ وضع أدوات إدارة الجودة: وضع منظومة لإدارة شكاوي الحرفاء؛
- ◆ وضع منظومة Power BI: وضع منصة BI لتطوير لوحات متابعة وتقارير الإدارة؛
- ◆ التصنيف: إرساء نظام تصنيف جديدة؛
- ◆ تحويل الأموال: تقديم خدمة تحويل الأموال الدولية موني جرام MoneyGram ؛
- ◆ تطور تواصل – الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال: إرساء وظائف جديدة؛
- ◆ التصرف في الحدود: مراجعة هيكل الحدود واحتساب التزامات الحرفاء بكل آلي؛
- ◆ الباقات: وضع نظام لتسويق باقة المنتجات؛
- ◆ متابعة الالتزامات – جزء 1: أتمتة وتطوير جدول الالتزام مع التصنيف الآلي.

تطور مجالات الدعم

تأثرت مجالات الدعم أيضًا ببرنامج التحسين ونذكر المشاريع الرئيسية التالية:

- ◆ إرساء منصة Assist لإدارة الحوادث؛
- ◆ وضع أنظمة المراقبة لأجهزة الصراف الآلي؛
- ◆ تعزيز التعاون من أجل الانتقال إلى Office 365 ؛
- ◆ تحديد حجم الهياكل: إنشاء نظام للمساعدة على اتخاذ القرار لتحديد حجم الهياكل.
- ◆ الانتقال إلى HR Access : تأهيل نظام معلومات الموارد البشرية إلى نسخة R9؛
- ◆ إرساء Sage Immo: إدارة الأصول الثابتة بشكل آلي.

الرأس المال البشري و الرصيد الاجتماعي

من باب الحرص على مزيد تطوير مهارات موظفيه، اهتم مصرف الزيتونة بدعم رأس المال البشري بالمهارات اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المحددة وبالتالي ضمان نجاح خطته الاستراتيجية.

الإداري والاجتماعي: الراحة في العمل

في نهاية سنة 2019، ارتفع عدد موظفي مصرف الزيتونة إلى 1055، أي سجل زيادة قدرها 4.56% مقارنة بسنة 2018. يبقى رأس المال البشري شاباً نسبياً (متوسط العمر 34 عامًا) مع توزيع الذكور والإناث كما يلي 66% و 34% على التوالي.

من ناحية أخرى ومن أجل خلق مناخ عمل صحي وآمن، تم اتخاذ إجراءات اجتماعية على مدار السنة مثل "يوم المعرفة" و "يوم توعية حول مرض سرطان الثدي" بالإضافة إلى التزامنا بالمسؤولية الاجتماعية للشركات التي تجلت من خلال استقبال 861 متدرباً داخل هياكلنا المركزية و الشبكة.

تنمية الموارد البشرية: تحديد الإمكانيات وتعزيز المهارات.

انخرط مصرف الزيتونة في عدد من المشاريع التي تعزز صورته وخصوصيته، لا سيما في مجال إدارة رأس المال البشري. ويقع التركيز على ابتكار محتويات وأدوات الموارد البشرية في إطار عملية التحسين المستمر.

حظيت الحركة الداخلية باهتمام خاص خلال سنة 2019 تجلت في نسبة نمو التنقل الداخلي التي كانت في حدود 50% مقارنة بسنة 2018، مما سمح للموظفين بالانتفاع من فرص تطوير المسار الوظيفي وتعزيز مهاراتهم. بالإضافة إلى ذلك و بالاعتماد أكثر على الأداء الفردي والجدارة، تمت ترقية 338 موظفًا إلى درجات أعلى مما يمثل 73.16% من معدل الموظفين المؤهلين.

التدريب: "معهد الزيتونة" يرسي مركز تدريب متكامل جديد سنة 2019

تميزت سنة 2019 بإطلاق مركز التدريب المتكامل تحت تسمية "معهد الزيتونة". هذا الهيكل الجديد للتكوين، الذي تم تدشينه في 1 نوفمبر 2019، يعزز جهود المصرف في مجال التكوين ودعم المهارات. تم تجهيز فرع-مدرسة داخل معهد الزيتونة يسمح للمتعلمين بالتمتع بتكوين مركز وموجه حول الجانب العملي. بالإضافة لهذا المولود الجديد، ما انفكت إدارة التدريب عن الاستجابة بشكل تفاعلي للاحتياجات التدريبية للهياكل والموظفين بغاية تسهيل التكيف مع متغيرات النظام المصرفي، مواكبة وتيرة نمو المصرف وتجهيز رأس مالنا البشري بمعرفة مميزة من أجل تموقع أفضل لمصرفنا على الساحة.

الانتداب: الاستجابة للمتطلبات الجديدة.

التباين الهام في أعداد الموظفين يعكس التحديات والتطور المستمر الذي شهده المصرف في مستوى شبكته. سنة 2019، دعمنا فرقنا بمهارات جديدة بانتداب 73 موظف جديد. وهذا يعود أساسا إلى موقعنا المخصص للموارد البشرية الذي يجذب كفاءات محددة من خلال شراكة قوية مع المدارس و الجامعات و بفضل المشاركة في تظاهرات ينظمها ATUGE، CORP TOUR، الأيام الوطنية للتشغيل، الخ.

٧ أنشطة و نتائج المصرف

1. أهم الأرقام لسنة 2019

الجدول الموالي يكشف تطور أهم الأرقام للمصرف بتاريخ 2019/12/31 :

مؤشر/السنوات	بتاريخ 2019/12/31	بتاريخ 2018/12/31	بتاريخ 2017/12/31	بتاريخ 2016/12/31	بتاريخ 2015/12/31	بتاريخ 2014/12/31
النشاط						
عدد الفروع	144	129	114	103	85	67
عدد أجهزة الصراف الآلي	154	135	121	108	90	69
عدد الموظفين	1 055	1 009	975	915	824	604
عدد الحرفاء	321 568	277 128	237 384	196 557	154 614	118 909
عدد الحسابات	395 771	339 525	292 707	243 915	193 645	148 082
عدد البطاقات	166 188	135 401	95 354	79 070	59 264	35 213
عدد عقود الصيرفة عبر الأنترنت و الإرساليات القصيرة	160 567	97 449	79 224	55 495	40 728	27 640
مجموع كشف الميزانية (م.د.)	3 943	3 286	2 824	2 282	1 799	1 322
ودائع الحرفاء (م.د.)	3 368	2 829	2 357	1 948	1 532	1 151
المستحقات على الحرفاء (م.د.)	3 136	2 477	2 094	1 707	1 253	898
أسهم رأس المال (م.د.)	346	266	250	179	156	102
النتائج (مليون دينار)						
العائدات المصرفية الصافية	169,4	139,6	128,4	101,7	78,4	57,9
النفقات العامة	127,5	110,6	93,9	78,3	61,6	43,1
الدخل التشغيلي الإجمالي	41,9	29,0	34,5	23,4	16,9	14,8
صافي الأرباح	24,3	15,6	20,0	12,6	9,5	7,7
النسب						
نسبة الملاءة (الشريحة الثانية)	%12,29	%11,41	%11,4	%10,1	%11,3	%10,6
نسبة السيولة	%183,57	%91,63	%163,9	%297,4	%112,1	%153,0
العائد على حقوق المساهمين (صافي الدخل/أسهم رأس المال)	%10,54	%8,54	%12,91	%10,30	%8,94	%9,66
عائدات الأصول (صافي الدخل/مجموع أصول)	%0,67	%0,51	%0,78	%0,62	%0,61	%0,66
الرسوم الصافية / تكلفة الأجور	%49,23	%50,19	%42,4	%40,8	%40,6	%48,8
معامل التشغيل	%75,28	%79,23	%73,1	%77,0	%78,5	%74,4
معدل القروض المصنفة	%4,09	%3,74	%3,0	%2,7	%2,9	%3,9

2.7. نشاط المصرف لسنة 2019

ودائع الحرفاء

في نهاية شهر ديسمبر 2019، بلغت ودائع الحرفاء 3368 م.د. مقارنة بـ 2829 م.د. في نهاية شهر ديسمبر 2018، بتطور 539 م.د. (+19%).

في مدة 2014-2019، ارتفعت ودائع الحرفاء بمعدل 24%.
الرسم التالي يوثق تطور الودائع لهذه المدة :



تطور الودائع حسب المنتج :

(أرقام م.د.)

المنتج	بتاريخ 2019/12/31	بتاريخ 2018/12/31	التطور (م.د.)	نسبة التطور (%)
الودائع تحت الطلب	1124	960	164	17%
ادّخار	1667	1438	229	16%
استثمار	476	346	130	38%
المبالغ الأخرى المستحقة للحرفاء	101	85	16	19%
المجموع	3368	2829	539	19%

- ◆ شهدت الودائع تحت الطلب ارتفاعا ب 164 م.د. مقارنة ب آخر ديسمبر 2018 لتبلغ 1124م.د. مع نهاية 2019، أي تطور ب 17%.
- ◆ سجلت ودائع الادخار ارتفاعا هام ب 229 م.د. لتبلغ 1667م.د. مع نهاية 2019 مقارنة ب 1438م.د. مع نهاية 2018. فقد تمكنت شبكة الفروع من فتح 33129 حساب ادخار جديد ليبلغ العدد الجملي 222708 حساب مع نهاية 2019 مقارنة ب 189579 مع نهاية 2018.
- ◆ وفيما يخص عقود استثمار، فقد سجلت ارتفاعا ب 130 م.د. مقارنة بالسنة الفارطة، التفاصيل في الجدول التالي:

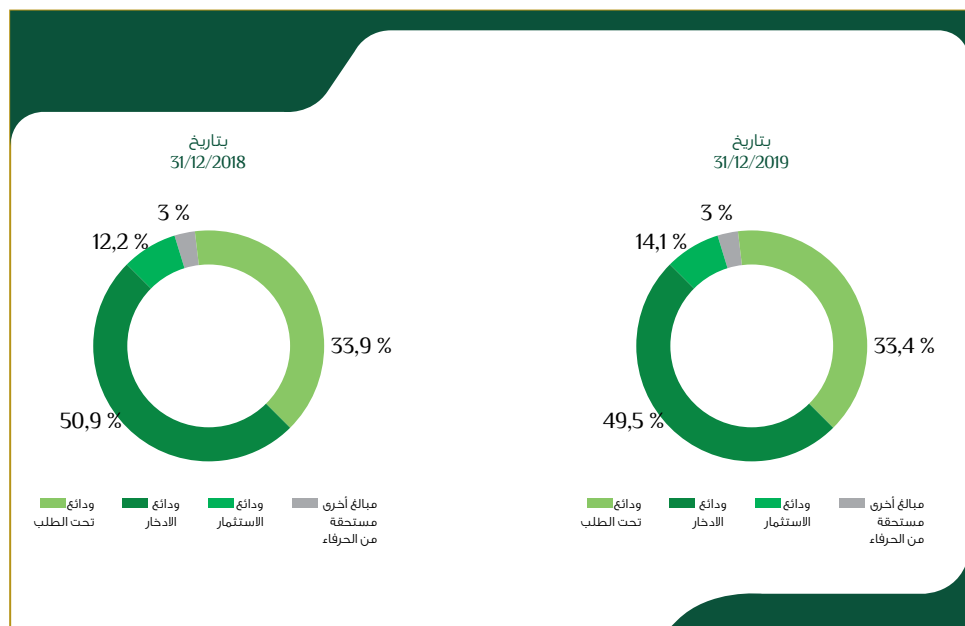
(أرقام م.د.)

عقود الاستثمار الجارية حسب الصنف	بتاريخ 2019/12/31	بتاريخ 2018/12/31	تطور	نسبة (%) 2019	نسبة (%) 2018
استثمار	476	346	130	%100	%100
مطلق	77	57	20	%16,1	%16,4
مقيد	399	289	110	%83,9	%83,6

هيكل الودائع

يبين تحليل هيكل الودائع :

- ◆ انخفاض في نسبة الودائع تحت الطلب ب 0,6% لتبلغ نسبة 33,4% مع نهاية 2019.
- ◆ ارتفاع في نسبة ودائع الادخار ب 1,3% مقارنة بنهاية سنة 2018 لتبلغ 49,5% في نهاية سنة 2019.
- ◆ ارتفاع حصة ودائع الاستثمار ب 1,9% مع نهاية 2018 لتبلغ 14,1% مع نهاية سنة 2019.

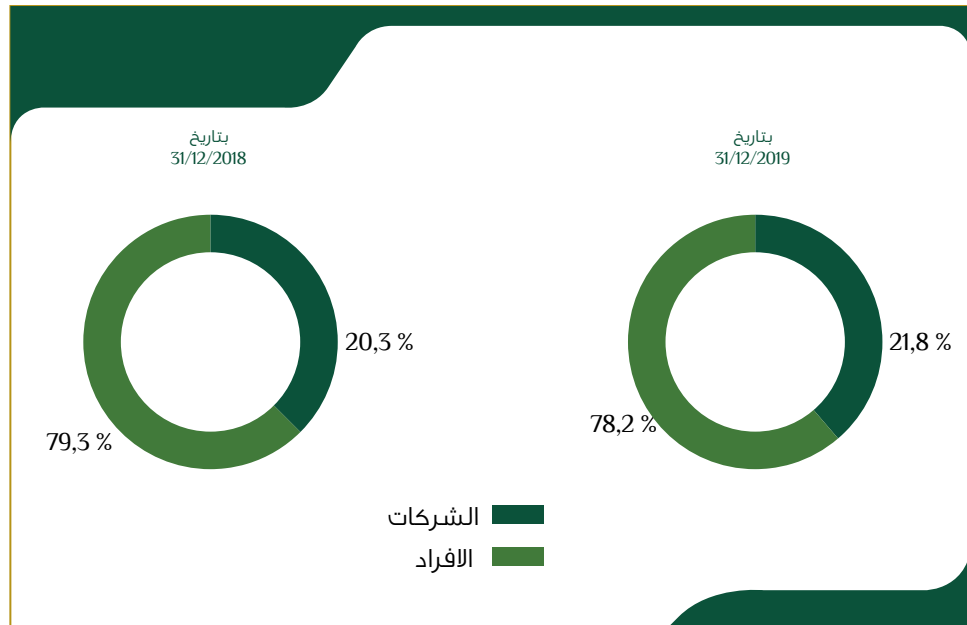


هيكلية الودائع حسب السوق

هيكلية الودائع حسب السوق تبين ارتفاعاً في حصة سوق الشركات بـ 1,5% مقارنة بسوق الأفراد.

(بحساب م.د)

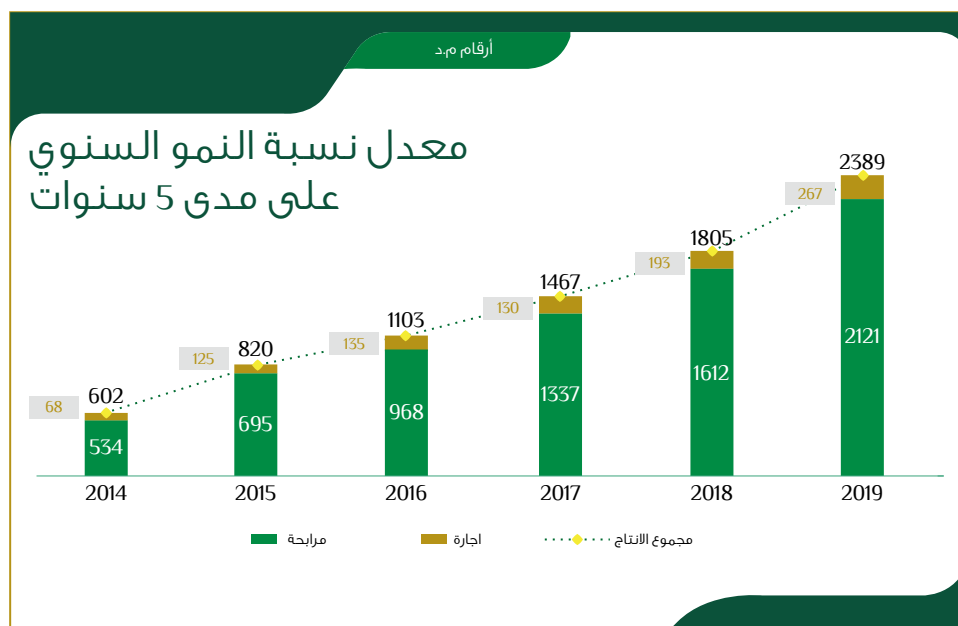
السوق	بتاريخ 2019/12/31	بتاريخ 2018/12/31	التطور (م.د.)	نسبة التطور (%)
الشركات	735	574	161	28%
الأفراد	2 633	2 255	378	17%
المجموع	3 368	2 829	539	19%



تسهيلات للحرفاء

انتاج التمويلات

خلال الفترة المتراوحة بين 2014-2019، انتاج التمويلات ارتفع بمعدل 32%. الرسم التالي يوثق تطور الانتاج خلال هذه الفترة:



بلغ إجمالي حجم الإنتاج 2389 م.د. لسنة 2019 مقارنة بـ 1805 م.د. للسنة الماضية، بتطور يساوي 584 م.د. (32%). بلغت حصة التمويلات بالمربحة 2121 م.د. سنة 2019 مقارنة بـ 1612 م.د. سنة 2018، أي بحصة تعادل 89% سنة 2019. انتاج التمويلات لسنة 2018 و سنة 2019 يتوزع حسب السوق و اجال الاستحقاق كما يلي:

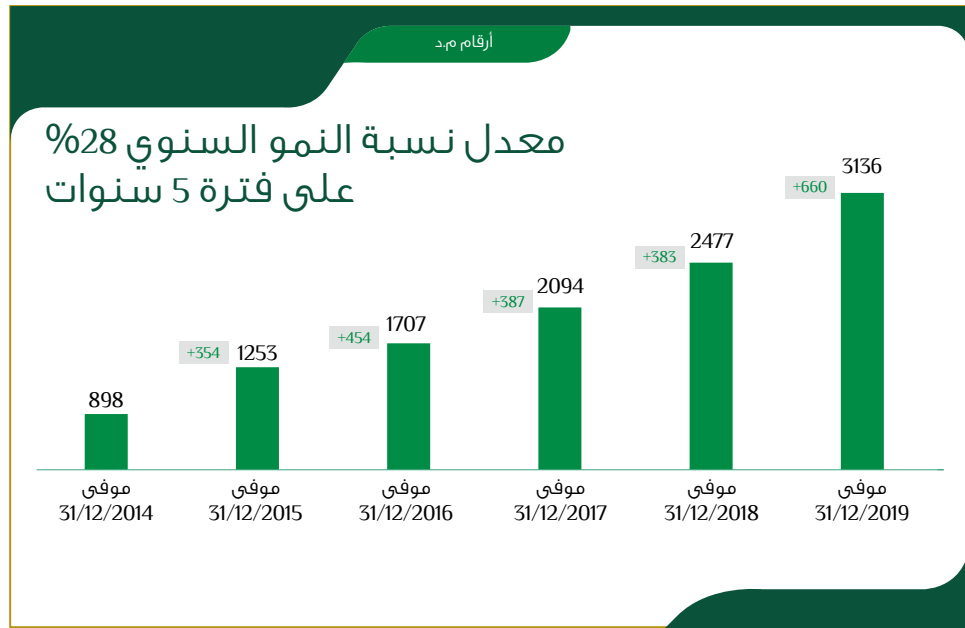
(أرقام م.د.)

السوق	الأجل	تمويلات 2019	تمويلات 2018	التطور (م.د.)	نسبة التطور (%)
الشركات	قصير الاجل	1 708	1 708	1 708	44%
	مربحة	232	232	232	7%
	اجارة	267	267	267	39%
مجموع الشركات		2 207	2 207	2 207	38%
الافراد	قصير الاجل	2	2	2	28%
	مربحة	70	70	70	-6%
	طويل الاجل	110	110	110	-17%
مجموع الافراد		181	181	181	-13%
المجموع		2 389	1 805	584	32%

يوضح التوزيع حسب السوق تعزيز لحصة التمويلات المُسندة إلى الشركات بما يساوي 92% لسنة 2019 مقابل 88% في سنة 2018.

مبالغ التمويلات

خلال الفترة المتراوحة بين 2014-2019، سجلت المستحقات على الحرفاء معدل تطور سنوي بنسبة 28%.



تطور الإنتاج كان له أثر على حجم المستحقات على الحرفاء لتبلغ 3 136 م.د. في نهاية سنة 2019 مقابل 2 477 م.د. نهاية سنة 2018 أي بزيادة تقدر ب 660 م.د.

تتوزع المستحقات على الحرفاء كالتالي:

(أرقام م.د.)

المنتوج	بتاريخ 2019/12/31	بتاريخ 2018/12/31	التطور (م.د.)	نسبة التطور (%)
مرابحة	2 404	1 943	460	24%
اجارة	532	400	132	33%
منتوج آخر ^(*)	201	133	68	51%
المجموع	3 136	2 477	660	27%

^(*) المبالغ غير المسددة، المستحقات المصنفة و الحسابات مستحقة القبض.

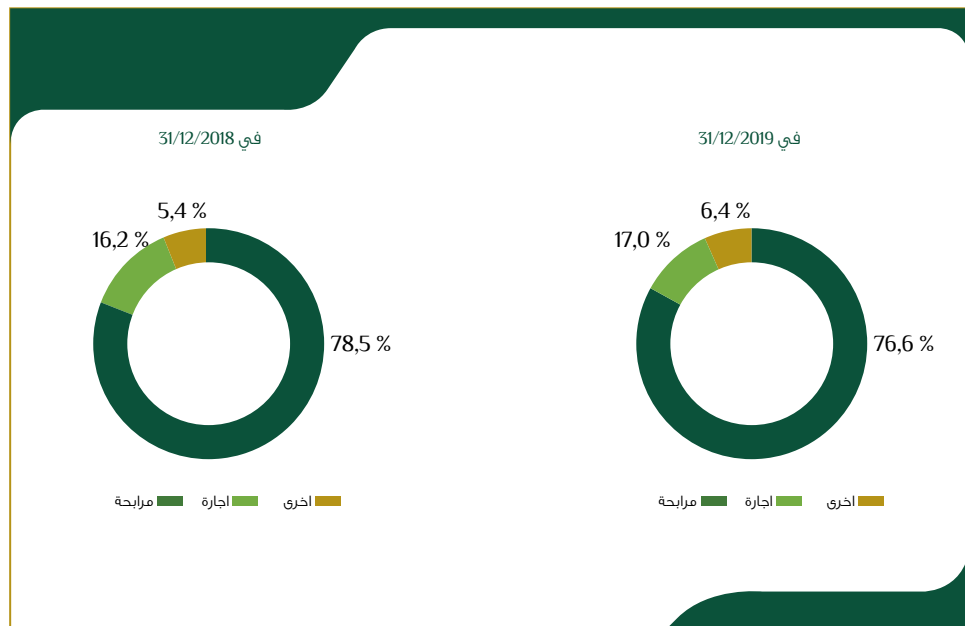
نلاحظ حسب صيغ التمويل ما يلي:

- ◆ عرف رصيد التمويلات بالمربحة ارتفاعا بقيمة 460 م.د. (+24%) من 1943 م.د. نهاية سنة 2018 لتبلغ 2404 م.د. في أواخر 2019.
- ◆ بلغ رصيد التمويلات بالإجارة 532 م.د. آخر سنة 2019 مقابل 400 م.د. في نهاية سنة 2018، أي ارتفاعا يقدر ب 132 م.د. (+33%)
- ◆ كما عرفت العناصر الأخرى ارتفاعا ب 68 م.د.

هيكلية التمويلات حسب المنتج

تبين هيكلية التمويلات حسب المنتج ما يلي:

- ◆ انخفضت حصة تمويلات المربحة ب 1.8% من 78.5% سنة 2018 إلى 76.6% في سنة 2019
- ◆ ارتفعت حصة الإجارة ب 0.8% إلى 17.0% سنة 2019 مقارنة ب 16.2% سنة 2018
- ◆ ارتفعت حصة الأصناف الأخرى من التمويلات ب 1% من 5.4% سنة 2018 إلى 6.4% في سنة 2019

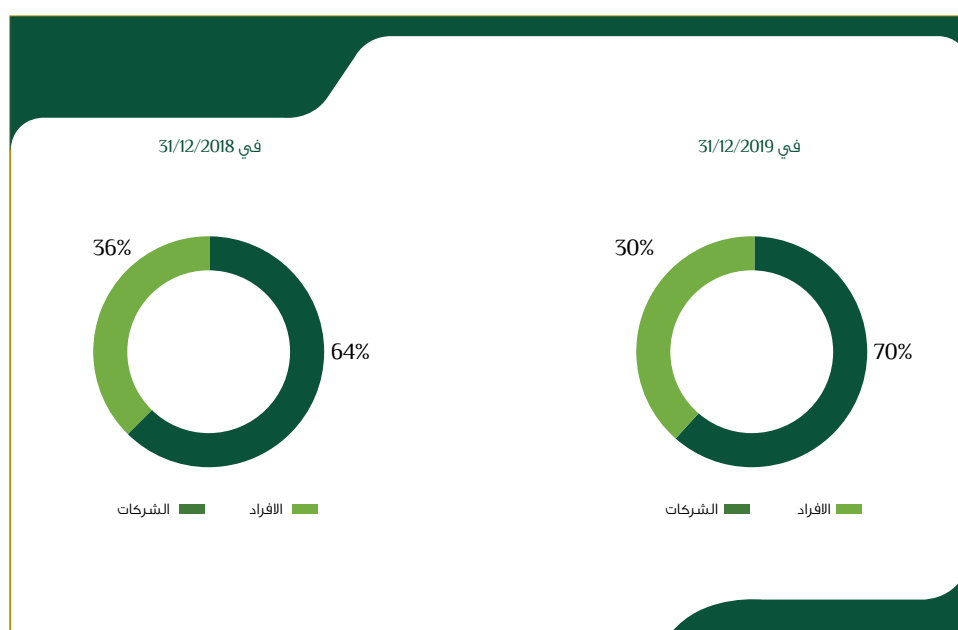


هيكلية التمويلات حسب السوق

مع نهاية 2019، يكشف التحليل حسب السوق أن تمويلات المصرف تتوزع للأفراد بنسبة 30% (مقارنة ب 36% مع نهاية 2018) و للشركات بنسبة 70% (مقارنة ب 64% مع نهاية 2018).

(أرقام م.د.)

السوق	بتاريخ 2019/12/31	بتاريخ 2018/12/31	التطور (م.د.)	نسبة التطور (%)
الشركات	1 581	2 189	608	38%
الأفراد	896	947	51	6%
المجموع	2 477	3 136	660	27%



جودة المحفظة

في نهاية سنة 2019، بلغ حجم الديون المشكوك في تحصيلها 134,3 م.د. مُقابل 99,1 م.د. في نهاية سنة 2018. نسبة القروض المصنفة ارتفع ب 4,09% مع نهاية 2019 مقارنة ب 3,74% مع نهاية 2018.

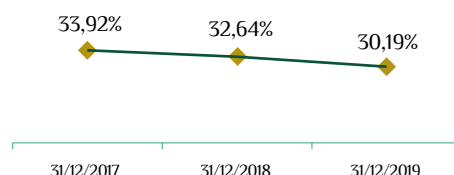
(أرقام م.د.)

المؤشرات	بتاريخ 2019/12/31	بتاريخ 2018/12/31
الديون المشكوك في تحصيلها (أ')	134,4	99,1
مستحقات على الحرفاء (ب)	3 285,70	2 648,20
نسبة الديون المصنفة (أ) / (ب)	%4,09	%3,74
مخصصات على ديون مشكوك في تحصيلها	5,8	6,7
مخصصات إضافية	1,1	2
مخزون المخصصات على ديون مشكوك في تحصيلها	23,7	17,9
مخزون مخصصات السنة إضافية	10,2	9,1
الأرباح المعلقة	6,7	5,4
المخصصات و الأرباح المعلقة (ج)	40,6	32,3
نسبة تغطية الديون المصنفة (ج)/(أ)	%30,19	%32,64

نمعدلات التخصيص على امتداد سنة 2019 أدى إلى:

- ◆ مخصصات على ديون مشكوك في تحصيلها بقيمة 5,8 م.د. في 2019 مقارنة ب 6,7 م.د. في 2018، مما يجعل مخزون هذه المخصصات يتطور من 17,9 م.د. مع نهاية 2018 إلى 23,7 م.د. مع نهاية 2019.
- ◆ مخصصات إضافية بقيمة 1,1 م.د. في 2019 مقارنة ب 2 م.د. في 2018، مما يجعل مخزون هذه المخصصات يتطور من 9,1 م.د. مع نهاية 2018 إلى 10,2 م.د. مع نهاية 2019.
- نسبة تغطية القروض المصنفة ب المخصصات والأرباح المعلقة بلغت 30,19 % مع نهاية 2019 مقارنة ب 32,64 % مع نهاية 2018.

نسبة تغطية الديون المصنفة



3. نتائج المصرف لسنة 2019

قائمة نتائج للمصرف لسنة 2019 هي كما يلي:

(أرقام م.د.)

حساب النتائج	بتاريخ 2019/12/31	بتاريخ 2018/12/31	التطور (م.د.)	نسبة التطور (%)
أرباح و مداخيل مماثلة	256,4	198,3	58,1	29%
عمولات دائنة	42,5	37,1	5,4	15%
أرباح/خسائر على الصرف	16,3	17,1	-0,8	-5%
أرباح/محفظة السندات	0,3	0,1	0,2	-
إيرادات الاستغلال البنكي	315,4	252,5	62,9	25%
أعباء و مصاريف مماثلة	142,0	109,7	32,3	29%
عمولات	4,0	3,3	0,7	22%
أعباء الاستغلال البنكي	146,0	112,9	33,0	29%
النتائج البنكي الصافي	169,4	139,6	29,8	21%
مصاريف الأعوان	78,2	67,4	10,8	16%
أعباء الاستغلال العامة	38,7	33,6	5,1	15%
مخصصات استهلاكات	10,6	9,6	1,0	10%
مصاريف عامة	127,5	110,6	16,9	15%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	41,9	29,0	12,9	45%
أعباء المخاطر	12,2	8,6	3,6	41%
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار	1,0	0,2	0,9	-
مداخيل استغلال أخرى	0,3	0,4	-0,2	-40%
نتيجة الاستغلال	29,0	20,6	8,3	40%
أرباح متأتية من عناصر عادية أخرى	-0,3	-1,2	0,9	-75%
أرباح / خسائر متأتية من عناصر خارجية	0,0	-0,4	0,4	-92%
الضريبة على الأرباح	-4,3	-3,4	-0,9	27%
النتيجة الصافية للسنة المالية	24,3	15,6	8,7	56%

أرباح و مداخل ذات صلة

بلغت الأرباح المستخلصة 256,4 م.د. سنة 2019 مُقابل 198,3 م.د. في 2018، أي بارتفاع يقدر ب 29%.

(أرقام م.د.)

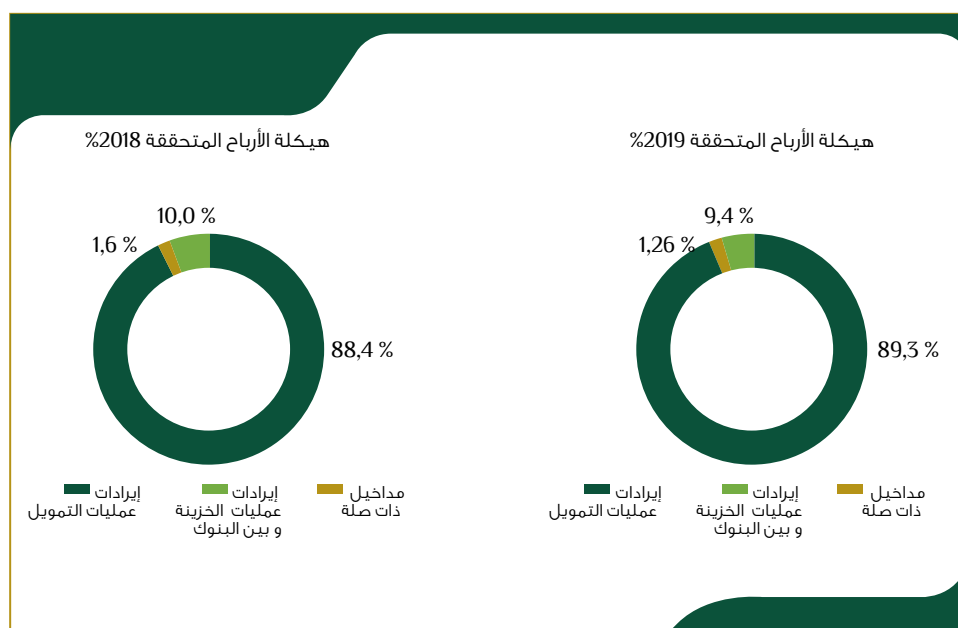
أرباح و مداخل ذات صلة	2019	2018	التطور (م.د.)	نسبة التطور (%)
إيرادات عمليات الخزينة و بين البنوك	24,2	19,8	4,3	22%
إيرادات عمليات التمويل	229,0	175,2	53,8	31%
مداخل ذات صلة	3,2	3,2	0,0	-1%
المجموع	256,4	198,3	58,1	29%

عوامل التطور الإيجابي للأرباح المحتسبة و المداخل اذات صلة كما يلي:

- ♦ الأرباح الناتجة عن إيرادات عمليات التمويل بلغت 229,4 م.د. سنة 2019 مقارنة 175,2 م.د. سنة 2018، مسجلة ارتفاعاً ب 54,2 م.د.
- ♦ الأرباح الواردة من إيرادات عمليات الخزينة و بين البنوك ارتفعت ب 4,3 م.د. متأثرة خصوصاً من شهادات الإيجار المالي (أي 16,4 م.د. في 2019 مقابل 15 م.د. في 2018) و عمليات المضاربة (7,7 م.د. في 2019 مقابل 4,8 م.د. في 2018).
- ♦ الأرباح المحتسبة على مداخل ذات صلة سجلت استقراراً حول 3,2 م.د.

هيكل الأرباح المتحققة و المداخل ذات صلة تبين:

- ♦ حصة الأرباح المحتسبة على عمليات التمويل بلغت 89,3% سنة 2019 مقابل 88,4% سنة 2018.
- ♦ حصة الأرباح المحتسبة على عمليات الخزينة انخفض ب 0,6% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 9,4% سنة 2019.



تطور العملات المستخلصة

بلغت العملات المصرفية مع نهاية السنة المالية 2019 قيمة جمالية ب 42,5 م.د. مقابل 37,1 م.د. السنة السابقة، مسجلة بالتالي تطوراً ب 5,4 م.د. أو +15%.

نمو العملات يعود لتطور قيمة العمليات المصرفية، لتحسن في النشاط النقدي وارتفاع انتاج التمويلات. هذا التطور يبرهن على حسن إعادة توزيع نشاط مصرف الزيتونة.

ينعكس هذا التقدم في تطور العملات التالية:

- ◆ عملات مقتطعة على العمليات البنكية: + 1,6 م.د. (أي 17%)
- ◆ عملات على الأنشطة النقدية: + 12 م.د. (أي 27%)
- ◆ عملات على التمويل: + 0,9 م.د. (أي 9%)

(أرقام م.د.)

عملات محتسبة	2019	2018	التطور (م.د.)	نسبة التطور (%)
عملات مقتطعة على العمليات البنكية	11,3	9,7	1,6	17%
عملات المصارف والتأمين	2,1	1,6	0,4	27%
عملات على معاملات الأوراق المالية	0,04	0,0	0,0	-
عملات على إدارة الحسابات	7,9	7,6	0,3	4%
عملات على أنشطة التجارة الدولية	2,9	2,2	0,6	29%
عملات على الأنشطة النقدية	5,7	4,5	1,2	27%
عملات على عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	0,8	0,6	0,2	31%
عملات على التمويلات	11,7	10,7	0,9	9%
المجموع	42,5	37,1	5,4	15%

أرباح مدفوعة

الأرباح المدفوعة سجلت زيادة قدرها 32,3 م.د. مروراً من 109,7 م.د. سنة 2018 إلى 142 م.د. سنة 2019.

(أرقام م.د.)

أرباح مدفوعة	2019	2018	التطور (م.د.)	نسبة التطور (%)
الودائع الاستثمارية	6,9	5,5	1,4	25%
ادخار توفير	88,0	75,5	12,5	17%
عقود الاستثمار	37,2	22,2	15,0	68%
أعباء على عمليات الخزينة وبين البنوك	2,3	1,6	0,7	46%
أعباء على شهادات المساهمة	7,6	4,8	2,7	57%
المجموع الأرباح المدفوعة	142,0	109,7	32,3	29%

يعود هذا الارتفاع أساسا إلى ما يلي :

- ◆ ارتفاع الأرباح الموزعة على حسابات توفير ب 12,5 م.د.، أي 17%
- ◆ ارتفاع الأرباح الموزعة على عقود الاستثمار ب 15 م.د.، أي 68%
- ◆ ارتفاع الأرباح الموزعة على الودائع الاستثمارية ب 1,4 م.د.، أي 25%
- ◆ ارتفاع الأرباح على شهادات المساهمة ب 2,7 م.د.، أي 57%

العائدات المصرفية الصافية

سنة 2019، بلغت العائدات المصرفية الصافية 169,4 م.د. مقابل 139,6 م.د. سنة 2018 أي تطور ب 21%.

تحليل الهامش يكشف:

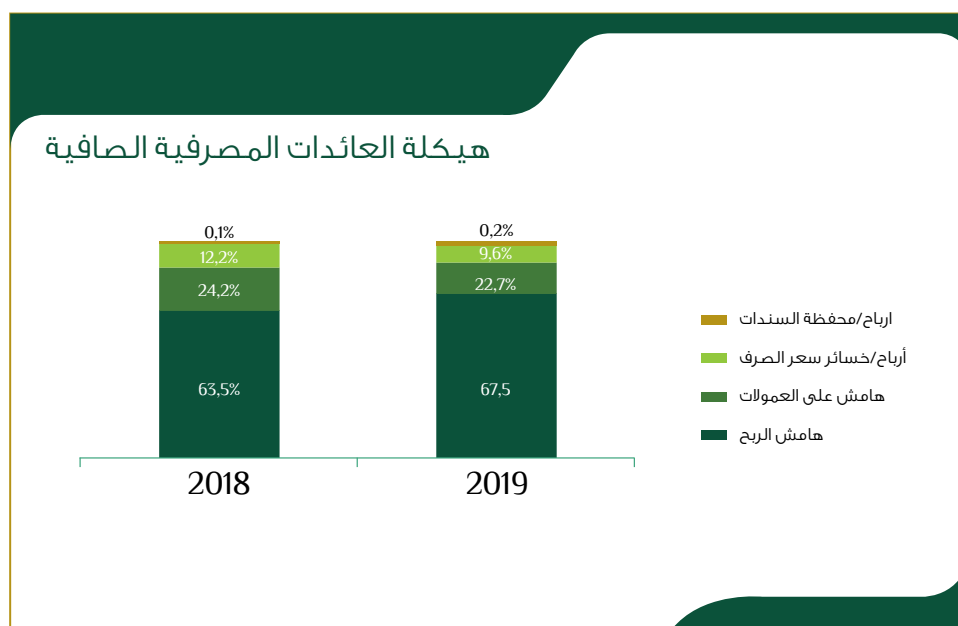
- ◆ ارتفاع هامش الربح ب 29% (هذا يعود إلى تطور الأرباح المدفوعة ب 29,5% و الأرباح المحصلة ب 29,3%)
- ◆ ارتفاع ب 14% لهامش العمولات،
- ◆ انخفاض ب 5% للأرباح الصافية على الصرف.

(أرقام م.د.)

الناتج المصرفي الصافي	2019	2018	التطور (م.د.)	نسبة التطور (%)
هامش الربح	114,4	88,6	25,8	29%
هامش على العمولات	38,5	33,8	4,7	14%
أرباح/خسائر على الصرف	16,3	17,1	-0,8	-5%
أرباح/محفظة السندات	0,3	0,1	0,2	272%
الناتج المصرفي الصافي	169,4	139,6	29,8	21%

يبرز تحليل هذه الهيكلية :

- ◆ ارتفاع في حصة هامش الربح ب 4,0% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 67,5% سنة 2019 مقابل 63,5% سنة 2018
- ◆ انخفاض في حصة هامش العمولات ب 1,5% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 22,7% سنة 2019 مقابل 24,2% سنة 2018
- ◆ انخفاض في حصة الأرباح الصافية على الصرف ب 2,6% لتبلغ 9,6% سنة 2019 مقابل 12,2% سنة 2018



النفقات العامة

بلغت النفقات العامة 127,5 م.د. سنة 2019 مقابل 110,6 م.د. سنة 2018، مسجلة ارتفاعاً بـ 16,9 م.د. كما يلي:

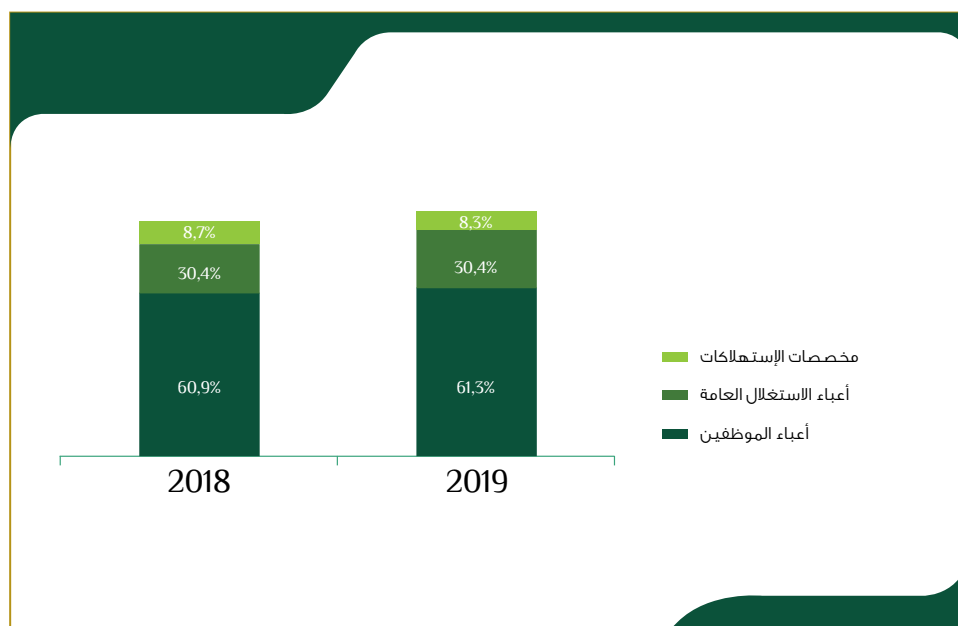
- ◆ +10,8 م د (16%) تمثل الارتفاع في أعباء الموظفين.
- ◆ +5,1 م د (15%) تمثل الارتفاع في أعباء الاستغلال العامة.
- ◆ +1,0 م د (11%) ناتجة عن الزيادات في مخصصات الاستهلاك.

(أرقام م.د.)

النفقات العامة	2019	2018	التطور (م.د.)	نسبة التطور (%)
أعباء الموظفين	78,2	67,4	10,8	16%
أعباء الاستغلال العامة	38,7	33,6	5,1	15%
مخصصات الاستهلاك	10,6	9,6	1,0	10%
النفقات العامة	127,5	110,6	16,9	15%

هيكلية النفقات العامة تكشف ما يلي :

- ◆ ارتفعت حصة أعباء الموظفين بـ 0,4% مروراً من 60,9% سنة 2018 إلى 61,3% سنة 2019.
- ◆ استقرت حصة أعباء الاستغلال العامة في 30,4% سنة 2019 و سنة 2018.



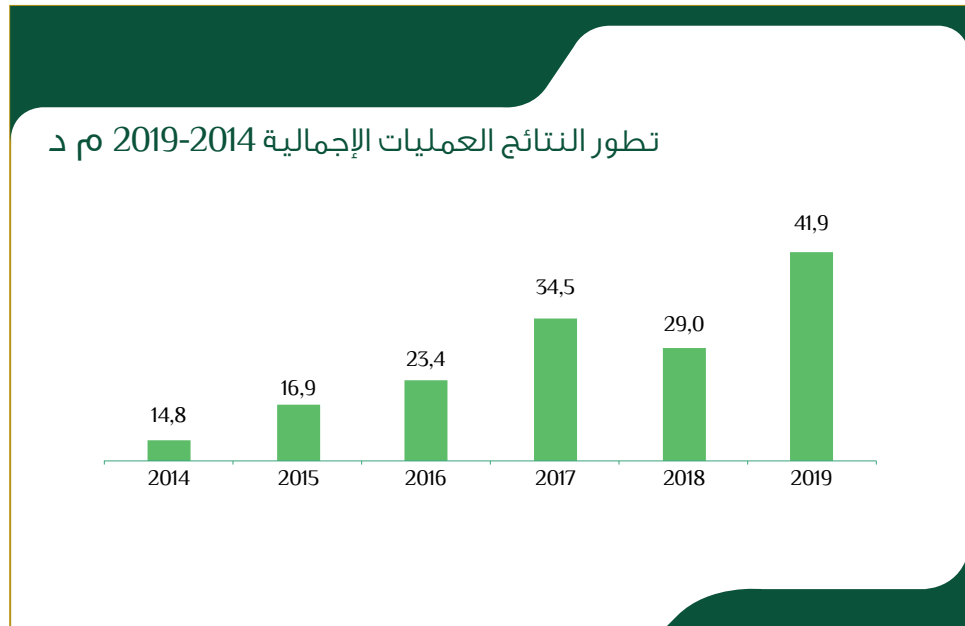
النتاج الخام للتشغيل

النتاج الخام للتشغيل سجل ارتفاعا ب 12,9م.د. مقارنة بسنة 2018 فبلغ قيمة 41,9م.د. سنة 2019 مقابل 29م.د. سنة 2018.

(أرقام م.د.)

الناتج الخام للتشغيل	2019	2018	التطور (م.د.)	نسبة التطور (%)
النتاج المصرفي الصافي	169,4	139,6	29,8	21%
مصاريف عامة	127,5	110,6	16,9	15%
النتائج العمليات الإجمالية	41,9	29,0	12,9	45%

تطور الناتج الخام للتشغيل بين سنة 2014 و سنة 2019 ممثل في الرسم البياني التالي :



تكاليف المخاطر

مع نهاية 2019، ارتفعت تكاليف المخاطر ب 3,6 م.د. مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 12,2 م.د. مع نهاية سنة 2019 مقابل 8,6 م.د. مع نهاية سنة 2018، التفاصيل كما يلي:

♦ بلغت المخصصات على الديون المشكوك في تحصيلها 10 م.د. سنة 2019 مقابل 8,7 م.د. سنة 2018، أي بزيادة قدرها 1,3 م.د..

♦ بلغت المخصصات الإضافية 3,1 م.د. سنة 2019 مقابل 2,4 م.د. سنة 2018، أي بزيادة قدرها 0,7 م.د..

♦ بلغت المخصصات على المخاطر والأعباء 3,9 م.د. سنة 2019 مقابل 2,8 م.د. سنة 2018، أي بزيادة قدرها 1 م.د..

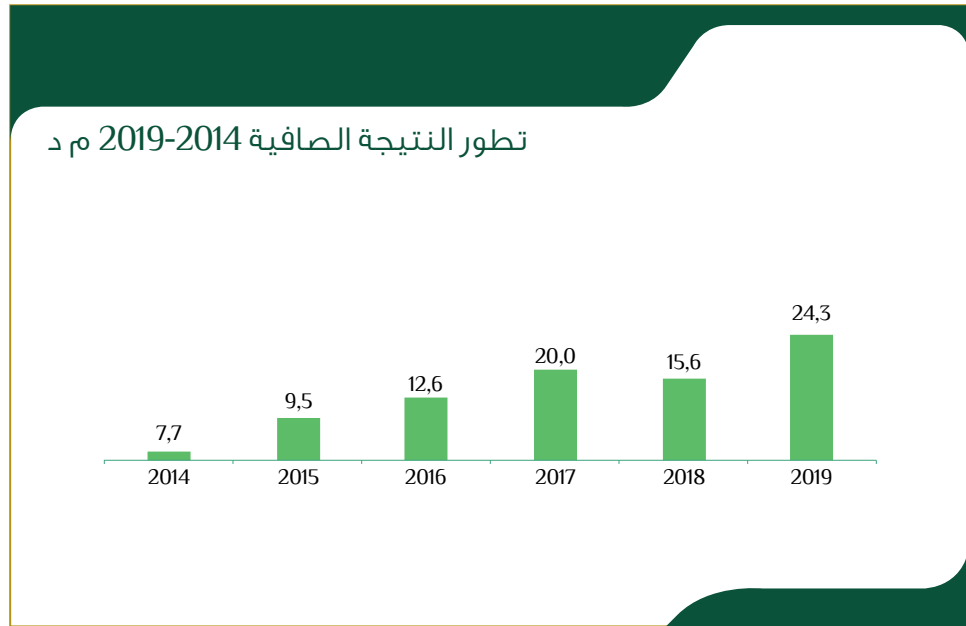
♦ بلغت المخصصات الجماعية 1,3 م.د. سنة 2019.

(أرقام م.د.)

مخصصات الاعتمادات	2019	2018	التطور (م.د.)	نسبة التطور (%)
مخصصات على ديون مشكوك في تحصيلها	10,0	8,7	1,3	15%
مخصصات إضافية	3,1	2,4	0,7	29%
مخصصات جماعية	1,3	0,0	1,3	-
استردادات مخصصات على ديون مشكوك في تحصيلها	-4,2	-2,0	-2,2	112%
استردادات مخصصات إضافية	-2,0	-0,4	-1,6	391%
استردادات مخصصات جماعية	0,0	-3,0	3,0	-
التخلي عن المستحقات	0,2	0,2	0,0	-11%
مخصصات على المخاطر والأعباء	3,9	2,8	1,0	37%
استردادات مخصصات على المخاطر والأعباء	-0,6	0,0	-0,6	-
استردادات مخصصات على الأصول الأخرى	0,6	0,0	0,6	-
المجموع	12,2	8,6	3,6	41%

النتيجة الصافية للسنة المالية

ارتفعت النتيجة الصافية لمصرف الزيتونة سنة 2019 ب 24,3 م.د. مقابل 15,6 م.د. سنة 2018، أي بزيادة قدرها 8,7 م.د. أو 56%.



المؤشرات المالية

المؤشرات الهيكلية

2018	2019	مؤشرات الهيكلية
86,1%	85,4%	ودائع الحرفاء / مجموع كشف الميزانية
75,4%	79,5%	مستحقات على الحرفاء / مجموع كشف الميزانية
14,7%	13,5%	عمولات محتسبة / نتائج تشغيلية
100,30%	101,04%	نسبة ديون / ودائع (*)

(*) وفقاً للملحق 1 للمنشور 2018-10 للبنوك

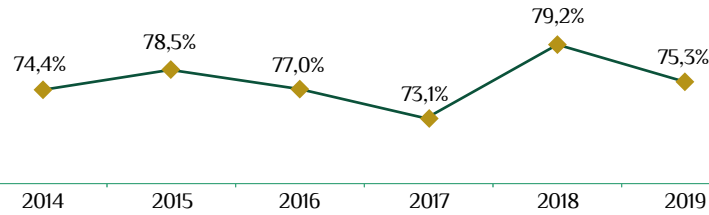
- ◆ حصة ودائع الحرفاء من مجموع كشف الميزانية انخفض ب 0,7% مقارنة بنهاية سنة 2018 لتبلغ 85,4% مع نهاية سنة 2019.
- ◆ حصة المستحقات على الحرفاء من مجموع كشف الميزانية بلغت 79,5% مع نهاية سنة 2019 مقابل 75,4% مع نهاية سنة 2018.
- ◆ وفقاً للملحق 1 للمنشور 2018-10 للبنوك، بلغت نسبة ديون / ودائع 101,04% بتاريخ 2019/12/31 مقابل 100,30% بتاريخ 2018/12/31.

نسب الربحية:

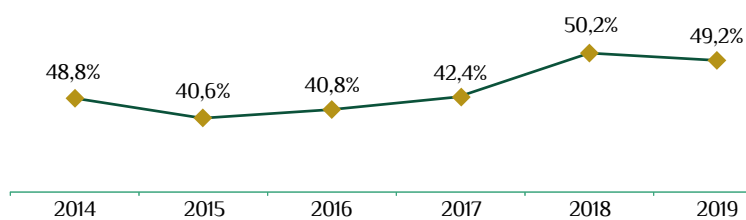
نسب الربحية	2019	2018
عامل التشغيل	75,3%	79,2%
عمولات / تكلفة الأجور	49,2%	50,2%
تكلفة الأجور/الناتج المصرفي الصافي	46,2%	48,3%
العائد على حقوق المساهمين	10,54%	8,54%
عائدات الأصول	0,67%	0,51%

- ◆ معامل التشغيل المقدر بالأعباء الجمالية للتصرف على الناتج المصرفي الصافي انخفض ب 4%, حيث مرّ من 79,2% سنة 2018 إلى 75,3% سنة 2019
- ◆ العمولات تخطي 49,2% من تكلفة الأجور سنة 2019 مقابل 50,2% سنة 2018
- ◆ استوعبت تكلفة الأجور 46,2% من الناتج المصرفي الصافي سنة 2019 مقابل 48,3% سنة 2018 أي انخفاض ب 2,1%.

معامل التشغيل

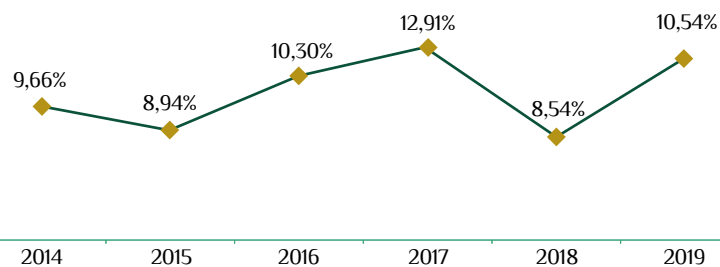


نسبة تغطية تكلفة الموظفين بالرسوم

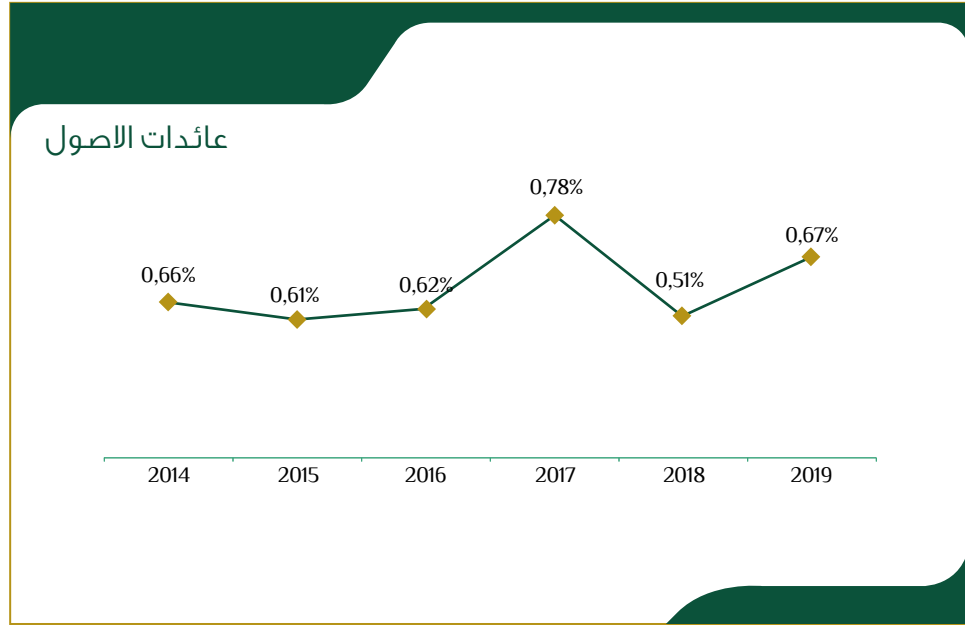


◆ العائد على حقوق المساهمين المقدر بنسبة الناتج الصافي بأسهم رأس المال بلغ 10,54% سنة 2019 مقابل 8,54% سنة 2018.

العائد على حقوق المساهمين



◆ عائدات الأصول المقدرة بنسبة الأرباح الصافية على مجموع الأصول بلغت 0,67% سنة 2019 مقابل 0,51% سنة 2018.

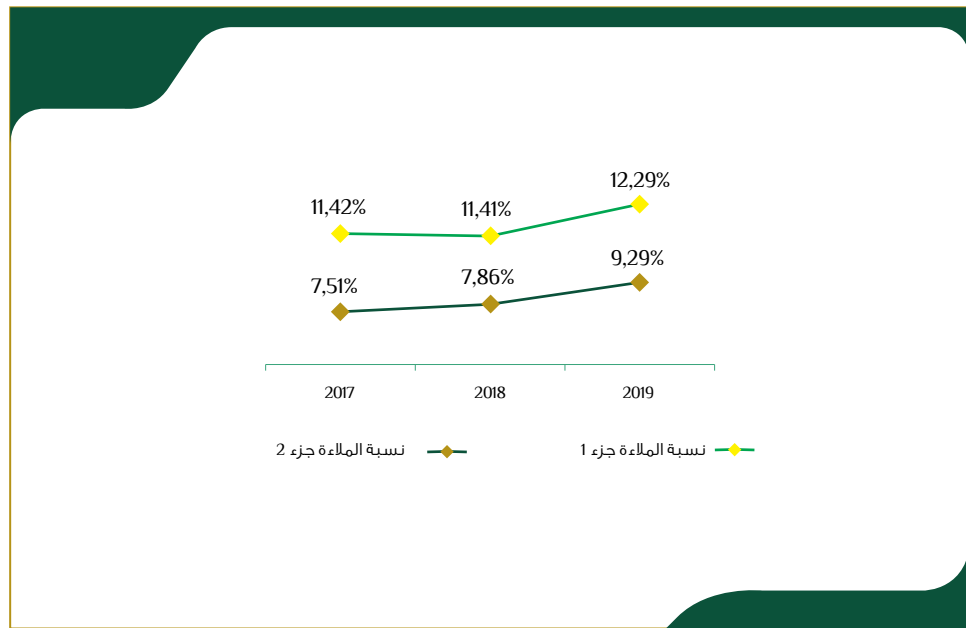


النسب المعيارية :

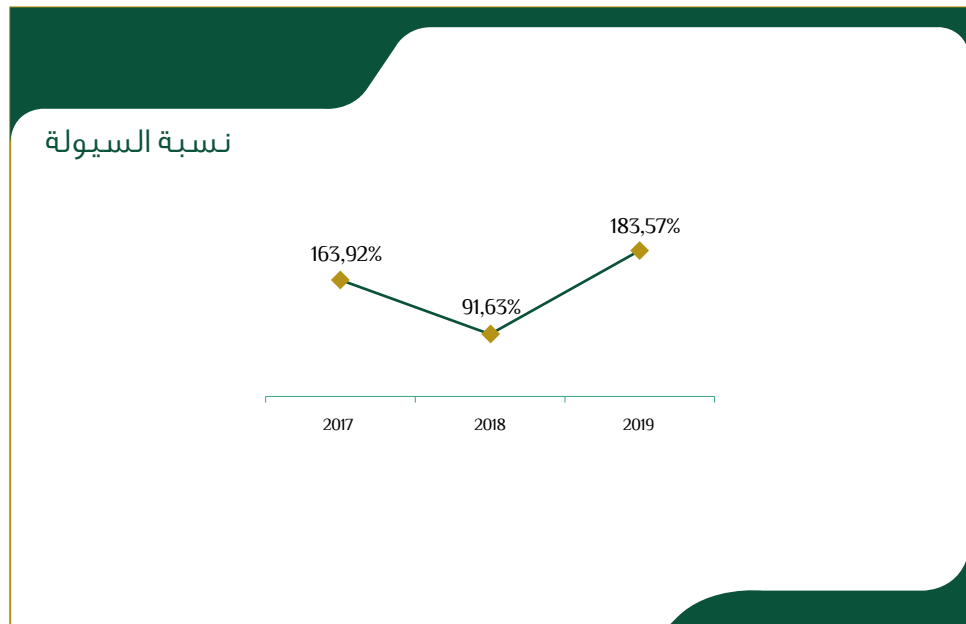
2018	2019	%المطلوب	النسب المعيارية
%11,41%	%12,29	الحد الأدنى 10%	نسبة الملاءة (جزء 2)
%7,86%	%9,29	الحد الأدنى 7%	نسبة الملاءة (جزء 1)
%91,63	%183,57	الحد الأدنى 100%	نسبة السيولة

◆ نسبة الملاءة (جزء 1) بلغت 9,29% بتاريخ 2019/12/31 مقابل 7,86% بتاريخ 2018/12/31 و الحد الأدنى القانوني ب7%.

◆ نسبة الملاءة (جزء 2) بلغت 12,29% بتاريخ 2019/12/31 مقابل 11,41% بتاريخ 2018/12/31 و الحد الأدنى القانوني ب10%.



◆ نسبة السيولة "نسبة تغطية السيولة LCR" (منشور البنك المركزي عدد 14-2014) بلغت 183,57% مع نهاية سنة 2019 مقابل 91,63% مع نهاية سنة 2018.

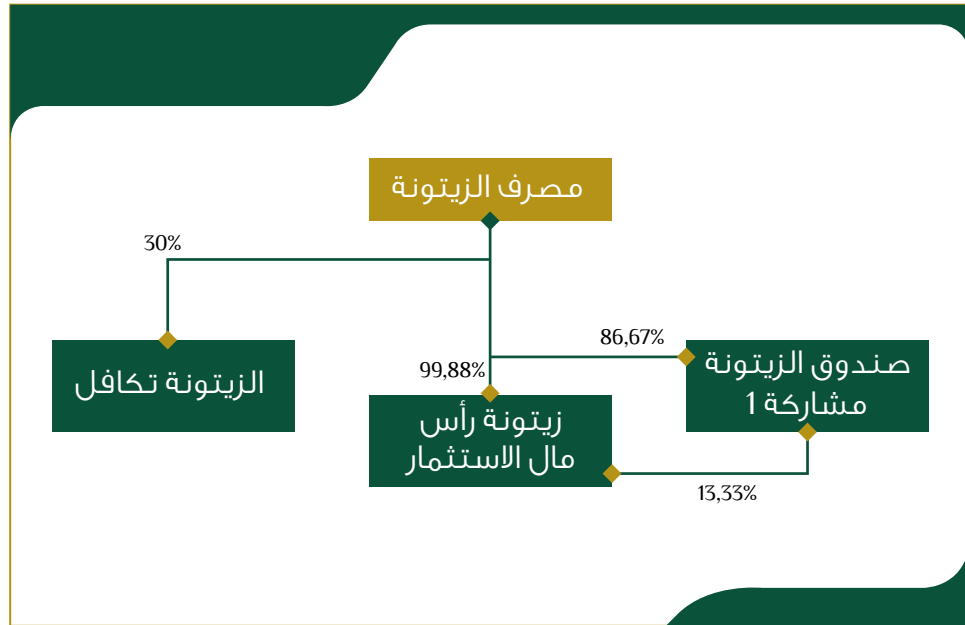


٧١.
مجمع
مصرف الزيتونة

تقديم المجمع

اسم الشركة	عدد الأسهم أو الأجزاء	مشاركة مصرف الزيتونة	النسبة من رأس المال	طريقة الدمج
مصرف الزيتونة	الشركة الام		100%	الدمج الشامل
زيتونة رأس مال الاستثمار	5.000	4.994	99,88%	الدمج الشامل
صندوق التوظيف الجماعي الزيتونة مشاركة ا	1.500	1.300	86,67%	الدمج الشامل
الزيتونة تكافل	25.000.000	7.500.000	30%	المعادلة

هيكله مجمع مصرف الزيتونة على النحو التالي بتاريخ 2019/12/31:



عناصر المجمع على النحو التالي

زيتونة رأس مال الاستثمار

شركة للتصرف في محافظ القيم المالية لحساب الغير وفقا لمجلة مؤسسات التوظيف الجماعي التي صدرت بمقتضى القانون رقم 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001 والقانون رقم 96 لسنة 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 بهدف تدعيم سلامة العلاقات المالية.

يقع مقرها في 2، شارع جودة الحياة - 2015 الكرم - تونس

الزيتونة تكافل:

شركة خفية الاسم تعنى خصوصا ب تنفيذ و إدارة عقود و اتفاقيات التأمين و إعادة التأمين على الحياة و التأمين العام و ذلك وفق مبادئ و قيم التكافل و إعادة التكافل. تخضع الشركة لمجلة التأمين الصادرة بالقانون عدد 92-24 بتاريخ 9 مارس 1992 و جميع النصوص التي نقحته أو تممته.

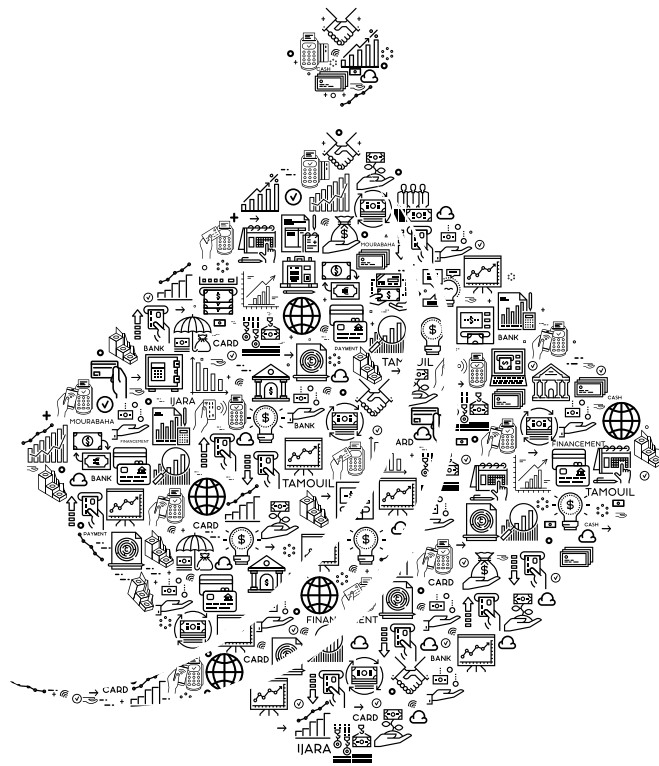
يقع مقرها بعمارة الزيتونة تكافل شارع البورصة-حدائق البحيرة.

نتائج المجموع

نتائج مجمع مصرف الزيتونة بلغت 26 790 ألف دينار بتاريخ 2019/12/31. في ما يلي مساهمة كل شركة من المجموع في الناتج الشامل.

(آلاف الدينار)

الشركة المدمجة	طريقة الدمج	حساب التشغيل	إلغاء العمليات المتبادلة	تحييد العمليات المتبادلة	حصة الشركات الصغيرة و المتوسطة من الناتج	أداء مؤجل	الناتج المدمج
مصرف الزيتونة	الدمج الشامل	24 324	1 044	-1 044	1 330	663	26 317
زيتونة رأس مال الاستثمار	الدمج الشامل	51	-274	274		0	51
الزيتونة مشاركة	الدمج الشامل	487	-770	770		0	487
	الناتج المدمج حسب الفترة						26 855
	حصة الناتج العائد لحملة الأسهم من الأقلية						65
	حصة المجموع من الناتج الصافي للسنة المحاسبية						26 790



٧١١. الحكومة

(عملاً بأحكام الفصل 39 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 06 لسنة 2011 المتعلق بقواعد الحوكمة الرشيدة)

هيكل رأس مال المصرف

بتاريخ 2019/12/31، يتكوّن رأس مال المصرف من 175 367 232 سهماً بقيمة دينار واحد عن كلّ سهم مقسّمة كما يلي:

المساهمون	عدد الأسهم	النسبة المئوية في رأس المال
شركة ماجدة تونس	175 367 224	%99.99
فيكتور نظيم رضا آغا	1	%0.00
شركة ماجدة للتجارة الدولية	1	%0.00
شركة لاسيغال قمرة	1	%0.00
السيد محفوظ الباروني	1	%0.00
السيد محمد فوزي بن ناصر	2	%0.00
شركة النقل (شركة خفية الاسم)	2	%0.00
المجموع	175 367 232	%100

1.7 الميثاق الحوكمة

المبادئ الأساسية لحوكمة مصرف الزيتونة

تستند قواعد الحوكمة بمصرف الزيتونة إلى أحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 06-2011 المؤرخ في 20 ماي 2011 والمتعلق بتعزيز قواعد الحوكمة الرشيدة في المؤسسات المالية، التي تمّ بلورتها كإطار تشريعي للحوكمة من خلال القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية الذي تضمّن المبادئ العامة للحوكمة إلى جانب استيعابه لأحكام متعلقة بعمليات الصيرفة الإسلامية لأوّل مرّة، والتي نصت على إنشاء هيئة لمراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية.

وفي هذا الإطار، تم وضع ميثاق عام للحوكمة بهدف تركيز جميع التدابير اللازمة لإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة وأساليب تطبيقها، ويلعب مجلس الإدارة دوراً هاماً في نجاح هذا التوجه، حيث يتضمّن هذا الميثاق مسؤوليات المجلس ومهامه وكيفية تسييره، وهو ما ينطبق أيضاً على اللجان التابعة التي تم تشكيلها وفقاً للأحكام الجاري بها العمل.

يتكوّن نظام الحوكمة بمصرف الزيتونة من ثلاث أجهزة رئيسية:

- ◆ الجمعية العمومية للمساهمين،
- ◆ مجلس الإدارة: جهاز للإدارة والإشراف والرقابة، يعمل على تحقيق أهدافه عبر الإدارة العامة ومختلف اللجان المنبثقة عنه،
- ◆ الإدارة العامة: جهاز تنفيذي مسؤول على تطوير الاستراتيجية والإدارة التشغيلية من خلال الاعتماد على التقسيم التنظيمي للعمل ومن خلال الاعتماد على لجان داخلية متخصصة تساعد على تحقيق الأهداف المرسومة مع الحرص، في نفس الوقت، على التحكم في المخاطر المرتبطة بطبيعة النشاط

بالإضافة إلى كل ما سبق، تبرز تطبيقات الحوكمة الرشيدة لمصرف الزيتونة من خلال الاعتماد على مجموعة من السياسات الداخلية وعلى معايير السلوك المهني السليم التي يخضع لها أعضاء المجلس وجميع الموظفين الذين يشملهم هذا المجال.

تعتبر المصادقة على هذه المعايير من اختصاص مجلس الإدارة ولجانه المنبثقة عنه تمشيا مع مقتضيات القانون 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

يهدف ميثاق الحوكمة إلى:

1. توثيق الإجراءات والسياسات الداخلية وإطار الحوكمة الخاص بمصرف الزيتونة
2. تحديد وضبط المهام والمسؤوليات المنوطة بمجلس إدارة مصرف الزيتونة (المُشار إليه باسم "المجلس") واللجان المنبثقة عنه وتقع تحت إشراف هذا المجلس، بالإضافة إلى جهاز الإدارة العامة باعتبارها الجهاز المسؤول على تطبيق قواعد الحوكمة.
3. وضع السياسات التي من شأنها أن تمدّ المجلس بالمعلومات الدورية المتعلقة بإدارة المصرف ونشاطه.

الرقابة

1. إدارة الامتثال القانوني هي الجهة المسؤولة على ضمان الامتثال لميثاق الحوكمة بالتنسيق مع كتابة مجلس الإدارة، حيث يتوجب توجيه جميع طلبات الحصول على المعلومات والمراجعات المتعلقة بالنقاط الواردة بهذا الميثاق إلى مجلس الإدارة.
2. يكون محتوى ميثاق الحوكمة سرياً وهو مخصص للاستعمال الداخلي في المصرف فقط.
3. يجب الاحتفاظ بهذا الميثاق في شكل محمي يُمكن من قراءته فقط وبشكل يمنع نسخه أو تسريبه لأطراف خارجية دون ترخيص كتابي صريح من المسؤول عن الامتثال.
4. تتولّى كتابة المجلس مراقبة عملية توزيع هذه الميثاق على أعضاء المجلس وهي الضامنة لحصولهم على النسخة المحينة لهذا الميثاق.

تحيين وتنقيح الميثاق

1. إن التنقيحات التي يتم إجراؤها على ميثاق الحوكمة والموجّهة إلى أعضاء المجلس هي الوسيلة الأساسية لاستيعاب جوانب الحوكمة ولتطبيق التغييرات التي طرأت عليها استجابة لتطوّر احتياجات المصرف. تضمن هذه التنقيحات المرونة اللازمة وفاعلية هذا الميثاق وبشكل دائم ومستمر.
2. يهدف إضفاء الطابع الرسمي على إجراءات تنقيح ميثاق الحوكمة إلى ضمان التوثيق المناسب لأي إضافة أو حذف أو تعديل عليها والمصادقة عليها قبل تنفيذها.
3. يجب على كتابة مجلس الإدارة وإدارة الامتثال القانوني العمل على التحيين المستمر لميثاق الحوكمة بشكل منتظم إثر كل تغييرات طارئة على الإطار القانوني الجاري به العمل أو إثر حصول أي تغييرات خاصة بمصرف الزيتونة.

4. يُمكن أن تصدر أيضا طلبات تنقيح ميثاق الحوكمة من أعضاء مجلس الإدارة ومن الإدارة العامة. وفي هذه الحالات، يجب على عضو مجلس الإدارة أو المدير العام تقديم مقترح التعديل إلى كتابة المجلس للغرض.

5. لا يدخل أي تنقيح حيز التنفيذ إلا بعد مصادقة المجلس عليه، ويجب على كل رفض لمقترحات التعديل أن يكون معللاً.

6. يُمسك كاتب المجلس سجلاً يتضمّن التنقيحات والتحيينات كما يلي:

S	رقم النسخة	تاريخ النسخة	تاريخ المصادقة	مرجع المصادقة
1	النسخة الأولى	2013/05/23		
2	النسخة الثانية	2018/07/31	2018/07/31	
3				

تمت المصادقة على المدونة من طرف مجلس الإدارة خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 2018/07/31

2 VII. الجلسة العامة

1. يُمكن أن تكون الجلسة العامة تأسيسية أو عادية أو خارقة للعادة.

2. تعقد الجلسة العامة التأسيسية مرة واحدة عند تأسيس المصرف. بالتالي تشمل أحكام ميثاق الحوكمة بشكل حصري الجلسة العامة العادية والجلسة العامة الخارقة للعادة.

الجلسة العامة العادية

1. الجلسة العامة العادية هي الجهاز الرئيسي للمصرف والذي يتولى تعيين أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون المساهمين ومُراجع الحسابات وأعضاء "هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية" المعروفة باسم "الهيئة الشرعية". كما تقوم الجلسة العامة العادية بالمصادقة على أعمال السنة المالية وتنعقد الجلسة العامة العادية مرة في السنة على الأقل خلال أربعة أشهر التي تلي ختم السنة المحاسبية، وذلك للقيام بما يلي:

- ◆ المصادقة على حسابات السنة المنقضية.
- ◆ اتخاذ القرارات الخاصة بالنتائج بعد الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة وتقارير مراقب الحسابات.

2. تتخذ الجلسة العامة العادية جميع القرارات باستثناء تلك المتعلقة بـ:

- ◆ تعديل النظام الأساسي،
- ◆ قرار الترفيع في رأس المال أو إلغاء حق الأفضلية في الاكتتاب
- ◆ تخفيض رأس المال

3. تختص الجلسة العامة العادية، دون سواها، بمراقبة عمليات تسيير الشركة أو اتخاذ القرارات أو ترخيص إصدار القيم المنقولة.

4. تختص الجلسة العامة العادية بترخيص إصدار سندات المساهمة.

5. تختص الجلسة العامة العادية كذلك ب:

- ◆ تعيين أو إعفاء أو تعويض أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء "هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية" (الهيئة الشرعية) وكذلك مُراجعِي الحسابات.
- ◆ المصادقة على الاتفاقيات المتعلقة بعمليات جارية وخاصة منها تلك التي ينصّ عليها الفصل 200 من مجلة الشركات التجارية.

6. لا تُعَدّ مداورات الجلسة العامة العادية قانونية بعد الدعوة الأولى لانعقاد الاجتماع إلا إذا بلغ عدد المساهمين الحاضرين أو الممثلين المالكين لما لا يقل عن ثلث حاملي الأسهم ممن لهم حق التصويت.

7. في صورة عدم اكتمال النصاب، تنعقد جلسة ثانية دون اشتراط أي احتمال نصاب.

8. تكون المدة الفاصلة بين الدعوة الأولى والثانية خمسة عشر يوما على الأقل.

الجلسة العامة الخارقة للعادة

1. تختصّ الجلسة العامة الخارقة للعادة، دون سواها، باتخاذ القرارات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي (الفصل 291 من مجلة الشركات التجارية) والتخفيض والترفيغ في رأس المال (الفصول من 292 إلى 295 من مجلة الشركات التجارية) وإصدار الرقاع القابلة للتحويل إلى أسهم أو حذف حق الأفضلية في الاكتتاب. ويعتبر لاغيا كل شرط مخالف لذلك.

2. لا تُعَدّ مداورات الجلسة العامة الخارقة للعادة قانونية إلا إذا كان المساهمون الحاضرون أو الممثلون الذين لهم الحق في التصويت يملكون لدى انعقاد الدعوة الأولى نصف رأس المال على الأقل أو ثلثه في حال الدعوة لانعقاد جلسة ثانية.

3. وفي صورة عدم توفر النصاب الأخير، يمكن التمديد في أجل انعقاد الجلسة العامة الخارقة للعادة لمدة لاحقة لا تتجاوز شهرين ابتداء من تاريخ الدعوة لانعقادها، وتتخذ القرارات بأغلبية ثلثي أصوات المساهمين الحاضرين أو الممثلين ممن لهم الحق في التصويت.

أسلوب الدعوة لانعقاد الجلسات وجدول الأعمال الخاص بها

1. تنعقد الجلسة العامة العادية سنويا خلال فترة الأربعة أشهر الموالية لانتهاء السنة المالية.

2. يُمكن أن تتم الدعوة لانعقاد الجلسة العامة الخارقة للعادة كلما دعت الحاجة لذلك.

3. يختصّ مجلس الإدارة بدعوة عقد الجلسة العامة للمساهمين. وعند الضرورة، يُمكن للآتي ذكرهم دعوة الجلسة العامة العادية:

- ◆ مراقب / مراقبي الحسابات
- ◆ المتصرف القانوني المعين من المحكمة
- ◆ المصفيّ
- ◆ المساهمين وفقا للحالات المنصوص عليها بالفصل 277 من مجلة الشركات التجارية.

4. يتولى مجلس الإدارة دعوة الجلسة العامة للانعقاد عبر إعلان يُنشر في الرائد الرسمي للسجل الوطني للمؤسسات وفي الرائد الرسمي للجمهورية التونسية في أجل لا يقل عن 21 يوم قبل التاريخ المقرر للاجتماع. وتتضمن الدعوة المواضيع الواردة في جدول الأعمال. ويتم وضع الوثائق المعتمدة على ذمة المساهمين بمقرّ المصرف، وتم تنصيب على ذلك في نص الدعوة.
5. يتعيّن على مجلس الإدارة تدوين مقترحاتهم الفردية، موضوع التصويت، في جدول أعمال الجلسة العامة بشرط أن يتم تقديمها كتابيا من طرف المساهمين قبل عشرين (20) يوم على الأقل من انعقاد الجلسة العامة.
6. لا يُمكن اتّخاذ أي قرار حول المواضيع غير الواردة في جدول الأعمال باستثناء موضوع الدعوة لانعقاد جلسة عامة خارقة للعادة.

التنظيم و حق التصويت

1. يترأس الجلسة العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه في صورة تعذّر حضور الرئيس أو أحد أعضاء المجلس في صورة غيابهما. ويتم تعيين المسؤولين عن فرز الأصوات من طرف الجلسة العامة من بين المساهمين الحاضرين باقتراح من الرئيس.
2. يتم تحرير محضر اجتماع الجلسة العامة تُذكر فيه القرارات المتّخذة وأعمال التصويت والملاحظات التي يطلب المساهمون تسجيلها.
3. تحمل المحاضر إمضاء أمانة الجلسة (الرئيس والكاتب والمسؤولون عن فرز الأصوات).
4. يجب على الأشخاص الراغبين في حضور الجلسة العامة أن يبينوا صفتهم كمساهمين أو صفتهم كممثّلين.
5. يُمارس المساهمون حقّهم في التصويت بالتناسب مع عدد الأسهم التي يمسكونها دون النظر إلى قيمتها الاسمية، أي أن كل سهم يعطي الحق في صوت واحد.
6. يجوز لأي مساهم التصويت عبر المراسلة أو من خلال شخص يُمثله حاملا لتوكيل خاصا بذلك.
7. في حالة التصويت عبر المراسلة، يجب على المصرف وضع استمارة مخصّصة لهذا الغرض على ذمة المساهمين. ولا يكون التصويت بهذه الطريقة قانونيا إلا إن كان الإمضاء الموجود على الاستمارة معرّفا به.
8. لا تُحتسب سوى الأصوات التي تلقّاها المصرف قبل انتهاء اليوم السابق لاجتماع الجلسة العامة.
9. يجب أن يُوجّه التصويت عبر المراسلة إلى المصرف عن طريق رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ.

اتخاذ القرار

1. تتخذ الجلسة العامة العادية القرارات بأغلبية أصوات المساهمين الحاضرين أو الممثلين.
2. تتخذ الجلسة العامة الخارقة للعادة القرارات بأغلبية ثلثي أصوات المساهمين الحاضرين أو الممثلين الذين يحق لهم التصويت.
3. تتخذ بالإجماع القرارات التي تزيد في تعهدات المساهمين مثل الزيادة في رأس المال نقداً مع الترفيع في القيمة الاسمية للأسهم أو تغيير الجنسية.
4. يجب على جميع أعضاء مجلس الإدارة الحضور في الجلسة العامة السنوية والبقاء إلى نهاية جلسة، وذلك للإجابة على الأسئلة التي يطرحها المساهمون.

3 VII. مجلس الإدارة

1. يُعَدّ مجلس الإدارة جهازاً هاماً في مجال حوكمة المؤسسة حيث يلعب دوراً رئيسياً في التخطيط الاستراتيجي والإشراف والرقابة، ولا يمكن أن توجد حوكمة رشيدة دون مجلس إدارة مطلع وحذر ويعمل بشكل فعال.
2. يتكوّن مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين قادرين على الالتزام بمسؤولياتهم بنزاهة تجاه المساهمين في المصرف وتجاه جميع الأطراف المعنية.
3. يوفر ميثاق الحوكمة وصفاً لمبادئ وممارسات الحوكمة في المصرف من أجل مساعدة المساهمين في الاطلاع على أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة وكذلك الاطلاع على إطار الحوكمة الخاص بالمصرف.
4. على المجلس أن ينظر في هذه المبادئ والممارسات بصفة دورية، وتساعد في ذلك مختلف اللجان المنبثقة عنه: لجنة المخاطر، لجنة التدقيق، لجنة التعيينات والأجور وهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية (الهيئة الشرعية).

تركيبة مجلس الإدارة

عدد أعضاء المجلس

1. يتكوّن مجلس الإدارة من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل واثنا عشر (12) عضواً على الأكثر. ويجب أن يضم المجلس عضوين (2) مستقلين على الأقل وعضواً ممثلاً لصغار المساهمين وفقاً للأحكام والتراتبية الخاصة بالسوق المالية فيما يتعلق بالمؤسسات المدرجة في بورصة تونس للأوراق المالية.
2. يُمنع على المدير العام أو المدير العام المساعد للمصرف أن يكون عضواً في مجلس إدارته.
3. يُمكن تعيين شخص معنوي كعضو في المجلس على أن يُحدّد ممثلاً دائماً له عند تعيينه. وعندما يفقد ممثل الشخص المعنوي صفته لأي سبب من الأسباب، يكون الشخص المعنوي ملزماً بتقديم بديل في نفس الوقت.
4. لا يُمكن لشخص معنوي أن تكون له صفة عضو مستقل.

معايير ومؤهلات أعضاء المجلس

1. يجب على الجلسة العامة العادية مراعاة الشروط المذكورة أدناه، خاصة عند تعيين رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه:

- أ. النزاهة وحسن السمعة.
- ب. المؤهلات العلمية والكفاءة والخبرة المهنية ومدى ملاءمة الشخص المعني مع المهام الموكلة إليه.
- ج. الخلو من الموانع التالية: لا يمكن لأي شخص أن يُدير أو يتصرف أو يُسيّر أو يقوم بمراقبة مصرف أو مكتب تمثيل أو فرع لمصرف أو يلتزم باسمها إذا كان:

- ◆ قد صدر في شأنه حكم بات من أجل ارتكاب التزوير أو السرقة أو خيانة الأمانة أو التحيل أو الاستيلاء على أموال أو قيم الغير أو الاختلاس المرتكب من طرف مؤتمن عمومي أو الرشوة أو التهرب الجبائي أو إصدار شيك بدون رصيد أو إخفاء أشياء وقع الحصول عليها بواسطة هذه المخالفات أو مخالفة الترتيب الخاصة بالمصرف أو التشريع المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ◆ قد صدر ضده حكم بات بالإفلاس.
- ◆ قد صدر ضده حكم بات بالتفليس.
- ◆ تم إعفاؤه من مهامه في إدارة أو تسيير مؤسسة بمقتضى عقوبة صادرة عن البنك المركزي التونسي أو إحدى السلطات المكلفة بالرقابة على السوق المالية أو على مؤسسات التأمين وإعادة التأمين أو على مؤسسات التمويل الصغير.
- ◆ قد تم شطبه، بمقتضى عقوبة، من نشاط مهني منظم بإطار قانوني أو ترتيبي.

2. يجب على المصرف إشعار البنك المركزي التونسي، في أجل لا يتجاوز 7 أيام، بتعيين رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو المدير العام أو المدير العام المساعد.

3. يُمكن للبنك المركزي التونسي أن يعترض على تعيين رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه في غضون شهر بداية من تاريخ إشعاره على أن يكون قرار الاعتراض مشفوعاً بحجج. ويجب على المصرف تعليق قرار التعيين لدى علمه بقرار الاعتراض.

تعيين رئيس مجلس الإدارة وأعضائه

تعيين أعضاء المجلس:

1. يعين أعضاء مجلس الإدارة للمدة التي حددها العقد التأسيسي والتي لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات.
2. تتولى لجنة التعيينات والتأجير قبل التعيين إجراء تحقيق حول كل مترشح مع احترام النصوص الترتيبية المتعلقة بوظيفة العضو بالبنك.
3. لا يمكن لنفس الشخص أن يشغل وظيفة عضو بمجلس إدارة أو بمجلس مراقبة في مؤسستين بنكيتين.

تعيين رئيس مجلس الإدارة:

1. ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا له. ويكون رئيس المجلس شخصا طبيعيا له الجنسية التونسية ويكون مساهما في المصرف، ويعتبر لاجيا كل عمل مخالف لذلك.
2. يتم تعيينه لفترة لا تتجاوز مدة عضويته بمجلس الإدارة ويمكن انتخابه مرة واحدة أو لعدة مرات.
3. يمكن لمجلس الإدارة إعفاؤه في أي وقت، ويعتبر لاجيا كل شرط مخالف لذلك.
4. يمكن لرئيس مجلس الإدارة، في حالة وجود مانع، تفويض صلاحياته إلى أحد أعضاء المجلس وهو تفويض يُمنح دائما لفترة محدودة وغير قابلة للتجديد.
5. إن تعذر على رئيس المجلس القيام بهذا التفويض، يمكن للمجلس إجراء ذلك من تلقاء نفسه.
6. لا يُعدّ رئيس مجلس الإدارة تاجرا. وفي صورة إفلاس الشركة، فهو لا يخضع إلى للتحجير المترتبة عن الإفلاس إلا إذا ثبت تدّخله في أعمال تسيير الشركة.
7. لا يمكن الجمع بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير العام.
8. يقترح رئيس مجلس الإدارة جدول أعمال اجتماع المجلس ويدعوه للانعقاد، ويرأس جلساته ويسهر على تطبيق القرارات المتخذة في اجتماع مجلس الإدارة. وهو المتحدث باسم المجلس ما لم تكن هناك ظروف استثنائية أو تفويض خاص ممنوح لعضو آخر.
9. يحرص رئيس المجلس على تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة وعلى حسن تسيير لجان المجلس وضمان قدرة أعضاء المجلس على أداء مهامهم. كما يسهر رئيس المجلس على إيصال المعلومات اللازمة إلى المجلس واللجان المنبثقة عنه لضمان حسن أدائهم مهامهم.

أعضاء المجلس المستقلين

1. يجب أن يضم مجلس الإدارة عضوين اثنين مستقلّين عن المساهمين على الأقل، ويتم تعيينهما من طرف الجلسة العامة بناء على توصية لجنة التعيينات والأجور بعد نظر في الملفات المقدمة.
2. يُعدّ عضوا مستقلا، على معنى الفصل 47 من القانون عدد 48 لسنة 2016، كل شخص لا تربطه بالمصرف أو بمساهميته أو مسيريه أية علاقة من شأنها أن تمس من استقلالية قراراته أو أن تجعله في حالة تضارب مصالح فعلية أو محتملة.
3. من أجل ضمان الشفافية وتجنّب أي نوع من أنواع التمييز، يقوم المصرف باختيار أعضاء المجلس المستقلين بالاعتماد على مؤهلاتهم الشخصية وحسن السيرة والسلوك.
4. يتم نشر المعايير المعتمدة ودراسة جميع الترشيحات بناء على منهجية مضبوطة مسبقا.

5. يُمكن تجديد عضوية الأعضاء المستقلين لمرة واحدة. ويعتمد تعيين أعضاء المجلس المستقلين بالاعتماد على شروط الأهلية والشروط التي تحددها التشريعات والترتيبات الجاري بها العمل وكذلك بالرجوع إلى ميثاق الحوكمة، مع احترام الشروط التالية:

◆ ألا يكون العضو المستقل من بين الحالات المُدرجة بالفصل 193 من مجلة الشركات التجارية، وهي:

- ◆ المفلسون الذين لم يستردوا حقوقهم بعد والقَصْر وفاقِدو الأهلية، وكذلك الأشخاص المحكوم عليهم بالإدانة مع تحجير ممارسة وظائف عمومية؛
- ◆ الأشخاص الذين وقّعت إدانتهم من أجل جناية أو جنحة ماسة بالأخلاق العامة أو النظام العام أو القواعد المنظمة للشركات وكذلك الذين لا يستطيعون ممارسة التجارة بحكم مهنتهم؛
- ◆ الموظف الذي هو في خدمة الإدارة، إلا في صورة وجود ترخيص خاص من وزارة الإشراف.

◆ يجب أن يفي العضو المستقل بالشروط والمؤهلات اللازمة لممارسة عضويته المنصوص عليها بالفصل 56 من القانون عدد 48 لسنة 2016؛

◆ لا يجب أن يشغل العضو المستقل وظائف أخرى من شأنها أن تجعله في وضعية تضارب مصالح مع كونه عضواً في مجلس إدارة مصرف الزيتونة على معنى الفصل 57 من القانون عدد 48 لسنة 2016؛

◆ لا يجب أن يكون العضو المستقل واقفاً تحت طائلة إحدى صور التحجير على معنى الفصل 60 من القانون عدد 48 لسنة 2016؛

◆ يجب عليه احترام مقتضيات الفصل 61 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بسرية المعطيات التي يتحصّل عليها؛

◆ يلتزم العضو المستقل باحترام مقتضيات الفصول 43 و62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلقة بحالات تضارب المصالح؛

◆ لا يجب أن تربطه علاقة مع مصرف الزيتونة أو مساهميه أو مسيريه على معنى الفصل 47 من القانون عدد 48 لسنة 2016؛

◆ لا يجب أن يكون أجيراً لدى مصرف آخر.

6. تجرى مشاورات بخصوص العضو المستقل عند كل تعيين لعضو جديد في مجلس الإدارة أو لدى تجديد عضوية أعضاء المجلس أو إثر إدلاء عضو المجلس المستقل أو أي مصدر آخر بإعلان يفيد بتغيّر الوضعية الشخصية لأحد أعضاء المجلس مما من شأنه أن يؤثر على معايير استقلاليته. ويعمل المجلس على وضع خلاصة النظر في صفة الاستقلالية ويُعلم المساهمين بها من خلال تقرير المجلس الذي يعرضه في الجلسة العامة العادية السنوية للمصرف.

الإعفاء:

1. يُمكن إعفاء أعضاء المجلس من مهامهم في أي وقت بناء على قرار الجلسة العامة العادية.
2. وفي صورة شغور منصب عضو بمجلس الإدارة بسبب وفاة أو عجز أو استقالة أو فقدان الأهلية، يُمكن للمجلس، في الفترة بين انعقاد جلسيتين عامتين، أن يقوم بتعيينات ظرفية، ويخضع هذا التعيين إلى مصادقة الجلسة العامة العادية الموالية.
3. يحتفظ المجلس بالحق في إعادة النظر في تعيينات أعضاء المجلس غير التنفيذيين وإنهائها فوراً إن رأى المجلس وجهة في ذلك، عندما يؤثر تغيير الوضعية الشخصية لعضو المجلس على تعيينه. ويضم هذا التغيير خاصة:

◆ استقالة عضو المجلس أو تقاعده أو تعليق مهامه في إطار عضوية خارجية أخرى؛

◆ تعيين عضو المجلس لدى شركة أخرى أو شخص معنوي آخر أو أي كيان آخر (داخلي أو خارجي) دون إشعار رئيس مجلس الإدارة بذلك أولاً؛

◆ في صورة وقوع حادثة يرى المجلس أنها قد تضرّ بسمعة المصرف،

عند وقوع إحدى التغييرات الهامة، يجب على العضو المعني إعلام رئيس مجلس الإدارة في أقرب وقت ممكن.

تكوين أعضاء المجلس

1. يتم تكوين أعضاء مجلس الإدارة في إطار احترام المقتضيات القانونية والممارسات الجيدة من أجل توفير أفضل الظروف الممكنة لتأدية مهامهم.
2. يتلقّى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تكويناً منتظماً حول خصوصيات المصرف ومنتجاته وكذلك حول أعماله وقطاعات نشاطه. ويتم وضع برنامج معدّ مسبقاً على ذمة أعضاء المجلس بهدف مدّهم بالرؤية المفصلة للمصرف وطريقة عمله والتحديات الرئيسية التي تواجهه.
3. يجب أن يتحلّى أعضاء المجلس باطلاع واسع في مجالات الحوكمة والصيرفة الإسلامية والرقابة الداخلية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتخذ الإدارة العامة الترتيب اللازمة لإجراء الدورات التكوينية الإضافية والمُحيّنة بخصوص هذه المسائل.

القواعد السلوكية لأعضاء المجلس

- 1- يُمثّل عضو المجلس كامل المساهمين في المصرف ويجب أن يتصرّف، دائماً، بما يخدم مصلحة المؤسسة وكافة الأطراف المتداخلة للمصرف (المساهمين، المستثمرين، الحرفاء، الدائنين، الدولة، الشركاء الاجتماعيين، الجماعات المحلية، البيئة...).
2. يجب على كل عضو من أعضاء المجلس، عند تعيينه، الاطلاع على النظام الأساسي للمصرف وميثاق الحوكمة والالتزام باحترام المبادئ التوجيهية الواردة بميثاق أعضاء المجلس والالتزام بسياسة عدم تضارب المصالح.

3. توضع جميع المعلومات الضرورية على ذمة عضو المجلس لضمان حسن تأديته مهامه ويمكن له مطالبة المسؤول الأول على المصرف بالاطلاع على أية وثائق يرى أنها مفيدة.
4. يقوم العضو بإخطار المجلس على أي حالات فيها تضارب مصالح.
5. يلتزم عضو المجلس، ما أمكن، بالحضور في كافة اجتماعات مجلس الإدارة مع الالتزام بالحضور في الاجتماعات ذات الطابع الاستثنائي. كما يلتزم عضو المجلس بالحضور في جميع اجتماعات اللجان التي ينتمي إليها، باستثناء حالات القوة القاهرة.
6. يحرص كل عضو من أعضاء المجلس على حماية سرية المعلومات التي يطلع عليها في إطار ممارسته لمهامه كما يلتزم بالحفاظ على سرية المداولات.
7. يلتزم أعضاء المجلس بالحرص على تطابق أنشطة المصرف مع القوانين والتراتيب الجاري بها العمل ومع المعايير الشرعية.
8. يتحمل جميع أعضاء المجلس، بما في ذلك الأعضاء المستقلين منهم، نفس المسؤوليات تجاه المصرف ويخضعون لنفس الالتزامات. ويحرص جميع الأعضاء على المساهمة الفاعلة في أعمال المجلس.

مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة

المسؤوليات

1. يُقرّر المجلس التوجّهات الاستراتيجية للمصرف لضمان خلق القيمة في ظل احترام للنصوص التنظيمية والمعايير المعتمدة.
2. يقوم المجلس بوضع الأهداف التجارية بشكل واضح مع الحرص على الحفاظ على الصلابة المالية للمصرف.
3. يقوم المجلس بالمراقبة الفعّالة على أعمال الإدارة من خلال تقييم القرارات المتخذة في إطار تسيير نشاط المصرف ومراقبة تطابق الإجراءات التي تجريها الإدارة العامة مع الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة، بواسطة مؤشرات كمية ونوعية تسمح بمتابعة أداء المصرف خاصة فيما يتعلق بالملاءة المالية والسيولة والربحية.
4. يجب على المجلس التأكّد من اعتماد الإدارة على منظومة للرقابة الداخلية من شأنها أن تضمن تنفيذ العمليات بصفة ناجعة وفعّالة. كما يجب على منظومة الرقابة الداخلية أن تضمن التطابق مع التشريعات والتراتيب الجاري بها العمل. ويُمارس المجلس مسؤولياته بما يتلاءم مع أنشطة مصرف الزيتونة وسمعته والمخاطر المتعلقة به والمطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما ينظر المجلس في مدى ملاءمة التكاليف والامتيازات المرتبطة بتنفيذ الضوابط المحددة.
5. يعتبر المجلس المسؤول الأول عن اتخاذ القرارات فيما يتعلّق بجميع المسائل الأخرى ذات الطابع الهام فيما له علاقة بالمصرف ككل ويرجع هذا إلى تداعيات هذه القرارات على الاستراتيجية والوضع المالي والسمعة.

مهام مجلس الإدارة

يعمل مجلس الإدارة بشكل أساسي على الحوكمة والسياسات والمراقبة وذلك طبقاً للأحكام التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل.

1. في مجال الحوكمة: في هذا الإطار، تشمل سلطات مجلس الإدارة ما يلي:

- ◆ الدعوة لانعقاد الجلسة العامة للمساهمين في المصرف وتحديد جدول أعمالها؛
- ◆ ترخيص الاتفاقيات المنصوص عليها في الفصل 200 من مجلة الشركات التجارية وفي الفصولين 43 و62 من القانون عدد 48 لسنة 2016؛
- ◆ اختيار أعضاء المجلس بصفة مشتركة (في صورة شغور منصب بين جلستين عامتين عاديتين)؛
- ◆ تحديد أجور أعضاء اللجان المنبثقة عنه؛
- ◆ تعيين أو إعفاء المدير العام للمصرف والمديرين العامين للمساعدين؛
- ◆ تحديد صلاحيات المدير العام؛
- ◆ تعيين المسؤول الأول على جهاز التدقيق الداخلي، باقتراح من الإدارة العامة؛
- ◆ تعيين أعضاء اللجان التي تم إنشاؤها طبقاً للأحكام التشريعية الجاري بها العمل وللنظام الأساسي ولهذه الترتيب؛
- ◆ القيام بمتابعة أعمال اللجان المنبثقة عنه؛
- ◆ إجراء تقييم لعمل المجلس ولجانه المنبثقة عنه؛
- ◆ دراسة أهم برامج الاستثمار وسحب الاستثمار الخاصة بالمصرف والموافقة عليها مع فحص المخطط الاستراتيجي للأعمال والميزانيات السنوية؛
- ◆ إعداد الحسابات المؤسسية والحسابات المدمجة، إن وجدت، وإعداد تقرير التصرف السنوي؛
- ◆ تحديد مبادئ وقواعد حسن السلوك المهني والحرص على احترامها في جميع مستويات التسلسل الهرمي داخل المصرف؛
- ◆ الحرص على حسن سمعة المصرف واتساع شهرته بين العموم؛

2. في مجال السياسات: في هذا الإطار، يجب على المجلس:

- ◆ وضع استراتيجية لتحمل المخاطر وذلك بالتشاور مع الإدارة العامة على أن تراعي هذه الاستراتيجية البيئة التنافسية والترتيبية وقدرة المصرف على التحكم في المخاطر؛
- ◆ وضع نماذج لقياس مدى تلاؤم الأموال الذاتية مع حجم وطبيعة المخاطر ومع سياسات التصرف في السيولة ومع مقتضيات الامتثال للقوانين والنصوص التي تُنظم النشاط والآلية الرقابة الداخلية وكذلك ضمان تنفيذ هذه النماذج؛
- ◆ الحرص على احترام معايير الصيرفة الإسلامية، وذلك بالالتزام بالمعايير التي صادقت عليها سلطات الإشراف؛
- ◆ الحرص على وضع قواعد التصرف السليم في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك وضع آلية للرقابة الداخلية تكون قادرة على تجنب استعمال المصرف في الأهداف والأنشطة المالية والاقتصادية غير القانونية؛
- ◆ الاعتماد على سياسة ترمي إلى التصرف الفعّال في حالات تضارب المصالح؛
- ◆ الاعتماد على سياسة لمنح أجور المسيرين بما يتلاءم مع المؤشرات الأساسية للصلاية والملاءة والربحية؛
- ◆ الاعتماد على سياسة اتصال مالي فيما يتعلق بالأنشطة والمؤشرات المالية وقواعد الحوكمة والرقابة الداخلية مع الحرص على وضع وتعيين آلية لتوصيل المعلومات؛
- ◆ الحرص على وضع آلية للرقابة الداخلية تكون ملائمة لطبيعة وحجم نشاط المصرف بشكل يضمن نجاعة المعاملات وحماية الأصول والتحكم في المخاطر في إطار التطابق مع القوانين والتراتبين الجاري بها العمل.

3. في مجال الرقابة والمراقبة: في هذه الحالة، يجب على المجلس:

- ◆ تحديد المؤشرات الكمية والنوعية الخاصة بمتابعة أداء المصرف خاصة فيما له علاقة بالملاءة والسيولة والربحية.
- ◆ مراقبة درجة التزام إدارة المصرف بوضع آلية للحوكمة وتقييم هذه الآلية بصفة دورية بالنظر إلى ملاءمتها لتطور المصرف خاصة من ناحية الحجم والنشاط وتشعب المعاملات وتغيير الأسواق والمقتضيات التنظيمية؛
- ◆ مراقبة مدى احترام الإدارة العامة للقوانين والتراتيب التي تُنظم النشاط المصرفي ولمعايير الصيرفة الإسلامية التي صادقت عليها سلطات الإشراف وللإستراتيجية والسياسات الموضوعة؛
- ◆ ختم القوائم المالية وإعداد التقرير السنوي للمصرف.

صلاحيات مجلس الإدارة

1. يُمثّل مجلس الإدارة جميع المساهمين ويتمتع بصلاحيات واسعة للتصرف في كل الظروف، وذلك في إطار الأهداف الموضوعة للمصرف.

2. يُحدّد المجلس صلاحيات المدير العام وحدود قراراته إلى جانب تحديد العمليات الخاضعة إلى الترخيص المسبق.

3. تتعلّق العمليات الخاضعة إلى الترخيص المسبق من المجلس، أساساً، بتملك أو إحالة المساهمات، إحالة الأصول التجارية أو أحد مكوّناتها والعقارات التابعة للمصرف، امتلاك أصول تجارية أو عقارات تتجاوز مبلغاً معيّناً يقع تحديده، الحصول على خطوط التمويل.

سير عمل مجلس الإدارة

الاجتماعات

1. يكون مجلس الإدارة مسؤولاً على وضع سياساته، حيث يقوم بوضع مخطط سنوي لأنشطته في بداية السنة، ويتم إعلام أعضاء المجلس بأي تغيير يطرأ على التخطيط أو المواضيع. ويتم إرسال الوثائق المناسبة والمرتبطة بالمواضيع التي يتناولها كل اجتماع إلى مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة قبل أسبوع من تاريخ الاجتماع.

2. جميع الوثائق والنقاط التي يتم تداولها أثناء جلسات اللجان واجتماعات المجلس تتمتع بالسرية التامة؛ ويتم الاحتفاظ بكافة هذه الوثائق من طرف كاتب عام المجلس، باستثناء الحالات التي يُذكر فيها صراحة اتخاذ إجراءات أخرى. ويمكن لرئيس المجلس تنظيم لقاءات مع أعضاء المجلس لإعلامهم بانعقاد الاجتماع والإجابة عن أسئلتهم.

3. ينعقد المجلس في عند وقوع أحداث استثنائية لها تأثير على الظروف العادية لممارسة النشاط أو عندما تتطلب مصلحة المصرف ذلك. ويعقد المجلس اجتماعاته أربع (4) مرات على الأقل كل سنة.

4. يجب أن تُراعى سياسة انعقاد اجتماعات المجلس طبيعة نشاط المصرف وتنوّعه وتشعبه وحجمه.

5. يجب على جميع أعضاء المجلس حضور كافة الاجتماعات، باستثناء الحالات الاستثنائية التي تحول دون ذلك.

الدعوة للانعقاد المجلس

1. تتم الدعوة للمجلس للانعقاد من طرف رئيسه أو عضوين اثنين من المجلس عند الضرورة.
2. تُرسل الدعوات بواسطة جميع الوسائل التي تترك أثرا كتابيا.
3. يجب على هذه الدعوات أن تتضمن جدول الأعمال وأن تكون مصحوبة بالوثائق اللازمة خاصة بمادة الاجتماع.
4. يجب مراعاة توفر النصاب في كل جلسة قدر الإمكان.

مكان انعقاد الاجتماعات

تُعقد اجتماعات المجلس بالمقر الاجتماعي للمصرف، ولها أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر مدون في دعوة الانعقاد.

إرسال ملفات المعلومات الخاصة لأعضاء المجلس

1. يتلقى كل عضو من أعضاء المجلس جميع المعلومات اللازمة لأداء مهامه ويُمكنه طلب الحصول على أي وثائق أخرى يراها مفيدة.
2. يتلقى أعضاء المجلس جدول أعمال الاجتماع قبل انعقاده إلى جانب ملف يتضمن مختلف نقاط جدول الأعمال التي تتطلب تحليلا مسبقا.
3. كما يتلقى أعضاء المجلس بصفة منتظمة، خارج إطار الاجتماعات، جميع المعلومات الهامة المتعلقة بالمصرف ويتم تنبيههم إلى أي أحداث أو تطورات من شأنها التأثير على حسن سير شؤون المصرف.
4. ويتلقى أعضاء المجلس علاوة على ذلك، كافة المعلومات المفيدة بما فيها المعطيات الحساسة المتعلقة بالمعاملات أو الأحداث ذات الأهمية البالغة للمصرف.

جدول الأعمال

1. يقترح رئيس مجلس الإدارة أو عضوي المجلس الذان دعا المجلس للانعقاد جدول الأعمال.
2. تتم المصادقة على جدول أعمال كل اجتماع من طرف أعضاء المجلس ويكون ذلك في بداية كل اجتماع.
3. يتوجب على أي عضو يرغب في إضافة نقطة إلى جدول الأعمال أن يُعلم رئيس المجلس بذلك قبل ثلاثة أيام من انعقاد المجلس. ويتولى الرئيس إعلام أعضاء المجلس بذلك عند بداية الاجتماع وقبل المصادقة على جدول الأعمال.
4. عند الحاجة، يمكن للرئيس تسليم جدول أعمال تكميلي إلى أعضاء المجلس عند بداية الاجتماع والذي يستوجب يُصادق مجلس الإدارة عليه.

النصاب القانوني

1. لا يُعَدّ تداول مجلس الإدارة قانونيا إلا بحضور ما لا يقل عن نصف أعضائه.

2. يُعتبر الأعضاء المشاركون في اجتماعات مجلس الإدارة عبر وسائل الاتصال بالفيديو أو وسائل الاتصال الأخرى التي تسمح بتحديد هوياتهم، بمثابة الحاضرين من أجل احتساب النصاب القانوني والأغلبية وهذا ما يضمن مشاركتهم الفعلية في الجلسة. في حالة لاحظ رئيس المجلس عطبا فنيا في منظومة الاتصال بالفيديو أو في وسيلة الاتصال، يُعتبر العضو أو الأعضاء المعنيون غائبين.

3. يتم تحرير محضر في عدم إمكانية اكتمال النصاب القانوني.

المشاركة في جلسات مجلس الإدارة عن طريق الاتصال بالفيديو أو وسائل الاتصال الأخرى

1. قبل كل اجتماع للمجلس، يُمكن للرئيس الترخيص لأحد أعضاء المجلس أو أكثر بالمشاركة في الاجتماع عبر الاتصال بالفيديو أو وسائل الاتصال الأخرى، ويجب إرسال هذا الطلب مسبقا.

2. يُمكن لعضو المجلس المشارك عبر الاتصال بالفيديو أو وسائل الاتصال الأخرى أن يُمثّل عضوا آخر على أن يكون بحوزة رئيس المجلس، يوم الاجتماع تفويضا كتابيا من العضو الممثّل بهذه الطريقة.

3. في حالة لاحظ رئيس المجلس عطبا فنيا في منظومة الاتصال بالفيديو أو في وسيلة الاتصال، يُمكن للمجلس التداول بصفة قانونية أو مواصلة أعماله مع الأعضاء الحاضرين في القاعة فقط طالما كان النصاب مكتملا. ويتم ذكر أي حوادث وأعطاب فنية عطلت سير العمل صلب محضر الاجتماع.

انعقاد الجلسات

1. إن تعذر على رئيس المجلس الحضور، يُمكن للأعضاء الحاضرين في الاجتماع تعيين رئيس للاجتماع.

2. للمجلس، إن رأى مصلحة في ذلك وباقتراح من أحد أعضائه أو من المدير العام، السماح بحضور شخص من خارج المصرف في اجتماعاته.

3. للمدير العام دعوة أي شخص من داخل المصرف لطرح موضوع في مجال عمله. وفي هذه الحالة، يقتصر حضور الضيف على عرض النقطة التي تعنيه من جملة النقاط المدرجة بجدول الأعمال، ما لم يقرّر المجلس خلاف ذلك.

التوكيل

1. لأي عضو من أعضاء المجلس أن يوكل عضوا آخر لتمثيله وحضور اجتماع المجلس والتصويت نيابة عنه.

2. يجب أن يكون التوكيل مكتوبا أو في شكل إلكتروني على أن يتم التأكد من هذا الأخير خلال الجلسة الموالية على أقصى تقدير.

3. يجب أن يحمل التوكيل تاريخ الاجتماع الذي مُنح من أجله. ولا يمكن للعضو الواحد تمثيل أكثر من عضوين اثنين (2) في نفس الاجتماع.

قرارات المجلس والأصوات

1. يتم اتخاذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين. وفي حالة تعادل الأصوات، يتم ترجيح صوت رئيس مجلس الإدارة.
2. في الحالات الطارئة أو عند ضرورة اتخاذ موقف، يُمكن عرض القرار على أعضاء المجلس للتصويت عليه عبر المراسلة. وفي هذه الحالة، يتم إدراج هذه النقطة في جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة للمصادقة على القرار المتخذ.
3. يتم تضمين قرارات المجلس وجميع المسائل التي أُخضعت للتصويت من طرف أعضاء مجلس المصرف في محاضر اجتماعات المجلس.
4. يُمسك كاتب عام المجلس دفترًا خاصًا بمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة، ويجب أن تكون المحاضر موقعة من قبل رئيس المجلس وكاتبه.

كتابة مجلس الإدارة

1. يُمكن لجميع أعضاء المجلس استشارة الكاتب العام والاستفادة من خدماته، ويحرص كاتب عام المجلس على احترام الإجراءات المتعلقة بسير عمل المجلس ويمدّ الأعضاء بالمعلومات اللازمة ويحرّر ويمسك محاضر الاجتماعات ويتولّى متابعة القرارات.
2. يُقدّم كاتب عام المجلس المساعدة والدعم إلى جميع الأعضاء ويتشاور معهم بانتظام من أجل التثبت من تمتّعهم بجميع المعلومات الضرورية.
3. يتم تعيين كاتب المجلس وإعفاؤه من طرف مجلس الإدارة باقتراح من المدير العام.

المحاضر

1. يُحرّر كاتب المجلس محضرًا لكل اجتماع ويوقع عليه رئيس المجلس. ويحمل المحضر أسماء الأعضاء الحاضرين أو الممثلين، يتضمن هذا المحضر المداولات والآراء والتحقّقات التي أعرب عنها أعضاء المجلس. ويجب على المحضر أن يحتوي على القرارات المتخذة في الاجتماع بكل دقة.
2. يُصادق المجلس في كل اجتماع على محضر الاجتماع السابق.
3. تتم إعادة تدوين المحاضر في دفتر مخصص لهذا الغرض يقع تحت مسؤولية كاتب عام المجلس.
4. رئيس المجلس هو الوحيد الذي يُوقع على محاضر الاجتماعات.

المشورة المستقلة

1. يُمكن لأعضاء المجلس، عند الطلب، الحصول على استشارة مهنية خارجية على حساب المصرف ويكون ذلك وفق ضوابط يضعها مجلس الإدارة وفي ظل احترام التعليمات التالية:
 - أ- استشارة رئيس المجلس مسبقًا.
 - ب- استشارة كاتب عام المجلس الذي يُعلم بدوره عضو المجلس باحتمال وجود الخبرات المطلوبة داخل المصرف.

الأخلاقيات والسلوك

يجب على المجلس الموافقة على مدونة الأخلاقيات التي تُحدّد المعايير السلوكية والأخلاقية في المصرف والتي يتعيّن احترامها من قبل جميع الأطراف المعنية.

أجور أعضاء المجلس

1. للجلسة العامة أن يمنح أعضاء مجلس الإدارة - مقابل ممارسة نشاطهم - مكافأة مالية يُحدّد سنويا في شكل بدل حضور.

2. يُمكن لمجلس الإدارة أن يخصّص منحا استثنائية مقابل المهمات أو الوكالات التي يُكلّف بها أعضاء المجلس. وفي هذه الحالة، تخضع هذه المنح لأحكام الفصلين 204 و205 من مجلة الشركات التجارية.

3. لا يُمكن لأعضاء مجلس الإدارة تلقّي أي أجور أخرى من المصرف غير تلك التي نصّت عليها النقطتان 1 و2 أعلاه.

4. يُحدّد المجلس أيضا المصاريف المرتبطة بالمشاركة في الاجتماعات لأعضاء معيّنين يقطنون بالخارج، مثل تكاليف التنقّل والسكن.

الاتفاقيات مع الأطراف المُرتبطة

ينشأ تضارب المصالح في حالة كان أحد أعضاء المجلس يُمسك أو يعمل، لحسابه الخاص، مصالح قد تؤثر على موضوعيّته في ممارسة مهامه كعضو في مجلس الإدارة. وباعتباره شخصا مرتبطا بالمصرف يحرص كل عضو على احترام بعض القواعد التي تُنظّم المعاملات مع الأطراف المُرتبطة.

ويُعتبر شخصا مرتبطا بالمصرف:

- ◆ كل مساهم تفوق مساهمته بصفة مباشرة أو غير مباشرة 5% من رأس مال المصرف؛
- ◆ كل قرين وأصل وفرع لشخص طبيعي تفوق مساهمته بصفة مباشرة أو غير مباشرة 5% من رأس مال المصرف؛
- ◆ كل مؤسسة يُساهم المصرف في رأس مالها بنسبة تؤدي إلى التحكم فيها أو التأثير على سير أعمالها بصفة واضحة وجليّة؛
- ◆ رئيس مجلس إدارة المصرف والمدير العام وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين العامين المساعدين وأعضاء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية ومُراجعي الحسابات وأزواج الأشخاص أنفي الذكر وأصولهم وفروعهم؛
- ◆ كل مؤسسة يكون فيها أحد الأشخاص أنفي الذكر مالكا أو شريكا أو وكيلًا مفوضا أو مديرا لها أو عضوا في مجلس إدارتها.

التزامات أعضاء المجلس بصفتهم أطرافاً مُرتبطة

1. يتمثل الالتزام الأول لعضو المجلس، في إطار احترامه لواجب الولاء للمصرف، في:

- ◆ إيداع أي معلومات، لدى كتابة المجلس، تُمكن المصرف من اعتباره كطرف مُرتبط، وخاصة المعلومات المتعلقة بالأصول والفروع والأزواج وأي مؤسسة يكون مالكها أو شريكاً أو وكيلًا مفوضاً أو مديراً لها أو عضواً في مجلس إدارتها.
- ◆ الإعلان عن حالات تضارب المصالح التي قد تؤثر عليه وتوضيح الوضعيات التي قد يَنبُت منها الشك والتي تؤدي إلى التزامه الثاني المتعلق بالامتناع عن الممارسة.

2 ينطبق هذا الالتزام بالولاء، الذي يتحمّله عضو المجلس نفسه قبل كل شيء، قبل تعيينه وطوال مدّة عضويته.

3. وإلى جانب الالتزامات بالولاء والشفافية المطلوبة منه، فكل عضو من أعضاء المجلس يضطلع بواجب اليقظة فيما يتعلق بحالات تضارب المصالح التي لا يكشف عليها أقرانه، ويجب ممارسة هذه اليقظة لدى انعقاد اجتماعات المجلس وكذلك خارجها.

يُمكن منع حدوث حالات تضارب المصالح في التصريح عنها أولاً. ويحتوي كل من ميثاق أعضاء المجلس وسياسة تضارب المصالح على وصف لممارسة واجب التصريح عن حالات تضارب المصالح. ولهذا الغرض، يجب على كل عضو من أعضاء المجلس الإعلام كتابياً عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في عقودهم أو في المعاملات المُبرمة مع المصرف أو طلب ذكر ذلك في محاضر اجتماعات المجلس.

العمليات الخاضعة إلى الترخيص والمُصادقة والتدقيق

1. تخضع إلى الترخيص المسبق من مجلس الإدارة وإلى مُصادقة الجلسة العامة للمساهمين جميع الاتفاقيات المُبرمة بين المصرف والأشخاص المُرتبطين به على معنى الفصل 43 من القانون عدد 48 لسنة 2016 والفصل 200 من مجلة الشركات التجارية.

2. يجب على المعني بالأمر إبلاغ مجلس الإدارة بهذه الاتفاقيات ولا يُمكنه المشاركة في التصويت على المداولات المتعلقة بها.

3. يجب على المصرف أن يُعلم البنك المركزي التونسي بجميع الاتفاقيات الخاضعة للأحكام سالفة الذكر.

4. يجب على رئيس مجلس الإدارة عرض هذه الاتفاقيات على الجلسة العامة للمساهمين لغرض المصادقة على أساس تقرير خاص يُعدّه مراقبو الحسابات. وفيما يتعلق بالمُصادقة، لا يمكن للمعني بالأمر أن يشارك في التصويت ولا تؤخذ أسهمه بعين الاعتبار عند احتساب النصاب القانوني والأغلبية.

5. تُنتج الاتفاقيات التي لا تُصادق عليها الجلسة العامة آثارها إزاء الغير ويتحمّل المعني بالأمر، في صورة التخرير، الضرر الناشئ عنها.

6. تكون هذه الآثار التي أدّت إلى الضرر محمولة على الشخص الذي كان طرفاً في العقد أو أعضاء مجلس الإدارة إن تم ترخيص الاتفاقيات من قبل مجلس الإدارة أو ثبوت علم الأعضاء بها، إلّا إن أثبتوا عدم مسؤوليتهم عن ذلك.

7. لا تنطبق الأحكام سالفة الذكر على الاتفاقيات المتعلقة بالعمليات الجارية والمبرمة بشروط عادية في مجال التعامل بين المصرف وحرفائه، إلا أنه يجب على رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين العامين المساعدين إعلام مجلس الإدارة والبنك المركزي التونسي بالاتفاقيات المبرمة من طرفهم مع المصرف والتي تدخل في إطار العمليات الجارية.

تقييم أعضاء المجلس

1. يُخصّص مجلس الإدارة سنويا نقطة في جدول أعمال اجتماعاته لمناقشة سير عمله وسبل تحسين مردوديته. وفي هذه السياق، يتولّى مجلس الإدارة تقييم نفسه وتقييم سير عمل لجانها. ويهدف هذا التقييم خاصة إلى التأكّد من إعداد المسائل الهامة ومناقشتها وتقييم مساهمة كل عضو في أعمال المجلس واللجان والنظر في مدى كفاءة ومشاركة كل عضو.

2. يمكن أن تتطوّر عملية تقييم أداء المجلس من سنة إلى أخرى لتأخذ شكل استبيان مفصّل للتقييم الذاتي.

3. يُمكن للمجلس الاستعانة بمستشار خارجي لغرض التقييم. ويكمن هذا التقييم في التثبّت من احترام مبادئ سير عمل المجلس والامتثال إلى قواعد الحوكمة إضافة إلى عرض مقترحات التي من شأنها أن تحسّن من سير عمله ونجاعته.

4. تتولّى لجنة التعيينات والأجور دراسة إجابات أعضاء مجلس الإدارة على الاستبيان. ثم يتم مدّ مجلس الإدارة بتقرير يتضمّن استنتاجات وملاحظات أعضاء اللجنة.

5. يدرس مجلس الإدارة مخطط عمل مفصّل يتم الاتفاق عليه بهدف تحسين ظروف ممارسة مهامه.

6. من خلال استبيان واتباع نفس الأسلوب، يقوم مجلس الإدارة بتقييم أعمال اللجان الواقعة تحت إشرافه.

اللجان المُنبتقة عن مجلس الإدارة

1. يتولّى مجلس الإدارة تعيين أعضاء اللجان المُنبتقة عنه.

2. يجب على أعضاء اللجان الحضور شخصيا في كافة اللجان، إلا في حالة وجود ظروف استثنائية.

3. تتمثّل اللجان الدائمة والمُنبتقة عن مجلس الإدارة في: لجنة المخاطر، لجنة التدقيق، لجنة التعيينات والأجور، لجنة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية (أو الهيئة الشرعية).

4. تمنح مجلس الإدارة مهام مُحدّدة لكل لجنة من هذه اللجان وهي مدونة في شكل موافيق.

5. يُمكن لمجلس الإدارة تكوين لجان وقتية إلى جانب اللجان الدائمة. وتضطلع هذه اللجان الوقتية بمهام مُخصّصة ومُحدّدة. وفي هذه الحالة، يُعيّن المجلس أعضاء اللجنة الوقتية ورئيسها ويحدّد مهام اللجنة وأساليب عملها بمجرد تكوينها.

مهام اللجان

1. تقوم اللجان بمساعدة المجلس في تنفيذه لمهامه وخاصة منها المتعلقة بإعداد قراراته الاستراتيجية وإنجازه لوظائفه.
2. يجب على اللجان في هذا الصدد:
 - ◆ إجراء تحليل معمق للمسائل الفئّية المرتبطة بصلاحياتها؛
 - ◆ إعلام المجلس بأعمالها بشكل منتظم. ويحتفظ المجلس في النهاية بالمسؤولية العامة عن المهام الموكلة إلى اللجان؛
 - ◆ إبلاغ المجلس بأي أحداث من شأنها أن تلحق الضرر بأنشطة المصرف؛
 - ◆ عرض تقرير سنوي يفصّل أنشطتها على المجلس، وذلك عند انعقاد الاجتماع الخاص بدراسة القوائم المالية السنوية للمصرف.
3. تقدّم اللجان، عند الضرورة، باقتراح إلى المجلس مفادّه أن تتولّى الإدارة العامة أي مهام أو استبيانات.
4. تقوم اللجان بأنشطتها تحت مسؤولية المجلس وفي إطار احترامها لصلاحيّاته. دون أن تحل محل المسؤوليات المَحْمولة لمسيّري المصرف.
5. يجب أن تتمتع اللجان بالوسائل اللازمة لإنجاز مهامها، بما في ذلك الاستعانة بأشخاص من داخل المصرف أو من خارجه.

تعيين أعضاء اللجان

1. يُعيّن مجلس الإدارة، من بين أعضائه، أعضاء اللجان باستثناء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية (الهيئة الشرعية). وفي حالة شغور منصب في إحدى اللجان، يجب على المجلس سد الشغور الحاصل دون تأخير.
2. باستثناء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية واللجان الوقتية التي يُمكن للمجلس إنشاؤها، يجب أن تتضمّن تركيبة كل لجنة على ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة. وفضلا عن هذا، يترأس عضو مستقلّ كلّاً من لجنة التدقيق ولجنة المخاطر.
3. يُمنع على نفس الشخص أن يكون عضواً في لجنة التدقيق وفي لجنة المخاطر في نفس الوقت.
4. تتكوّن هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية من ثلاثة أعضاء على الأقل من ذوي الجنسية التونسية ويتم تعيينهم من طرف الجلسة العامة للمصرف لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة.
5. تتم مراعاة كفاءات الأعضاء في علاقة بالصلاحيات الممنوحة عند تعيينهم.

مدّة عضوية أعضاء اللجان

1. يجب أن تكون مدّة عضوية أعضاء اللجان الدائمة متّسقة مع عضوياتهم في مجلس الإدارة، باستثناء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية. ويُمكن أن يقع تجديد عضوية اللجنة في نفس وقت تجديد عضوية المجلس.
2. تنتهي مهام أعضاء اللجنة قانونياً عند فقدان صفة "الاستقلالية" بالنسبة لأعضاء المجلس المستقلين ويكون ذلك في حدود عضويتين اثنتين، وتنتهي بالنسبة لجميع أعضاء المجلس بتوقّف مهامهم كأعضاء في مجلس إدارة المصرف.

اجتماعات اللجان

1. تجتمع كل لجنة بدعوة من رئيسها بناء على الأحكام المُحدّدة في موثيق سير عمل اللجان.
2. يُمكن لأعضاء اللّجنة تعيين عضو آخر من نفس اللّجنة لتمثيلهم على أساس توكيل واحد لكل عضو.

محاضر اجتماعات اللجان

1. تُعلم كل لجنة مجلس الإدارة بمداولاتها ويتم تسليم نسخ أو مقتطفات محاضر اجتماع اللجان إلى رئيس اللجنة الذي يوقّع عليها.
2. يجب أن يضم التقرير السنوي للمصرف عرضاً حول نشاط كل لجنة خلال السنة المالية المُنقضية.

أجور أعضاء اللجان

1. لمجلس الإدارة أن يمنح رؤساء اللجان وأعضاء كل لجنة منحة حضور خاصة مع مراعاة الفصلين 204 و205 من مجلة الشركات التجارية.
2. تجدر الإشارة إلى أن أجور هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية غير خاضعة إلى أحكام الفصلين 204 و205 من مجلة الشركات التجارية.
3. يُحدّد المجلس المصاريف المرتبطة بالمشاركة في الاجتماعات لأعضاء اللجان المقيمين بالخارج، مثل تكاليف التنقل والسكن.

موثيق اللجان

1. تضع كل لجنة دائمة ميثاقاً، يُصادق عليه مجلس الإدارة، يُبيّن صلاحياتها وتركيبتها وقواعد عملها وعلاقاتها مع المجلس والهيكل التنفيذية للمصرف.

السريّة

1. يجب على أعضاء اللجان وجميع الأشخاص المدعوّين للحضور في اجتماع إحدى اللجان أن يُحافظوا على السريّة التامة الخاضعة إلى نفس النظام المنطبق على سرية أعضاء مجلس إدارة المصرف فيما يتعلّق بالمعلومات السريّة التي أطلعوا عليها أو يمكنهم النفاذ إليها بحكم طبيعة مهامهم.

4 VII. صلاحيات مجلس الإدارة واجتماعاته وتركيبته

الصلاحيات

يُحدّد مجلس الإدارة استراتيجية المصرف ويقوم بمتابعة تنفيذها إلى جانب حرصه على متابعة جميع التغييرات الهامة التي تؤثر على نشاط المصرف بما يحافظ على مصالح المودعين والمساهمين وكافة الأطراف المعنية وبشكل عام مصالح المصرف على المدى الطويل.

تركيبة مجلس الإدارة

مجلس الإدارة	الصفة	فترة العضوية
السيد فيكتور نظيم رضا آغا	رئيس مجلس	3 سنوات
السيد عادل عليّة	عضو مجلس	3 سنوات
السيد حمدي بن رجب	عضو مجلس	3 سنوات
السيد إبراهيم الحاجي	عضو مجلس	3 سنوات
السيدة نبيلة بن يدر	عضو مجلس	3 سنوات
السيدة سميرة الغريبي	عضو مجلس	3 سنوات
السيد حافظ المعموري	عضو مجلس مستقل	3 سنوات
السيد سالم بالسعود	عضو مجلس مستقل	3 سنوات

وتيرة انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة خلال سنة 2019 ثمانية (8) اجتماعات حسب الجدول الزمني الوارد أدناه:

تاريخ الاجتماع	03/08 2019	03/27 2019	03/08 2019	04/30 2019	07/06 2019	09/18 2019	09/27 2019	11/04 2019
عدد الأعضاء الحاضرين	11	7	7	8	8	8	8	118

VII 5. صلاحيات اللجان المُنبثقة عن مجلس الإدارة واجتماعاتها وتركيباتها

تتولّى اللجان مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مهامه وخاصة منها إعداد القرارات الاستراتيجية وإنجاز واجباتها المُتعلّقة بالمراقبة.

لجنة التدقيق

الصلاحيات

تتولّى لجنة التدقيق مساعدة مجلس الإدارة في وضع منظومة ناجعة للرقابة الداخلية، وتقوم هذه اللجنة بالمهام التالية على وجه الخصوص:

- ♦ متابعة حسن سير الرقابة الداخلية واقتراح التدابير التصحيحية والتأكد من تنفيذها؛
- ♦ مراجعة أهم تقارير الرقابة الداخلية والمعطيات المالية قبل إحالتها إلى البنك المركزي التونسي؛
- ♦ مدّ مجلس الإدارة ومجلس المراقبة برأيها حول التقرير السنوي والقوائم المالية؛
- ♦ متابعة نشاط هيئة الرقابة الداخلية وعند الاقتضاء باقي الهيئات المُكلّفة بمهام رقابية وإبداء الرأي للمجلس بخصوص تعيين المسؤولين عن جهاز التدقيق الداخلي وترقيته وتحديد أجره؛
- ♦ اقتراح تسمية مُراقب أو مُراقبي الحسابات وإبداء رأيها في برامج الرقابة ونتائجها.

تركيبة لجنة التدقيق:

الصفة	اسم العضو
رئيس لجنة التدقيق	السيد حافظ المعموري
عضو	السيد حمدي بن رجب
عضو	السيد إبراهيم الحاجي
عضو	السيدة سميرة الغريبي
عضو	السيد نجيب بن عمر

وتيرة انعقاد اجتماعات لجنة التدقيق

عقدت لجنة التدقيق خلال سنة 2019 سبعة (7) اجتماعات حسب الجدول الزمني الوارد أدناه:

تاريخ الاجتماع	01/07 2019	02/07 2019	03/26 2019	06/26 2019	08/28 2019	09/24 2019	12/12 2019
عدد الأعضاء الحاضرين	5	5	5	4	4	5	5

لجنة المخاطر

الصلاحيات

تتولَّى لجنة المخاطر مساعدة مجلس الإدارة في وضع استراتيجية للتصرّف في المخاطر، وتقوم هذه اللجنة بالمهام التالية على وجه الخصوص:

- ◆ مدّ مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة برأيها في تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها؛
- ◆ التقييم الدوري لسياسة إدارة المخاطر وتنفيذها؛
- ◆ متابعة نشاط الهيئة المُكلّفة بالتصرف في المخاطر.

تركيبة لجنة المخاطر:

الصفة	اسم العضو
رئيس لجنة المخاطر	السيد سالم بالسعود
عضو	السيد عادل عليّة
عضو	السيدة نبيلة بن يدر

وتيرة انعقاد اجتماعات لجنة المخاطر

عقدت اللجنة خلال سنة 2019 ستة (6) اجتماعات حسب الجدول الزمني الوارد أدناه..

12/18 2019	10/23 2019	09/11 2019	05/28 2019	03/25 2019	02/12 2019	تاريخ الاجتماع
4	4	4	54	3	3	عدد الأعضاء الحاضرين

لجنة التعيينات و التّأجير

الصلاحيات

تتولَّى لجنة التعيينات والأجور مساعدة مجلس الإدارة في تصوّر ومتابعة سياسات:

- ◆ التعيين والأجور؛
- ◆ تعويض المسيّرين والإطارات العليا والانتدابات؛
- ◆ إدارة وضعيات تضارب المصالح.

تركيبة لجنة التعيينات والأجور

الصفة	اسم العضو
رئيس لجنة التعيينات والأجور	السيد عادل عليّة
عضو	السيدة نبيلة بن يدر
عضو	السيد حمدي بن رجب

وتيرة انعقاد اجتماعات لجنة التعيينات والأجور

عقدت اللجنة خلال سنة 2019 أربعة (4) اجتماعات حسب الجدول الزمني الوارد أدناه:

تاريخ الاجتماع	2019/03/22	2019/04/26	2019/09/13	2019/12/31
عدد الأعضاء الحاضرين	3	3	4	4

الهيئة الشرعية

الصلاحيات

تتولّى الهيئة الشرعيّة المهام التالية:

- ◆ إبداء الرأي في مدى تطابق المنتجات وصيغ العقود والإجراءات التنفيذية للنشاط مع معايير الصيرفة الإسلامية،
- ◆ التأكد من مدى مطابقة عمليات الصيرفة الإسلامية مع المعايير المضبوطة في هذا المجال،
- ◆ النظر في أية مسائل يعرضها عليها المصرف في علاقة بالصيرفة الإسلامية.

أعضاء الهيئة الشرعية

الصفة	لجنة الشريعة
رئيس الهيئة الشرعيّة (توفي في 19 أوت 2019)	السيد محمد المختار السلامي
عضو	السيد عبد الستار الخويلدي
عضو	السيد برهان النفاتي

اجتماعات الهيئة الشرعية:

خلال سنة 2019، تم تنظيم أربعة (4) اجتماعات للهيئة الشرعية:

تاريخ الاجتماع	2019/03/14	2019/08/26	2019/11/29	2019/12/26
عدد الأعضاء الحاضرين	3	2	2	2

٧٨٨ المبثات الإدارية

VIII 1 الإدارة العامة

تتركب الإدارة العامة لمصرف الزيتونة من:
♦ المدير العام: السيد نبيل المداني

VIII 2 اللجنة التنفيذية

تتولى اللجنة التنفيذية مسؤولية دراسة وتحديد الاستراتيجية إلى جانب تطوير المصرف وتنظيمه وتسييره.

VIII 3 لجنة المديرين

تتمثل مهام لجنة المديرين في ضمان التصرف الأمثل في الأنشطة التشغيلية للمصرف بالاعتماد على الأداء العالي وعلى أفضل آليات الإدارة والقيادة.

VIII 4 لجنة تنسيق الرقابة الداخلية

تتمثل مهام لجنة تنسيق الرقابة الداخلية في الإشراف على الرقابة الدائمة لكامل المصرف وتحديد آليات التنسيق والتكفل بعملية الإبلاغ بين مختلف المتدخلين في الرقابة الدائمة والتنسيق بين مختلف الكيانات والنظر في أعمال الرقابة الداخلية وتقاريرها.

لجنة إدارة المخاطر تمثل مهام لجنة إدارة المخاطر في ضمان ربط لجنة المخاطر المُنبتقة عن مجلس الإدارة بالإدارة ذاتها، وذلك من خلال:

♦ الحرص على احترام التراتيب والسياسات التي حددها مجلس الإدارة في مجال التصرف في المخاطر ومدى ملاءمة الأموال الذاتية.

♦ مساعدة الإدارة في التصرف في المخاطر ومراقبتها (مخاطر التمويل، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) وكذلك المخاطر المرتبطة بالسيولة والنسبة العامة التي تغطيها هيئة إدارة الأصول والخصوم.



IX مُراقِبُو الحسابات

Financial Auditing & Consulting (مؤسسة التدقيق المالي والاستشارة)

يُمثِّلها السيد ناجي الهرقلي

محمد بن عمر



X الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

منظومة الرقابة الداخلية

تتم متابعة منظومة الرقابة الداخلية للمصرف بانتظام من طرف لجنة التدقيق ولجنة المخاطر المنبثقتين من مجلس الإدارة، كل واحدة في اختصاصها.

طبقا لمقتضيات القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016، وبمبادرة من مجلس الإدارة واللجان الواقعة تحت إشرافه، وضع مصرف الزيتونة منظومة رقابة داخلية شهدت تعزيزا أكبر في سنة 2019 من خلال إدخال التحسينات التالية:

◆ إنجاز مرجعية المستوى الأول للرقابة المتعلقة بعمليات الفروع من خلال إدماج إجراءات الفروع التي وقع تعميمها في سنتي 2018 و 2019 وكذلك تلك المرتبطة بالهيكل المركزية. وبالتالي، أصبح من الممكن، من خلال هذه المرجعية، تحديد جميع المهام الرقابية (القبلية والبعدية) حسب الفاعلين المنوطين بها.

◆ معالجة طلبات الرقابة الدائمة الخاصة بانتظام الحسابات وعمليات المعالجة الإدارية، وذلك من خلال أداة تعتمد على تقنية ذكاء الأعمال (Power BI)؛

◆ تعميم دليل تطبيقي حول الضوابط التي ينفّذها مديري الفروع في نهاية اليوم بالإضافة إلى الاعتماد على بلاغات توعية تحت عنوان "مدّ يد المساعدة للرقابة الدائمة"؛

◆ التحرير الآلي للتقرير الرقابي اليومي في علاقة بالعمليات المدينة على حسابات التوفير التي تزيد عن حد معيّن، وذلك انطلاقا من 2019/09/24. ويتم إنشاء هذا التقرير يوميا ليطلع عليه مديرو الفروع من أجل مراقبة عمليات السحب من حسابات التوفير؛

◆ توثيق الإجراءات المتعلقة بتعزيز الرقابة على القيم والعناصر المماثلة الممسوكة على مستوى الهياكل المركزية. وقد تم تعميم هذا الإجراء في جوان 2019، وهو يضع ضوابط شهرية وثلاثية للقيم والعناصر المماثلة المحفوظة في الخزانة المركزية وإدارة الدعم والوسائل، وإدارة النظم المعلوماتية، وإدارة الاتصالات وإدارة تنمية الموارد البشرية؛

◆ في إطار تطبيق المنشور عدد 06 لسنة 2017 المتعلق بالإبلاغ المحاسبي، تمكّن المصرف من تطوير هياكل الملاحق لتصبح صيغة XML بواسطة منظومة تحويل الملفات آليا؛

◆ دليل حول إدارة تقاسم الأرباح: صياغة دليل مفصّل لمنظومة تقاسم الأرباح به جميع الضوابط المنفذة لضمان موثوقية المعلومات ودقتها؛

◆ إنجاز تقييم مستقل لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب من إعداد شركة KPMG طبقا للفصل 4 من المنشور عدد 08 لسنة 2017. وقد مكّن هذا التقييم من وضع نظام تحديد درجة مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب بناء على عوامل الخطر الأربعة التي تقتضيها الترتيب بالإضافة إلى رسم خريطة لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب؛

◆ تعزيز ضوابط المستوى الأول (الدرجة الأولى والثانية) في نظام "اعرف حركك" من خلال إثراء ملف النظام عبر إدماج الحقوق اللازمة لتحسين المعرفة بالحرفاء (المعلومات المالية المفصلة، المستفيد الفعلي، المساهمون، الشركاء الذين يمسكون أكثر من 10% من رأس المال، قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية "فاتكا"، الأطراف المرتبطة، وما إلى ذلك...).

◆ وضع ضوابط إجرائية من المستويين الأول والثاني تُجسّد اليقظة المعززة عند ربط العلاقة مع الحرفاء وخلال إتمام العمليات الجارية المُتعلّقة بملفات الحرفاء ذوي المخاطر العالية في غسل الأموال/تمويل الإرهاب مثل الأشخاص المشتغلين بالسياسة، الجمعيات، غير المقيمين، الحرفاء العرضيين، الحرفاء من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يتعاملون مع مبالغ نقدية كبيرة، وما إلى ذلك...؛

◆ توثيق عمليات المراقبة عن بعد التي تشمل نظام "اعرف حريفك" والمعاملات على حسابات الحرفاء ذوي المخاطر العالية في غسل الأموال/تمويل الإرهاب بناء على مقارنة قائمة على المخاطر مع الاعتماد على السيناريوهات المضمّنة في أداة المراقبة ومنع غسل الأموال SIRON AML؛

◆ مواصلة مشروع "ريادة"، الذي تم إطلاقه إثر المهمة الخارجية التي قامت بها شركة رقابة، بهدف تنفيذ التوصيات وعمليات إعادة الهيكلة الشرعية التي تُمكن من زيادة التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها؛

- ◆ تنفيذ مشروع "ريادة - سيارة مستعملة" لتمويل السيارات الخير جديدة؛
- ◆ تطوير منتج تمويل "شراءات +"
- ◆ توحيد مراحل وإجراءات "تمويل بناءات" و"تمويل تحسينات"، و"تمويل تحسينات +"
- ◆ إطلاق مشاريع أخرى ترمي إلى تحسين الجوانب الشرعية والعملية على غرار إعادة هيكلة تمويل العقارات.

إدارة المخاطر ومتابعتها

يتم إدارة المخاطر ومراقبتها داخل مصرف الزيتونة من خلال سياسات وإجراءات تخضع لمبادئ ومعايير التصرف المُصادق عليها من قبل لجان الحوكمة. وينطوي التصرف في المخاطر على طريقة تنظيم معيّنة وآليات متابعة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المصرف والمخاطرة التي يتقبّلها.

يجد المصرف نفسه عُرضة لمختلف أنواع المخاطر بدرجات متفاوتة، ومنها خاصة:

1. مخاطر الملاءة
- 2- مخاطر التمويل
- 3- مخاطر التحويل (مخاطر السيولة ومخاطر النسب والمؤشرات)
- 4- مخاطر السوق
- 5- المخاطر التشغيلية

تقوم إدارة تسيير المخاطر التابعة لقطب المخاطر بالتصرّف في المخاطر ومراقبتها على مستوى المصرف.

ويتولّى مجلس الإدارة الإشراف على منظومة حوكمة المخاطر وذلك من خلال لجنة المخاطر. وتحرص الإدارة العامة، من جهتها، على احترام هذه المنظومة من خلال أجهزتها الداخلية؛ هيئة التصرف في المخاطر، هيئة إدارة الأصول والخصوم، الهيئة العليا للتمويل، هيئة الاستخلاص، هيئة التسعير، هيئة تنسيق الرقابة الداخلية، هيئة المطابقة).

في سنة 2019، تمحورت أعمال التصرف في المخاطر التي تابعتها هيئة التصرف في المخاطر داخليا ولجنة المخاطر المُنبثقة عن مجلس الإدارة حول مراقبة المخاطر وتحسين قواعد التصرف ومتابعة مدى احترام معايير التصرف الحذر والمشاريع الهيكلية لوظيفة المخاطر.

تطابق الأموال الذاتية

اتّسمت سنة 2019 في هذا الصدد بارتفاع في رأس المال بـ 55 مليون دينار لتصبح الأموال الذاتية الصافية للمصرف في حدود 354,4 مليون دينار في 2019/12/31. وبلغت المخاطر التي تعرّض لها المصرف 2949 مليون دينار منها 20,7 مليون دينار بعنوان مخاطر الصرف و273 مليون دينار بعنوان المخاطر التشغيلية.

نسبة الملاءة: تم اختتام سنة 2019 في ظل احترام هذه النسبة مقارنة مع المعيار الترتيبي الذي يبلغ 10%، حيث بلغت النسبة العامة 12,29% بطبقة أولى قدرها 9,29%.

مخاطر التمويل

اتّسم الثلاثي الثاني لسنة 2019 بإعادة النظر في استراتيجية المصرف وهي ثمرة المزج بين المنهجية التنازلية والمنهجية التصاعدية، وهذا ما أفضى إلى إعادة النظر في سياسة التمويل في محاورها المتعلقة بإسداء التمويلات ومنظومة تفويض سلطات اتخاذ القرار.

وتهدف هذه السياسة إلى خلق إطار لنجاح الاستراتيجية الجديدة للمصرف وفي نفس الوقت الحرص على احترام آليات التحكم في المخاطر والمحافظة على الجودة العالية لمحفظة تمويلات المصرف من خلال أخذ تطوّر السوق والمنافسة بعين الاعتبار.

خلال سنة 2019، وبفضل منظومة التصرف في مخاطر التمويل التي تم إنشاؤها بالإضافة إلى مراقبة التعهّدات مع الهياكل المعنية بالمصرف (تسيير المخاطر، الاستخلاص التجاري والنزاعات)، تمكّن المصرف من التحكم في المخاطر المتعلّقة بتعهّداته بنهاية سنة 2019 وتسجيل نسبة ديون معلقة في حدود 4,09% مع نسبة تغطية بالموارد قدرها 30,19% :

◆ عملاً بمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 المتعلّق بقواعد التخصيص، بلغت المخصصات الفردية التي أثبتتها المصرف بتاريخ 2019/12/31 بعنوان تغطية مخاطر التعهّدات مبلغاً قدره 23,7 مليون دينار.

◆ وبلغت المخصصات الإضافية التي أنشأها المصرف بتاريخ 2019/12/31، عملاً بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21 لسنة 2013، مبلغاً قدره 10,2 مليون دينار.

◆ عملاً بالفصل 10 مكرّر (جديد) من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 كما تم تعديله من خلال المنشور عدد 20 لسنة 2012، وفي إطار تغطية المخاطر الكامنة للتعهّدات العادية (0-1) وبالنظر إلى المنهجية المعتمدة من طرف المصرف كما صادق عليها البنك المركزي التونسي إثر السنة المالية 2018، فإنّ المخصصات الجماعية المحتسبة بعنوان السنة المالية 2019 قد بلغت 13,3 مليون دينار وهو ما يُقابل نسبة تخصيص قدرها 0,43% مقارنة بـ 12 مليون دينار بتاريخ 2018/12/31 أي ما يُقابل نسبة تخصيص قدرها 0,55%.

◆ نسب تقسيم المخاطر: احترام المصرف نسب تقسيم المخاطر طوال سنة 2019.

فيما يلي جدول يُبيّن وضعية هذه النسب بنهاية السنة المالية 2019 (بملايين الديناري):

الوضعية بنهاية 2019		الوضعية بنهاية 2008		النسب	النسب
المبلغ (م.د.ت)	%	المبلغ (م.د.ت)	%		
441	1,24 * الأموال الذاتية الصافية على الأكثر	127	0,46 * الأموال الذاتية الصافية على الأكثر	3 * الأموال الذاتية الصافية على الأكثر	مجموع التعهّدات > 5% من الأموال الذاتية الصافية
70	0,20 * الأموال الذاتية الصافية على الأكثر	0	0	1,5 * الأموال الذاتية الصافية على الأكثر	مجموع التعهّدات > 15% من الأموال الذاتية الصافية
0	0	0	0	0,25 * الأموال الذاتية الصافية على الأكثر لنفس المستفيد	مجموع التعهّدات > 25% من الأموال الذاتية الصافية
33	0,10 * الأموال الذاتية الصافية على الأكثر	52	0,19 * الأموال الذاتية الصافية على الأكثر	0,25 * الأموال الذاتية الصافية على الأكثر	مجموع تعهّدات الأطراف المرتبطة

وعملاً بأحكام المنشور عدد 06 لسنة 2018، اتّسمت سنة 2019 بتكوين احتياطي مخاطر الاستثمار (مخصوم من حصة أرباح أصحاب حسابات الاستثمار) بلغ 100 مليون دينار كما صادقت عليه لجنة المخاطر.

وقام المصرف بتطوير منظومة للتقييم الداخلي مبنية على نماذج تقييم لكل قطاع من قطاعات السوق. وقد حظي المصرف، في هذا الصدد، بدعم من شركة خارجية متخصصة في التصنيفات بهدف وضع منهجية وصيغ متلائمة مع خصوصيات المصرف فيما يتعلّق بطبيعته وحجم نشاطه وحالة معطياته وجودة محفظته.

وقد توجّبت سنة 2019 بالبداية في استعمال نظام (Carthago) المخصص لملفات للأفراد وذلك على موقع نموذجي يُمكن من معالجة مسار التعهّدات بفضل سير العمل الخاص باتّخاذ القرارات إلى جانب وضع نموذج مدمج لإسناد الدرجات. ومن المُتوقّع أن يتمّ تعميم نموذج إسناد الدرجات للأفراد والبدء في سحب هذه الإجراءات على ملفات الشركات وتصنيفاتها في السداسي الأول من سنة 2020.

مخاطر إدارة السيولة والنسب العامة

في إطار سعيه إلى تحويل الموارد إلى توظيفات مُنتجة، يتعرّض مصرف الزيتونة إلى مخاطر التحوّل التالية: مخاطر السيولة ومخاطر النسب العامة المؤدّية إلى المخاطر التجارية المُحوّلة.

هيئة إدارة الأصول والخصوم هي هيئة تقوم بمتابعة مخاطر تحوّل المصرف. وقد وقع تحديد مجموعة من مؤشّرات التصرّف وتوثيقها رسمياً في شكل ميثاق لإدارة الأصول والخصوم يتضمّن قواعد التصرّف الحذر والقواعد الداخلية للتصرّف في مخاطر السيولة والنسب العامة.

وخلال سنة 2019، تميّز مشهد السوق والمصرف بتخفيف في الضغوط على السيولة واستقرار النسب المرجعية وتراجع نسبة التضخّم. وقد تابعت هياكل إدارة المخاطر (هيئة إدارة الأصول والخصوم ولجنة المخاطر) عن كثب الإجراءات التي اتّخذتها الهيئة التنفيذية من أجل حماية موازنة المصرف.

وقد اتّسمت سنة 2019 بانخفاض تعرّض المصرف إلى مخاطر السيولة، وذلك نظرا إلى عنصريين هامين:

1- الدعم الذي قدّمه مجموعة ماجدة، المساهم في المصرف، وذلك من خلال الترفيع في رأس المال بـ 55 مليون دينار في شهر سبتمبر 2019 إلى جانب وضع الودائع لأجل على ذمة المصرف.

2- وضع البنك المركزي التونسي لأداة جديدة لإعادة التمويل على المدى القصير بالاعتماد على صيغة "الوكالة بالاستثمار" تصل إلى 42 مليون دينار قابلة للتجديد وتمتدّ على فترة 6 أشهر، وقد تم تصميم هذه الأداة في إطار التنسيق والتعاون مع المصارف الإسلامية الأخرى.

بنهاية سنة 2019، بلغت نسبة تغطية السيولة للمصرف 183,57% واستقرّت نسبة تحويل الودائع إلى تمويلات في حدود 101,04%، طبقا للمقتضيات الترتيبية.

كما شهدت الإشكاليات المتعلّقة بمقدار السيولة على المدى الطويل انفراجا إثر تعزيز الأموال الذاتية.

وخلال سنة 2019، بقيت وضعية الموازنة على حالها فيما يخص طبيعة النسب في ظل تواصل انعدام التوافق بين النسب الثابتة من جهة والنسب المتغيّرة والقابلة للتعديل من جهة أخرى. والأمر الوحيد الذي شهد تقلّصا هو تعرّض المصرف إلى مخاطر النسب العامة بالرغم من عدم تغيّر وضعية الموازنة بسبب:

1- استقرار النسب المرجعية في السوق، وخاصة منها معدّل نسبة الفائدة في السوق النقدية (TMM) ونسبة العائد على الادّخار (TRE) ونسبة التضخّم مع توقّع توجّه هذه النسب نحو الانخفاض.

2- تكوين احتياطي تعديل الأرباح لتغطية المخاطر التجارية المحوّلة (مخاطر النسب العامة). وقد بلغ هذا الاحتياطي مخزونا قدره 20 مليون دينار بنهاية سنة 2019. ويُمكن لهذا المخزون أيضا تغطية التغيّر في نسب السوق بمقدار 1,25%.

وقد تم التوصل إلى التحكّم في الوضع نتيجة للتمشّي الديناميكي الذي اعتمده المصرف في تصرّفه في مخاطر النسب العامة عبر مجموعة من التدابير المتعلّقة بهيكل التمويلات وتسعير التمويلات والمراجعة الدورية لنسب توزيع أرباح الحسابات الاستثمارية وخاصة منها حسابات توفير وذلك بغرض التحكّم في "احتياطي تعديل الأرباح" وتأثيره على النتيجة التي يُحقّقها المصرف.

مخاطر السوق

إن تعرّض المصرف إلى مخاطر السوق هي نقطة تحت السيطرة وهو أمر لا يُثير أي إشكال نظرا لخصوصية الصيرفة الإسلامية.

وفي الواقع، فإن المعايير الشرعية تُحرّم استخدام المنتجات المالية مثل المشتقات والمستقبلات (غير المستندة إلى أصول حقيقية) ما من شأنه أن يقلّل من تعرّض المصرف لمخاطر سوق العملات الفوري.

وتتم تغطية مخاطر السوق بالأساس من خلال:

- ◆ التأطير عبر وضع حدود على الأطراف المصرفية وغير المصرفية المقابلة.
- ◆ الحد الأقصى
- ◆ إجراءات المعالجة الداخلية لمنع التعرض لمخاطر التسوية.

تميزت سنة 2019 بالعمل على التّحكم في وضعية صرف العملات على الرغم من التقلب المستمر في أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية في السوق.

حقّق المصرف على مستوى سوق الصرف في سنة 2019 حجما إجماليا لمعاملات الصرف بلغ 2.591 مليون دينار (مقارنة بـ 2.053 مليون دينار في سنة 2018) لجميع العملات الأجنبية مُجتمعة وأحرز تطوّرا في نتيجة الصرف بنسبة 35% مقارنة بسنة 2018 (11.3 مليون دينار في 2019 مقابل 8.4 مليون دينار في 2018).

حقّق المصرف على مستوى السوق النقدية في سنة 2019 معدّل يومي للتوظيفات بين المصارف بقيمة 123 مليون دينار (مقابل 116 مليون دينار في 2018)، منها 56% بالدينار التونسي مع مساهمة السوق النقدية بنسبة 3.8% (2.4% في 2018) في الناتج المصرفي الصافي وتسجيل أرباح سنوية قدرها 6.5 مليون دينار (3.3 مليون دينار في 2018).

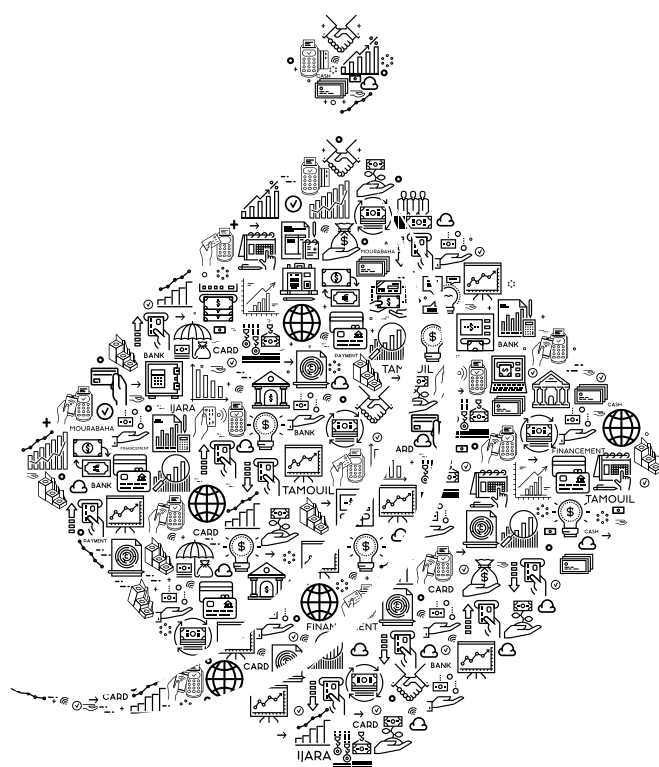
المخاطر التشغيلية

في ضوء الاستراتيجية الجديدة للمصرف التي تمت المُصادقة عليها في سبتمبر 2019 وبالنظر إلى الإطار المرجعي للجنة المنظمات الراعية للجنة توريدواي (كوسو) 2017 (وهو عبارة عن تمثلي مدمج في الاستراتيجية والأداء)، تم إحداث تحسينات هيكلية على منهجية تقييم المخاطر التشغيلية «RCSA التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة» بهدف جعل هذه الممارسة مصدرا للقيمة المضافة من خلال استهداف المخاطر التشغيلية التي قد تؤثر على تنفيذ استراتيجية المصرف.

ويكمن الهدف من ذلك في تقليل تعرض المصرف للمخاطر التشغيلية إلى مستويات مقبولة ما من شأنه أن يدعم النمو ويحسن أداء المصرف.

تميّزت السنة المالية 2019 أيضا بتنفيذ منهجية لترتيب الإجراءات حسب الأولوية تستعمل مقارنة مبنية على المخاطر وقد صادقت عليها داخليا هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية بإجماع هيئات الرقابة المختلفة ثم تمت الموافقة عليها من قبل لجنة المخاطر ولجنة التدقيق الداخلي.

وأخيرا، تم توثيق مؤشرات المخاطر الرئيسية "KRI" رسميا من أجل التصرّف بشكل استباقي في المخاطر التشغيلية وفقا للممارسات السليمة للجنة بازل للرقابة المصرفية. وسوف يتم نشر النسخة الأولى من مؤشرات المخاطر خلال السنة المالية 2020، والهدف منها هو تقديم تنبيهات مبكرة قبل حدوث المخاطر. ويبقى زرع ثقافة المخاطر التشغيلية وإشراك جميع موظفي المصرف ولا سيما العاملين في خط الدفاع الأول (الفريق التشغيلي) بطبيعة الحال، شرطا لا غنى عنه لاستمرارية نظام المخاطر التشغيلية. وقد عمل فريق التصرّف في المخاطر التشغيلية على تنشيط الدورات التكوينية التي استفاد منها موظفو الفروع لتحقيق هذا الغرض.



XI. الامتثال الشرعي

اجتماعات الهيئة الشرعية

يتكون نظام الرقابة الشرعية التابع لمصرف الزيتونة من الهيئة الشرعيّة وهي "هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية" التي عيّنتها الجلسة العامة وفقا لمقتضيات القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

تتكوّن الهيئة الشرعيّة من الأعضاء الآتي ذكرهم:

اللقب	الصفة
السيد محمد المختار السلامي	رئيس الهيئة الشرعيّة (توفي في 19 أوت 2019)
السيد عبد الستار الخويلدي	عضو
السيد برهان النفاتي	عضو

تتولّى الهيئة الشرعيّة المهام التالية:

◆ إبداء الرأي في مدى تطابق المنتجات وصيغ العقود والإجراءات التشغيلية للنشاط مع معايير الصيرفة الإسلامية.

◆ التأكد من مدى مطابقة عمليات الصيرفة الإسلامية مع المعايير المضبوطة في هذا المجال.

◆ النظر في أية مسائل يعرضها عليها المصرف في علاقة بالصيرفة الإسلامية.

شهدت سنة 2019 وفاة سماحة الشيخ محمد المختار السلامي، رئيس الهيئة الشرعيّة، وكان ذلك يوم 19 أوت 2019. وقد وجد المصرف نفسه في وضع لا يكتمل فيه النصاب الذي يقتضيه القانون، وبالتالي بدأ في مسار لتعزيز الهيئة بأعضاء جدد من الخبراء والمتخصّصين في الصيرفة الإسلامية.

خلال سنة 2019، تم تنظيم أربعة اجتماعات للهيئة الشرعية ركّزت على المحاور التالية:

رقم الاجتماع	تاريخ انعقاد الاجتماع	جدول الأعمال
جلسة عدد 37	14 مارس 2019	- عرض تقرير التدقيق الشرعي الخارجي لسنة 2018. - المُصادقة على القوائم المالية لمصرف الزيتونة لسنة 2018. - المُصادقة على التقرير السنوي للهيئة الشرعيّة لسنة 2018. - عرض الدراسة المتعلقة بـ "وعد البيع بين الحريف والباعث العقاري". - دراسة المنتج "KIT MARCHAND ZITOUN@PAY" والمُصادقة عليه. - إبداء الرأي الشرعي حول استشارات متنوعة تتعلّق بـ: - العمولات الجديدة - بيع مواد البناء والأشغال مُرتبطة بالميدان العقاري.
جلسة عدد 38	06 أوت 2019	- عرض حل مقترح خاص بـ "وعد البيع بين الحريف والباعث العقاري". - المُصادقة على منتج "تمويل استيراد مع تأجيل الدفع". - المُصادقة على منتج "شهادة الخزينة" - عرض الوثائق التأسيسية لـ "الزيتونة رأس مال الاستثمار" وصندوق الاستثمار "الزيتونة مشاركة 1" والمُصادقة عليها. - مراجعة التصرف في سيولة المصرف. - إبداء الرأي الشرعي حول استشارات متنوعة تتعلّق بـ: - المُصادقة على العمولات الجديدة - معالجة تمويلات موظفي المصرف
جلسة عدد 39	29 نوفمبر 2019	- عرض حل مقترح خاص بـ "وعد البيع بين الحريف والباعث العقاري". - النظر في منتج "تمويل شراعات + والمُصادقة عليه. - النظر في منتج "حساب مكتب صرف" والمُصادقة عليه. - النظر في منتج "حساب الشركات الناشئة" والمُصادقة عليه. - إبداء الرأي الشرعي حول استشارات متنوعة تتعلّق بـ: - تمويل ميسرة - تمويل المنتجات البتروكيميائية - التصرف في "مخصّصات تسوية الأرباح" - العمولات الجديدة - مساهمة المصرف في صندوق ضمان الودائع
جلسة عدد 40	26 ديسمبر 2019	- عرض تقرير التدقيق الشرعي الداخلي لسنة 2019. - عرض مذكرة تتعلّق بـ "التجارة الخارجية". - عرض مذكرة تتعلّق بالتصرف في حساب "نفع العام". - إبداء الرأي الشرعي حول استشارات متنوعة تتعلّق بـ: - المُصادقة على العمولات الجديدة - تأمين طائفة ممولة عن طريق إجازة لفائدة الخطوط التونسية السريعة.

تسيير مشروع الحوكمة الشرعية

عمل المصرف خلال سنة 2019 إلى ترسيخ الالتزام الشرعي في المنتجات والخدمات التي تم تسويقها المسوّقة، وذلك من أجل تطوير المصرف بشكل أفضل.

وبالفعل، اتّسمت سنة 2019 بمواصلة مشروع "ريادة" الذي يهدف إلى تنفيذ التوصيات وإعادة الهيكلة الشرعية بمنطق الهندسة المالية لمنتجات المصرف سعياً نحو تحقيق النجاعة التشغيلية والتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تم الشروع في مشروع ريادة "تمويل سيارة مستعملة" لتمويل السيارات الغير جديدة. إضافة إلى ذلك، تم تطوير منتج تمويل "شراءات+" وتوحيد إجراءات : "تمويل بناءات" و"تمويل تحسينات" و"تمويل تحسينات +".

وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي التونسي قد أصدر في سنة 2019 المنشور عدد 08 لسنة 2019 المتعلق بتعريف عمليات الصيرفة الإسلامية وضبط صيغ وشروط ممارستها. ويأتي هذا المنشور ليُعزّز الإطار الترتيبي الذي تعتمد عليه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في نشاطها وخاصة بالنظر إلى الطابع الإلزامي للمعايير الدولية المعتمدة في مجال الصيرفة الإسلامية وبالخصوص المعايير الشرعية الصادرة عن "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" AAOIFI.

إن تطبيق هذا المنشور قادر على توحيد طريقة عمل المصارف الإسلامية في تونس وفتح آفاق جديدة لتطوير منتجات جديدة فضلا عن تعزيز الجوانب المتعلقة بحوكمة الالتزام الشرعي.

عمليات التدقيق الشرعي

تم إجراء العديد من مهام التدقيق الشرعي خلال سنة 2019 بهدف التأكد وضمان تطابق مختلف العمليات التي يقوم بها المصرف مع أحكام الشريعة. وقد نُفذت هذه المهام وفقا للتراتب الجاري بها العمل داخل مصرف الزيتونة فيما يتعلق بالتدقيق: خطة العمل، أخذ العينات، تشخيص الملفات، وصياغة التقارير التي تحتوي على التوصيات، وما إلى ذلك.

وقد غطت مهام التدقيق عدة مجالات مثل تمويل إجارة معدّات نقل، إجارة المعدات الطبية، تمويل مرابحة عقارات، "تمويل مرابحة سيارة"، "إجارة معدّات مهنية"، بالإضافة إلى تمويلات الخدمات مثل "تمويل دراسات"، "تمويل عمرة"، "تمويل رحلات"، كما تم التدقيق على منتج "تمويل الإعداد للتصدير"، خطابات الضمان، تمويل الأصول التجارية، عمليات التصرف في السيولة بين البنوك.

وقد تم تسجيل أعمال التدقيق الشرعي في تقارير وقع إعدادها لكل مهمة ومن ثم تم توحيدها في تقرير سنوي بهدف عرضها على الهيئة الشرعية.

كما تمت مناقشة مختلف التوصيات التي تم التوصل إليها بناء على المهام المنجزة مع الإدارات المعنية وعرضها على الإدارة العامة والهيئة الشرعية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

XII.
قرارات
الجلسة العامة
لمصرف الزيتونة

مصرف الزيتونة

شركة خفية الاسم رأس مالها 265.000.000 دينار
عنوان المقر الاجتماعي: 2 شارع جودة الحياة - 2015 - الكرم
المعرّف الوحيد: 1120822H
رقم المُعرّف الجبائي: 000/1120822H/P/M

الجلسة العامة العادية

الْمُنْعَدَة في 28 أفريل 2020
القرارات المُصادق عليها

القرار الأول: المصادقة على القوائم المالية الفردية للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019

بعد اطلاعها على تقرير مجلس الإدارة حول القوائم المالية الفردية وتقرير التصرف المرتبط به وتقرير هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية والتقرير العام لمراجعي الحسابات المتعلق بالقوائم المالية الفردية الخاصة بالسنة المالية 2019، تُصادق الجلسة العامة العادية على القوائم المالية للسنة المالية المذكورة كما تم استعراضها أمامها والتي تضم الموازنة وقائمة التعهدات خارج الموازنة بتاريخ 31 ديسمبر 2019 وقائمة النتائج وقائمة التدفقات على مستوى الخزينة بالنسبة إلى السنة المالية المختومة في التاريخ المذكور وكذلك المذكرات الملحق.

تم عرض هذا القرار على التصويت والمصادقة عليه بالإجماع:

القرار الثاني: المصادقة على القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019

بعد اطلاعها على تقرير مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة وتقرير التصرف المرتبط بتقرير التدقيق لمراجعي الحسابات المتعلق بالقوائم المالية الموحدة الخاصة بالسنة المالية 2019، تُصادق الجلسة العامة العادية على القوائم المالية للسنة المالية المذكورة كما تم استعراضها أمامها والتي تضم الموازنة وقائمة التعهدات خارج الموازنة بتاريخ 31 ديسمبر 2019 وقائمة النتائج وقائمة التدفقات على مستوى الخزينة بالنسبة إلى السنة المالية المختومة في التاريخ المذكور وكذلك المذكرات الملحق.

تم عرض هذا القرار على التصويت والمصادقة عليه بالإجماع:

القرار الثالث: تخصيص نتائج السنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019

بعد ملاحظة أن القوائم المالية الفردية المختومة في 31 ديسمبر 2019 والمُصادق عليها من قبل هذه الجلسة قد أدت إلى نتائج مُربحة للسنة المالية تُقدّر بـ 24.323.888,268 د.ت وإلى نتائج مؤجلة فائضة للسنوات المالية السابقة بـ 4.899.034,204 د.ت ، أي أن النتائج القابلة للتوزيع تبلغ 29.222.922,472 د.ت ، قرّرت الجلسة العامة، باقتراح من مجلس الإدارة، ما يلي:

- ◆ تخصيص 1.461.146,124 د.ت من هذا المبلغ، طبقاً للقانون، للاحتياطات القانونية
- ◆ تخصيص 23.000.000,000 د.ت من هذا المبلغ، طبقاً للقانون، للاحتياطات الاستثمارات الجديدة المعفاة
- ◆ تخصيص الأموال المتبقية، أي 4.761.776,348 د.ت ، كنتائج مؤجلة.

وعلى هذا الأساس، تنقسم الأرباح القابلة للتوزيع بالطريقة التالية:

للاحتياطات القانونية	1.461.146,124 د.ت
للاحتياطات الاستثمارات الجديدة المعفاة	23.000.000,000 د.ت
للنتائج المؤجلة	4.761.776,348 د.ت

تم عرض هذا القرار على التصويت والمصادقة عليه بالإجماع:

القرار الرابع: المصادقة على الاتفاقيات والالتزامات المشار إليها في الفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية وكذلك في الفصول 200 و 475 من مجلة الشركات التجارية

بعد تسجيل اطلاعها على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول الاتفاقيات والالتزامات الخاضعة إلى أحكام الفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية وكذلك إلى أحكام الفصول 200 و 475 من مجلة الشركات التجارية، تُصادق الجلسة العامة على الاتفاقيات الواردة في التقرير والموافق عليها مسبقا من طرف مجلس الإدارة خلال السنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019.

تم عرض هذا القرار على التصويت والمصادقة عليه بالإجماع

القرار الخامس: التقرير الخاص لمراقبي الحسابات المعد طبقا لأحكام الفصل 202 من مجلة الشركات التجارية

يتولّى الرئيس تذكير الجلسة بأن الاتفاقيات، المشمولة بمجال تطبيق الفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية وكذلك الفصول 200 و 475 من مجلة الشركات التجارية، قد تم إبرامها من جانب المصرف خلال السنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019 دون أن تكون محل موافقة مسبقة من مجلس الإدارة حسب الشروط المنصوص عليها في النصوص المشار إليها أعلاه.

بعد الاطلاع على التقرير الخاص لمراجع الحسابات حول الاتفاقيات المشار إليها في النصوص المذكورة أعلاه والتي تُبرز الظروف التي أدت إلى تجاوز إجراءات الموافقة المسبقة، وعملا بأحكام الفصل 202 من مجلة الشركات التجارية، قرّرت الجلسة العامة تسجيل خلاصات التقرير المعني والموافقة على الاتفاقيات المدرجة فيه.

تم عرض هذا القرار على التصويت والمصادقة عليه بالإجماع

القرار السادس: إبراء ذمة أعضاء المجلس على تصرفهم في السنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019

تمنح الجلسة العامة شهادة في إبراء الذمة كاملة ونهائية ودون تحفظات على أعضاء مجلس الإدارة على تصرفهم خلال السنة المختومة في 31 ديسمبر 2019.

تم عرض هذا القرار على التصويت والمصادقة عليه بالإجماع

القرار السابع: تحديد منحة الحضور

طبقا لأحكام الفصل 204 من مجلة الشركات التجارية، قرّرت الجلسة العامة:

- ◆ تخصيص مبلغ إضافي إجمالي قدره 1 مليون دينار لمنح الحضور خلال السنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019؛
- ◆ تخصيص مبلغ إجمالي قدره 1.9 مليون دينار لمنح الحضور خلال السنة المالية التي سيتم ختمها في 31 ديسمبر 2020.

يتم توزيع المبلغ الجملي لمنح الحضور بين أعضاء مجلس الإدارة بعنوان اجتماعات مجلس الإدارة ولجانها بعد تحديد مجلس الإدارة لذلك، باقتراح من لجنة التعيينات والأجور، وذلك عملاً بأحكام الفصل 36 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 20 ماي 2011 والمتعلق بتعزيز قواعد الحوكمة الرشيدة في البنوك والمؤسسات المالية.

تم عرض هذا القرار على التصويت والمصادقة عليه بالإجماع

القرار الثامن: تعيين أعضاء هيئة مراقبة مطابقة المعايير المصرفية الإسلامية وتحديد أجورهم

قرّرت الجلسة العامة تعيين السادة المذكورين أدناه كأعضاء في هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية (الهيئة الشرعية) لمدة 3 سنوات تنتهي بنهاية الجلسة العامة العادية التي ستبث في القوائم المالية للسنة المالية التي ستُختتم في 31 ديسمبر 2022:

- ◆ السيد برهان النفاتي، رئيس الهيئة
- ◆ السيد عبد الستار الخويلدي، عضو في الهيئة
- ◆ السيد هشام الزبودي، عضو في الهيئة

علاوة على ذلك، قرّرت الجلسة العامة تحديد الأجور المخصّصة لكل عضو من أعضاء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية (الهيئة الشرعية) كما يلي:

الأعضاء	الأعضاء	المبلغ الإجمالي	المبلغ الصافي
		بالدينار التونسي	بالدينار التونسي
السيد برهان النفاتي	منحة سنوية	23 529, 412	20 000, 000
رئيس الهيئة	منحة حضور	1 500, 000	1 200, 000
السيد عبد الستار الخويلدي	منحة سنوية	17 647, 059	15 000, 000
عضو في الهيئة	منحة حضور	1 500, 000	1 200, 000
السيد هشام الربودي	منحة سنوية	14 117, 647	12 000, 000
عضو في الهيئة	منحة حضور	1 250, 000	1 000, 000

يقع العمل بهذه الأجور بداية من جانفي 2020.

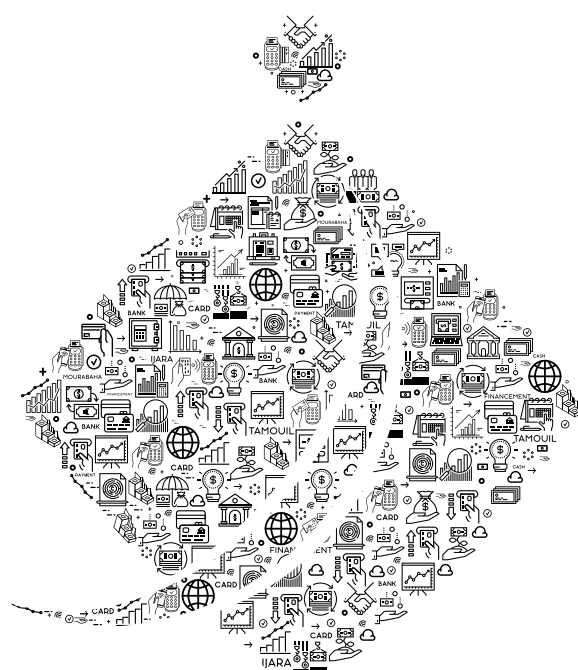
تم عرض هذا القرار على التصويت والمصادقة عليه بالإجماع

القرار التاسع: صلاحيات التعامل مع الإجراءات الرسمية

تفوّض الجلسة العامة كامل الصّلاحيات للممثل القانوني للمصرف أو لمن ينوبه من أجل تنفيذ كل الإجراءات الإدارية المتعلّقة بالتسجيل والإيداع والإشهار التي تقتضيها القوانين التونسية الجاري بها العمل.

تم عرض هذا القرار على التصويت والمصادقة عليه بالإجماع

ملحق 1
تقرير
المهيئة
الشرعية



تقرير الهيئة الشرعية لمصرف الزيتونة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة مصرف الزيتونة،

إلى السادة المساهمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

راقبت الهيئة الشرعية لمصرف الزيتونة المبادئ المُستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي قام بها المصرف خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019. وقامت الهيئة الشرعية بالمراقبة الواجبة لإبداء الرأي فيما إذا كان المصرف قد التزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في المعايير الشرعية والقرارات والفتاوى التي تم إصدارها من قبلنا.

تقع مسؤولية التأكد من أن البنك يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها على إدارة المصرف، أما مسؤوليتنا فتتخصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتنا لبعض عمليات المصرف، وفي إعداد تقرير لكم.

لقد قمنا بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المصرف على أساس اختبار عينة عشوائية من أنواع العمليات التي قام بها.

كما قمنا بالتخطيط والمراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المصرف لم يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

وفي رأينا:

01. إنَّ العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها مصرف الزيتونة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، واطلعنا عليها، تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
02. إنَّ توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار، قد تمَّ وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، والأسس المعتمدة من قبلنا.
03. إنَّ جميع الإيرادات غير المشروعة جُنِّبت لصرفها في وجوه البرِّ تحت إشراف الهيئة الشرعية، حسب سياسة التصرف في حساب النفع العام المعتمدة من قبلنا.
04. إنَّ الإدارة ليست مُخَوَّلَة بإخراج الزكاة عن المساهمين وتقع مسؤولية إخراجها عليهم، مع إعلامهم بمقدار الزكاة الواجب إخراجها على كل مساهم منهم.

نسأل الله العليّ القدير أن يحقق لنا الرّشاد والسّداد،
والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عضو الهيئة الشرعية
فضيلة د. عبد الستار الخويلدي



عضو الهيئة الشرعية
فضيلة د. برهان النفاتي



ملحق 2
القوائم
المالية
المختومة في
2019/12/31

الموازنة المختومة في 2019/12/31

بـ 1000 دينار

الاصول	الايضاحات	2019/12/31	2018/12/31	التباين	بـ %
الخزينة والأموال لدى البنك المركزي، والحسابات الجارية للبريد و الخزينة العامة للبلاد التونسية	5-1-1	266 235	233 976	32 259	14%
مستحقات على المؤسسات و المصرفية و المالية	5-1-2	249 233	320 775	-71 542	-22%
تسهيلات للحرفاء	5-1-3	3 136 499	2 476 660	659 839	27%
محفظة السندات التجارية	5-1-4	0	10	-10	0%
محفظة الاستثمار	5-1-5	49 198	31 773	17 425	55%
اصول ثابتة	5-1-6	83 811	76 480	7 331	10%
اصول اخرى	5-1-7	158 155	146 143	12 012	8%
مجموع الاصول		3 943 131	3 285 817	657 314	20%
الخصوم					
البنك المركزي و الحسابات الجارية للبريد	5-2-1	41 191	0	41 191	100%
ودائع وأموال المؤسسات المصرفية والمالية	5-2-2	17 746	17 480	266	2%
ودائع وأموال الحرفاء	5-2-3	3 368 247	2 828 870	539 377	19%
التمويلات وموارد خصوصية	5-2-4	1 953	2 760	-807	-29%
خصوم اخرى	5-2-5	168 450	170 854	-2 404	-1%
مجموع الخصوم		3 597 587	3 019 964	577 623	19%
الاموال الذاتية					
راس المال		175 367	120 000	55 367	46%
الاحتياطيات	-	65 954	49 906	16 048	32%
الاسهم الذاتية		0	0	0	0%
الاموال الذاتية الاخرى	-	75 000	75 000	0	0%
النتائج المؤجلة	-	4 899	5 313	-414	-8%
نتيجة السنة المحاسبية	-	24 324	15 634	8 690	56%
مجموع الاموال الذاتية	5-3	345 544	265 853	79 691	30%
مجموع الخصوم و الاموال الذاتية		3 943 131	3 285 817	657 314	20%

جدول التعهدات خارج الموازنة المختومة في 2019/12/31

ب 1000 دينار

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	الايضاحات	
الخصوم المحتملة					
%14	7 047	48 684	55 731	6-1	ضمانات و كفالات مقدمة
%26	14 916	56 418	71 334	6-2	اعتمادات مستنديه
%21	21 963	105 102	127 065		مجموع الخصوم المحتملة
التعهدات المقدمة					
%75	258 553	343 779	602 332	6-3	تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء
%0	0	0	0	6-4	تعهدات السندات
%75	258 553	343 779	602 332		مجموع التعهدات المقدمة
%35	215 056	609 449	824 505		التعهدات المقبولة

قائمة النتائج

في الفترة المتراوحة بين 2018/12/31 - 2019/12/31

بـ 1000 دينار

بـ %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	توضيحات	
إيرادات الاستغلال البنكي					
29%	58 109	198 278	256 387	7-1	أرباح و مداخيل مماثلة
15%	5 382	37 083	42 465	7-2	عمولات دائنة
-5%	-821	17 083	16 262	7-3	مرباح محفظة السندات التجارية و العمليات المالية
273%	196	72	268	7-4	مداخيل محفظة الاستثمار
25%	62 866	252 516	315 382		مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
أعباء الاستغلال البنكي					
29%	-32 322	-109 661	-141 983	7-5	أعباء مدينة ومداخيل مماثلة
22%	-709	-3 264	-3 973		عمولات مدينة
0%	0	0	0	7-5	أعباء مدينة ومداخيل مماثلة
29%	-33 031	-112 925	-145 956		مجموع أعباء الاستغلال البنكي
21%	29 835	139 591	169 426		الناتج البنكي الصافي
41%	-3 563	-8 628	-12 191	7-6	مخصصات المدخرات و نتيجة تصحيح قيم المستحقات و العناصر خارج الموازنة و الخصوم
567%	-850	-150	-1 000	7-7	مخصصات المدخرات و نتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار
-39%	-169	427	258	-	إيرادات استغلال أخرى
16%	-10 813	-67 383	-78 196	7-8	مصاريف الاعوان
15%	-5 115	-33 623	-38 738	7-9	أعباء الاستغلال العامة
10%	-1 006	-9 598	-10 604		مخصصات الاستهلاكات و مدخرات الأصول الثابتة
40%	8 321	20 636	28 956		نتائج الاستغلال
-75%	870	-1 166	-296		رصيد الأرباح / الخسائر على عناصر عادية
27%	-901	-3 400	-4 301	7-10	الضريبة على الأرباح
52%	8 289	16 070	24 358		نتيجة الأنشطة العادية
-92%	402	-436	-34		رصيد الأرباح/ الخسائر على عناصر غير عادية
56%	8 690	15 634	24 324	7-11	ربحية السهم الاساسية (بالدينار)
6%	0,0084	0,1303	0,139		
-5%	-0,0017	0,037	0,036	-	مقدار زكاة السهم بالدينار

جدول التدفقات النقدية

2019/12/31

(بحساب م.د.)

2018/12/31	2019/12/31	توضيحات	
انشطة الاستغلال			
244 735	296 449		إيرادات الاستغلال البنكي المتحققة) عدا مداخيل محفظة الاستثمار)
-108 000	-138 600		اكتفاء الاستغلال البنكي المدفوعة
50 892	55 030		تمويلات و تسبقات / استخلاص تمويلات وتسبقات ممنوحة للمؤسسات المالية
-62 449	40 846		ودائع/سحوبات لمؤسسات بنكية أخرى
-390 200	-642 371		تمويلات و تسبقات / استخلاص تمويلات و تسبقات ممنوحة للحرفاء
467 884	532 140		ودائع/سحوبات الحرفاء
0	0		سندات التجارية / أوراق مالية
-104 187	-103 730		مبالغ مدفوعة للموظفين ودائنون مختلفون
3 184	-38 260		تدفقات نقدية أخرى ناتجة عن عمليات استغلال
-1 813	-3 904		الضريبة المدفوعة على الأرباح
100 046	-2 400		التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الإستغلال
انشطة الاستثمار			
55	285		أرباح محققة من محفظة الاستثمار
-12 163	-18 431		اقتناء/ تفويت في محفظة الاستثمار
-15 490	-18 061		اقتناء / تفويت في اصول ثابتة
-27 598	-36 207		التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار
انشطة التمويل			
-959	-802		إصدار اقتراضات / سداد اقتراضات
0	0		ارتفاع/انخفاض الموارد الخصوصية
0	0		حصص ارباح مدفوعة
0	55 367		إصدار أسهم
-959	54 565		التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل
			نتيجة التغيير في نسبة الصرف على السيولة وما يعادلها
71 489	15 958		التغيير الصافي في السيولة وما يعادلها خلال السنة المحاسبية
201 426	272 915		السيولة و ما يعادل السيولة في بداية السنة المحاسبية
272 915	288 872	9	السيولة و ما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية

الإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية

1. تقديم المصرف :

مصرف الزيتونة شركة خفية الاسم يبلغ رأسمالها 175 367 232 دينار تأسست في 2009 طبقا للقانون عدد 2001-65 المؤرخ في 10 جويلية 2001 المتعلق بالمؤسسات البنكية و المنقح بالقانون عدد 2016-48 المؤرخ في الجويلية 2016

مصرف الزيتونة هو مصرف تجاري شامل. ينقسم رأس ماله إلى 175 367 232 سهم، ذو قيمة اسمية تساوي دينارا واحدا، يفصل كما يلي :

المساهمين	عدد الأسهم	النسبة
شركة "Majda Tunisia SARL"	175 367 225	%100
آخرون	7	%0
المجموع	175 367 232	%100

2. مراجع إعداد وتقديم القوائم المالية:

يتم إعداد وتقديم القوائم المالية لمصرف الزيتونة طبقا:

- ◆ لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما والمنصوص عليها في النظام المحاسبي التونسي للمؤسسات.
- ◆ لمبادئ المحاسبة المطبقة على المؤسسات المالية الإسلامية والتي أصدرتها "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية".
- ◆ و على أساس المعايير المحاسبية المنصوصة بمناشير البنك المركزي التونسي.

يتم الإمتثال للقواعد المحاسبية المعمول بها طبقا :

- ◆ للقانون عدد 96-112 بتاريخ 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالنظام المحاسبي للمؤسسات.
- ◆ للأمر عدد 96-2459 بتاريخ 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالمصادقة على الإطار المرجعي للمحاسبة.
- ◆ لمعايير محاسبة المؤسسات المصرفية (المعايير 21، 22، 23، 24، و 25).
- ◆ لمعيار المحاسبة المتعلق بعقود الإيجار 41.
- ◆ لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991، بشأن التقسيم، تغطية المخاطر ورصد الالتزامات والمنقح بمنشور عدد 99-04 المؤرخ في 19 مارس 1999
- ◆ لمبادئ المحاسبة المطبقة على المؤسسات المالية الإسلامية، الصادرة عن "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية".

في حالات الاختلاف بين المصادر المختلفة، يتم إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ والأنظمة المتعلقة بالنظام المحاسبي والتسلسل الهرمي المذكور أعلاه.

3. السنة المحاسبية المختومة:

تبدأ السنة المحاسبية في 1 جانفي من كل سنة وتنتهي في 31 ديسمبر من نفس السنة.

4. المبادئ و القواعد المحاسبية:

يتم إعداد القوائم المالية لمصرف الزيتونة بالاعتماد على قاعدة التكلفة التاريخية لقياس عناصر الأصول. تتلخص أهم المبادئ المحاسبية في ما يلي:

1-4. قواعد احتساب الأرباح:

المداخيل هي الأرباح المتأتية من الاستغلال البنكي، ويقع الإقرار بهذه المداخيل عند تحقيقها، وعلى هذا الأساس لا يتم إقرار المداخيل إلا في إحدى الحالات التالية:

- ◆ تحقق مداخيل عند حدوث العملية.
- ◆ تحقق مداخيل عند تنفيذ العقد.
- ◆ تحقق مداخيل عند استخلاص معاليم الخدمات.

في هذا الإطار:

- ◆ يقع إقرار عمولات الدراسة، التصرف وتفعيل التمويلات في نتيجة المصرف عند استخلاصها.
- ◆ يقع إقرار العمولات المتعلقة بتعهدات خارج الميزانية (الإعتمادات المستندية، خطابات الضمان) في النتيجة على أساس مبدأ الاستحقاق.
- ◆ يقع إقرار الأرباح المتعلقة بالديون العادية في النتيجة على أساس مبدأ الاستحقاق.
- ◆ يقع إقرار الأرباح المستحقة وغير المقبوضة التابعة لديون مشكوك في استخلاصها (الديون غير المؤكدة، الديون التي تستوجب متابعة خاصة والديون المتعثرة) في خانة "الأرباح المعلّقة" وتعرض في الموازنة بمبالغ مخصصة من ديون الحرفاء، وتدخل هذه الأرباح في نتيجة المصرف عند استخلاصها.
- ◆ لا يتم إدماج النتائج المحرمة حسب المعايير الإسلامية في نتيجة السنة المالية وإنما تسجل في خانة الحسابات المؤقتة للخصوم الجارية (أي النفع العام)، إلى أن يتم صرفها عن طريق الإدارة العامة أو الجمعية العمومية تحت إشراف الهيئة الشرعية.
- ◆ الأرباح المسجلة سابقا والمتعلقة بالديون المشكوك فيها، وغير المستخلصة يتم خصمها من نتيجة السنة ولا يقع إلغاء الأرباح التي تم الإقرار بها سابقا ضمن السنوات المحاسبية السابقة بل يقع تغطيتها بمدخرات.

2-4. توزيع أرباح الحسابات الاستثمارية

في تاريخ الإقفال، يتم احتساب الأرباح القابلة للتوزيع والمتأتية من عمليات التمويل والاستثمار، ثم توزيعها على أصحاب الحسابات الاستثمارية والمصرف حسب حصة كل طرف في الوعاء الاستثماري تبعا لنسبة توزيع الأرباح المتفق عليها.

إضافة إلى ذلك، فإنه، استثناسا بمعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وخاصة المعيار 11 المتعلق بالمخصصات والاحتياطيات، والذي ينص على "تضمن الفترات والحفاظ على مصلحة الحرفاء"، فإنه يمكن للمصرف تكوين نوعين من الاحتياطيات المحددة: احتياطي لتعديل الأرباح واحتياطي لمخاطر الاستثمار.

◆ احتياطي تعديل الأرباح: تُخصم هذه الاحتياطيات من مجموع أرباح الحرفاء، قبل خصم حصة المصرف باعتباره مضاربا، ويقع تقسيم المبالغ التي تنطوي في هذه الخانة، بالتناسب بين المصرف والمستثمرين. وتُعدّ الحصة الراجعة للمستثمرين من حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية وبالتالي تدرج ضمن الودائع الأخرى للحرفاء.

◆ احتياطي مخاطر الاستثمار: تُخصم هذه الاحتياطيات من مجموع الأرباح التي تسند للحرفاء، بعد خصم حصة المصرف باعتباره مضاربا، وتُعد المبالغ المدرجة ضمن هذا البند من حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية وبالتالي تدرج ضمن الودائع الأخرى للحرفاء.

3-4. شهادات المساهمة:

تم إصدار شهادات الزيتونة استنادا لأحكام المادة 370 من مجلة الشركات التجارية. ويتم إدراجها ضمن الأموال الذاتية. تصدر هذه الشهادات في شكل عقود مضاربة، ويتمتع حاملو هذه الشهادات بإيرادات سنوية تتمثل في تسبقة ثابتة وتكملة متغيرة، ويتم احتساب الجزء المتغير في آخر كل سنة من النتائج النهائية للبنك.

يحق للبنك استخدام تقنيات تعديل الأرباح بهدف تحقيق التوازن السنوي في توزيع الأرباح، وذلك عن طريق احتياطي تعديل الأرباح (PER).

4-4. الزكاة:

لا يقوم المصرف حاليا بإخراج الزكاة وذلك لعدم صدور قانون يلزم بإخراجها ولعدم نص النظام الأساسي للمصرف على ذلك ولعدم صدور قرار من الجمعية العمومية أو توكيل من المساهمين بذلك.

يقوم المصرف سنويا باحتساب و بيان مقدار الزكاة الواجبة في السهم وفي مبالغ الحسابات الاستثمارية المطلقة (أصحاب حسابات الاستثمار و التوفير وعقود الاستثمار) و سندات المساهمة، وذلك وفقا للمعيار الشرعي عدد 35 ورأي الهيئة الشرعية.

5-4. القواعد المعتمدة لأخذ الأعباء بعين الاعتبار:

كل الأعباء التي ساهمت في تحقيق المداخل المتعلقة بالسنة المحاسبية، يجب تحديدها واحتسابها في نفس السنة.

بخلاف ذلك، يطبق مبدأ مقابلة الأعباء من خلال حسابات التسوية، التي تستعمل لتوزيع الأعباء و الأرباح عبر الزمن وبطريقة تمكن في كل سنة من احتساب الأعباء والأرباح المتعلقة بنفس الفترة.

4-6. قواعد تقييم الديون :

4-6-1. المخصصات الفردية

يتم تقييم مجموع مستحقات البنك طبقاً لأحكام ومعايير المحاسبة الخاصة بالمؤسسات المالية و حسب منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24، المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 على أساس تاريخ الإقفال وبالنظر إلى الأحداث اللاحقة. يرافق هذا التقييم، تقدير لمجموع الضمانات المخصصة وذلك حسب منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 المتعلق بالقواعد الوقائية.

هذه العمليات تخوّل للمصرف احتساب مبلغ المخصصات اللازمة، مبلغ مخصصات السنة، و مبلغ الأرباح المعلقة. يقع احتساب المخصصات حسب النسب المنصوص عليها بمنشور البنك المركزي التونسي بعد خصم الضمانات المعتمدة

(أ) الضمانات التي تؤخذ بعين الاعتبار:

تعتبر كضمانات قانونية سارية المفعول:

- ◆ الضمانات المؤيدة المتحصل عليها من طرف الدولة التونسية، البنوك وشركات التأمين.
- ◆ الضمانات المؤيدة بالأدوات المالية
- ◆ الضمانات العقارية المسجلة و المرسمة بإدارة الملكية العقارية والممكن تحقيقها في فترة زمنية معقولة
- ◆ الوعود بالرهن للأراضي المقتناة من الوكالة العقارية للسكنى، الوكالة العقارية للصناعة، أو الوكالة العقارية للسياحة.

(ب) النسبة الخاصة بالمخصصات :

يتم تحديد المخصصات على الالتزامات وفقاً لمقتضيات منشور البنك المركزي عدد 24 - 91، الخاص بتقسيم التعهدات، تغطية المخاطر و متابعتها، المنقح بنصوص لاحقة ويحدد الحد الأدنى للمخصصات كآتي :

النسبة المخصصات	الصف
0%	1
20%	2
50%	3
	4

تطبق نسب المخصصات لكل صف، على المخاطر غير المغطاة، (مبلغ الالتزامات بعد طرح الأرباح و قيمة الضمانات المتعلقة بها)

4-6-2. المخصصات العامة

طبقا لمنشور البنك المركزي عدد 24-91 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 المتعلق بتقسيم التعهدات، تغطية المخاطر ورصد الالتزامات، والمنقح بالمنشور 09-2012 المؤرخ في 29 جوان 2012، قام المصرف بتكوين مخصصات عامة تسمى "مخصصات جماعية" لتغطية المخاطر الكامنة على جميع المستحقات العادية والتي تستوجب متابعة خاصة (صنف 0 و 1).

4-6-3. المخصصات العامة

طبقا لمنشور البنك المركزي عدد 12 - 2013 و المؤرخ في 31 ديسمبر 2013، يجب تكوين مخصصات إضافية على الديون ذات الأقدمية في الصنف 4، التي تفوق أو تساوي 3 سنوات لتغطية المخاطر الصافية وفقا للحد الأدنى من النسب التالية:

- ◆ 40% من الديون ذات الأقدمية في الصنف 4 من 3 إلى 5 سنوات
- ◆ 70% من الديون ذات الأقدمية في الصنف 4 من 6 إلى 7 سنوات
- ◆ 100% من الديون ذات الأقدمية ضمنا لصنف 4، تفوق أو تساوي 8 سنوات

تحدد الأقدمية ضمن الصنف 4 على النحو التالي:

$$أ = ب - ت + 1$$

أ: فترة الأقدمية ضمن الصنف 4

ب: سنة إقفالا لحسابات

ت: آخر سنة وقع فيها المرور إلى الصنف 4

تتمثل المخاطر الصافية في الديون على الحرفاء بعد خصم :

- ◆ الأرباح المعلقة
- ◆ الضمانات المتحصل عليها من طرف الدولة التونسية، البنوك وشركات التأمين
- ◆ الضمانات المتمثلة في شكل ودائع وأصول مالية يمكن تحقيقها بدون التأثير على قيمتها.
- ◆ المخصصات المكونة طبقا للفقرة 10 لمنشور البنك المركزي عدد 24 - 91

4-6-4. قيمة الأصول المؤجرة مع الاستخلاص المتعثرة :

تحتسب قيمة الأصول الممنوحة للعملاء عبر «تقنية الإجارة» كضمان لحساب المخصصات الفردية والإضافية و هذا عن طريق التنزيل السنوي على سعر الشراء. يحدد هذا التنزيل تبعا لطبيعة الأصل الممول كما يلي :

الأصول المؤجرة	الخصم السنوي
تجهيزات أساسية	30%
تجهيزات خاصة	40%
بنايات	10%

في المقابل، لا تحتسب قيمة الأصل كضمان لحساب المخصصات الفردية والإضافية في حالة هلاكه أو سرقة.

4-7. قواعد تقييم السندات:

طبقا لأحكام و معايير المحاسبة الخاصة بالمؤسسات المالية و حسب منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991، يتم تقييم السندات على النحو التالي:

◆ يقع تقييم كل سند مساهمة على حدة على أساس سعر السوق بالنسبة للسندات المتداولة ببورصة الأوراق المالية وبناء على القيمة العادلة بالنسبة للسندات غير المدرجة ببورصة الأوراق المالية. من جهة أخرى لا يمكن إستعمال مبدأ المقاصة بين القيمة الزائدة لبعض السندات مع خسائر سندات أخرى.

◆ تؤدي القيمة الناقصة غير المتوقعة الناجمة عن الفرق بين القيمة المحاسبية و قيمة السوق إلى تكوين مخصصات على عكس القيمة الزائدة غير المتوقعة والتي لا يقع أخذها بعين الاعتبار.

◆ يقع تقييم سندات الاستثمار بصفة فردية على أساس سعر السوق بالنسبة للسندات المتداولة ببورصة الأوراق المالية وبناء على القيمة العادلة بالنسبة للسندات غير المدرجة ببورصة الأوراق المالية. تتم معالجة القيمة الزائدة غير المتوقعة على نفس منوال سندات المساهمة ولا تخضع القيمة الناقصة غير المتوقعة لتكوين مخصصات إلا في أحد الحالات التالية:

- ◆ وجود احتمال قوي لعدم احتفاظ المؤسسة بالسندات إلى غاية حلول أجلها
- ◆ وجود أخطار تتعلق باحتمال عجز الجهة المصدرة للسندات عن الوفاء بتعهداتها.

4-8. محفظة الاستخلاص و الحسابات المستحقة بعد الاستخلاص:

تُدرج العناصر التي يتم إدارتها من قبل المصرف لحساب الغير في انتظار الاستخلاص ضمن القوائم المالية. اختار المصرف معالجة هذه العناصر بالمحاسبة باستعمال حسابات خاصة للمواد. يطبق المصرف مبدأ المقاصة بين الحسابات المذكورة لغاية العرض بالقوائم المالية.

4-9. مبدأ أفضلية الجوهر على الشكل:

حتى يتسنى تقديم المعلومة بأمانة للمعاملات وغيرها من الأحداث، من الضروري أن تسجل هذه المعاملات والأحداث الأخرى وتعرض متوافقة مع جوهرها ومع الواقع الاقتصادي وليس وفق شكلها القانوني. وهذا هو الحال بالنسبة لعمليات "المرابحة والإجارة وبيع الخدمات".

4-10. الأصول الثابتة

تدرج الأصول الثابتة بتكلفة الاقتناء ويتم إحتساب الاهتلاك السنوي بالطريقة "المنتظمة أو بالتساوي" وذلك حسب النسب التالية :

نسبة الاستهلاك	الأصول الثابتة
5%	البناءات
10%	التهئية و التركيب
10%	الأثاث و معدات المكاتب
20%	معدات النقل
20%	معدات و تجهيزات اعلامية
4%	حق الانتفاع
33%	برمجيات اعلامية

4-11. معالجة العمليات بالعملة الأجنبية:

يجب أن توجد محاسبة مستقلة لكل عملة بالنسبة للمعاملات بالعملة الأجنبية، ويتم تحويلها طبقاً للعملة المحاسبية المرجعية على أساس متوسط سعر الصرف المتداول بين البنوك في تاريخ الإقفال.

4-12. الضريبة على الأرباح

تحدد النتيجة الجبائية طبقاً لقواعد القانون العامل لبلاد التونسية

4-13. صندوق ضمان الودائع البنكية:

قامت المادة 149 و ما يليها من القانون عدد 48-2016 ل 11 جويلية 2016، الخاص بالبنوك والمؤسسات المالية، بإنشاء صندوق ضمان الودائع البنكية وإلزام المصارف بالإنخراط به وعلاوة على ذلك، قامت المادة 17 من المرسوم رقم 268-2017 المؤرخ في 1 فيفري 2017 المتعلق بوضع قواعد التدخل و تنظيم وتشغيل الصندوق المذكور بتحديد رسم الاشتراك السنوي لكل بنك بنسبة 0.3% من الودائع الجارية في نهاية السنة المحاسبية السابقة.

بالنظر إلى خصوصية الودائع الاستثمارية بمصرف الزيتونة ومن أجل الالتزام بالمعايير المصرفية الإسلامية وتحديد مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، يتحمل أصحاب الحسابات الاستثمارية الرسوم على مساهمات الودائع الاستثمارية في الصندوق عن طريق الإقتطاع من أرباحهم. يتم ادماج هذه الرسوم ضمن البند "أعباء مدينة ومداخل مماثلة" من قائمة النتائج.

بالنسبة إلى المساهمات بالصندوق المتعلقة بالودائع الجارية، يتم ادماج الرسوم بالبند "أعباء الاستغلال العامة" من قائمة النتائج.

5. الإيضاحات المتعلقة بالموازنة :

5-1. الأصول

5-1-1. الخزينة والأموال لدى البنك المركزي، الحسابات الجارية بالبريد و الخزينة العامة للبلاد التونسية
بلغ رصيد هذا البند 266 235 ألف دينار في 2019/12/31 مقابل 233 976 ألف دينار في نهاية سنة 2018، وتفصيله كالآتي

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
21%	8 010	37 977	45 987	الخزينة
12%	24 249	195 954	220 203	البنك المركزي التونسي
0%	0	45	45	الحسابات الجارية بالبريد
14%	32 259	233 976	266 235	

5-1-2. مستحقات على المؤسسات المالية و المصرفية:

بلغ رصيد هذا البند 249 233 ألف دينار في 2019/12/31 مقابل 320 775 ألف دينار في نهاية سنة 2018، وتفصيله كالآتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
17%	-27 721	161 125	133 404	المستحقات على المؤسسات البنكية
27%	-43 821	159 650	115 829	المستحقات على المؤسسات المالية المختصة
22%	-71 542	320 775	249 233	

(أ) بلغ رصيد هذا البند 133 404 ألف دينار في 2019/12/31، يفصل كالتالي

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
-7%	-7 076	99 645	92 569	مضاربة بين البنوك
-18%	-3 954	21 746	17 792	تمويل مرابحة
-41%	-16 144	38 936	22 792	رصيد الحسابات لدى المراسلين NOSTRI
100%	2	2	4	رصيد الحسابات لدى المراسلين LORI
-98%	-496	505	9	مستحقات على مضاربة بين البنوك
-18%	-53	291	238	مستحقات على تمويل مرابحة
-17%	-27 721	161 125	133 404	

(ب) بلغ رصيد هذا البند، في آخر سنة 2019، 115 829 ألف دينار و يفصل كالتالي

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
-28%	-44 000	159 000	115 000	شهادات الإيجار المالي
100%	1	0	1	المؤسسات المالية
27%	178	650	828	مستحقات على المؤسسات المالية
-27%	-43 821	159 650	115 829	

تتوزع المستحقات على المؤسسات المصرفية و المالية حسب المدة المتبقية كما يلي :

المجموع	اكثر من 5 سنوات	من سنة 5 حتى سنوات	من 6 أشهر حتى سنة	من 3 أشهر حتى 6 أشهر	حتى 3 أشهر	
115 000	0	0	0	0	115 000	شهادات الإيجار المالي
1	0	0	0	0	1	المؤسسات المالية
92 569	0	0	9 428	0	83 141	مضاربة بين البنوك
22 792	0	0	0	0	22 792	رصيد الحسابات لدى المراسلين NOSTRI
4	0	0	0	0	4	رصيد الحسابات لدى المراسلين LORI
17 792	0	13 839	1 977	988	988	تمويل مرابحة
1 075	0	0	0	0	1 075	المستحقات على المؤسسات البنكيّة والمالية
249 233	0	13 839	11 405	988	223 001	المجموع

3-1-5. مستحقات على المؤسسات المالية و المصرفية:

بلغ رصيد هذا البند 3 136 499 ألف دينار في 2019/12/31 مقابل 2 476 660 ألف دينار في نهاية سنة 2018 ، وتفصيله كالاتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
21%	403 207	1 932 518	2 335 725	محفظة المرباحة (أ)
4%	95	2 302	2 397	بيع خدمات (ب)
663%	56 978	8 600	65 578	تمويل بالوكالة بالإستثمار
12%	262	2 223	2 485	حسابات جارية مدينة (ج)
33%	131 599	400 042	531 641	محفظة الإجارة
34%	39 950	116 195	156 145	تمويلات أخرى للحرفاء (د)
73%	20 028	27 408	47 436	تسوية وإعادة جدولة بدون زيادة مقابل الزمن
57%	17 942	31 714	49 656	مستحقات على الحرفاء
27%	670 061	2 521 002	3 191 063	المجموع الخام
32%	-5 800	-17 921	-23 721	مخصصات على ديون مشكوك في تحصيلها
11%	-1 341	-12 000	-13 341	مخصصات جماعية
12%	-1 102	-9 057	-10 159	مخصصات إضافية
37%	-1 979	-5 364	-7 343	أرباح معلقة
27%	659 839	2 476 660	3 136 499	المجموع الصافي

تتوزع المستحقات على الحرفاء حسب المدة المتبقية كما يلي :

المجموع	أكثر من 5 سنوات	أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	من 6 أشهر حتى سنة	أكثر من 3 أشهر وأقل من 6 أشهر	حتى 3 أشهر	
2 982 777	598 660	1 128 798	338 984	388 304	528 031	محفظة تمويلات (المرباحة، بيع خدمات والإجارة...)
2 485	0	0	0	0	2 485	حسابات جارية مدينة
156 145	6 160	26 964	5 813	3 497	113 711	تمويلات أخرى للحرفاء
49 656	0	10 658	6 934	9 137	22 927	مستحقات على الحرفاء
3 191 063	604 820	1 166 420	351 731	400 938	667 154	المجموع

(أ) محفظة المرباحة

تسجل مجموعة العمليات المتعلقة بتمويلات قصيرة المدى، طويلة ومتوسطة المدى الممنوحة للحرفاء.

(ب) بيع خدمات

تسجل مجموعة العمليات المتعلقة بتمويلات الخدمات قصيرة ومتوسطة المدى الممنوحة للحرفاء.

(ج) حسابات جارية مدينة

يمثل هذا البند الحسابات المدينة غير المنتجة للأرباح للحرفاء العاديين. لا يعطى هذا الامتياز للحرفاء إلا بعد موافقة الإدارة العامة.

(د) تمويلات أخرى للرفاء
بلغ رصيد هذا البند 156 145 في 2019/12/31، وهو كالتالي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%35	34 196	98 557	132 753	مجموع الديون المشكوك في تحصيلها (أ)
%33	5 754	17 638	23 392	الديون غير المستخلصة
%34	39 950	116 195	156 145	

(أ) تنقسم المخصصات على الديون المشكوك في تحصيلها حسب طبيعة التصنيف كالتالي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%18	3 204	17 944	21 148	الديون غير المؤكدة (ديون مصنفة 2)
%64	15 632	24 373	40 005	الديون المتعثرة (ديون مصنفة 3)
%27	15 360	56 240	71 600	الديون المشكوك فيها (ديون مصنفة 4)
%35	34 196	98 557	132 753	

إعادة ترتيب مجموعة المخصصات للسنة 2019، وتفصيلها كالتالي :

المخصصات	المخزون في 31/12/2018	مخصصات 2019	إسترجاعات على مخصصات 2019	المخزون في 2019/12/31
مخصصات على ديون مشكوك في تحصيلها	17 921	10 044	(4 244)	23 721
مخصصات إضافية	9 057	3 084	(1 982)	159 10
مخصصات جماعية	12 000	1 341	-	13 341
المجموع	38 978	14 469	(6 226)	47 221

5-1-4. محفظة السندات التجارية

منذ 2014/04/21، يحتفظ البنك بأوراق مالية "FCP Al Kawthar" بقيمة محاسبية تساوي 10 ألف دينار في 2019/12/30، تم تحويل هذه الأوراق المالية إلى الأوراق المالية في محفظة الاستثمار.

5-1-5. محفظة الاستثمار

بلغ رصيد هذا البند 198 49 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 773 31 ألف دينار في نهاية سنة 2018، و يفصل كالتالي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%62	18 510	29 703	48 213	سندات المساهمة (أ)
%-33	-68	203	135	القرض الوطني (بدون فوائد)
%0	0	2 000	2 000	سندات المساهمة المقتناة (Wifak Bank)
%-100	-17	17	0	مستحقات متعلقة بمحفظة الإستثمار
%58	18 425	31 923	50 348	المجموع الخام
%667	-1 000	-150	-1 150	مخصصات على محفظة الإستثمار
%55	17 425	31 773	49 198	المجموع الصافي

(أ) محفظة الاستثمارات تفصل كالتالي:

سندات المساهمة	إجمالي القيمة عند 2019/12/31	اقتناء / تفويت	بيع	تحويل	إجمالي القيمة عند 2019/12/31	حصة في رأس المال
المشاركة في المؤسسات المرتبطة	0	13 499	0	0	13 499	0
ZITOUNA MOUCHARAKA	0	13 000	0	0	13 000	%86,67
Zitouna capital	0	499	0	0	499	%99,88
المشاركة في المؤسسات الفرعية	4 500	3 000	0	0	7 500	0
Zitouna Takaful	4 500	3 000	0	0	7 500	%30,00
المساهمات الأخرى	25 204	2 000	0	10	27 214	0
Zitouna Tamkeen	5 000	0	0	0	5 000	%25,00
CARTHAGO SANITAIRE	5 000	0	0	0	5 000	%8,33
CLSB	3 000	2 000	0	0	5 000	%5,83
GREEN LABEL OIL	3 000	0	0	0	3 000	%4,23
شركة PROINJECT	3 000	0	0	0	3 000	%4,68
شركة UNIPACK	3 000	0	0	0	3 000	%3,38
شركة BRIQUERIE BIR MCHERGA	2 000	0	0	0	2 000	%2,96
TDF III	1 000	0	0	0	1 000	%5,00
زيتونة LLD	150	0	0	0	150	%30,00
SIBTEL	53	0	0	0	53	%1,06
FCP الكوثر	0	0	0	10	10	%10,00
APTBEF	1	0	0	0	1	%0,10
المجموع العام	29 703	18 499	0	10	48 213	

5-1-6. محفظة الاستثمار

بلغ رصيد هذا البند 83 811 ألف دينار في 2019/12/31 مقابل 76 480 ألف دينار في نهاية سنة 2018، و يفصل كالتالي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
				الأصول الثابتة غير المادية
%6	514	8 783	9 297	برمجيات
%13	335	2 638	2 973	حقوق الاستعمال
%0	0	130	130	الأصل التجاري
%50	510	1 030	1 540	برمجيات في طور الإنتاج
%11	1 359	12 581	13 940	مجموع الأصول الثابتة غير المادية
				الأصول الثابتة المادية
%33	3 957	11 937	15 894	الأراضي
%9	3 257	36 765	40 022	البناءات
%14	5 226	36 191	41 417	ديكورات و تحسينات عقارية
%5	133	2 557	2 690	وسائل النقل
%11	752	6 741	7 493	تجهيزات المكاتب
%11	527	4 813	5 340	أجهزة الحاسب الآلي
%18	2 706	14 730	17 436	معدات الإعلامية
%29	324	1 116	1 440	معدات أخرى
%-29	-464	1 593	1 129	بناءات في طور الإنجاز
%-76	-148	194	46	ديكورات و تحسينات عقارية في طور الإنجاز
%14	16 270	116 637	132 907	مجموع الأصول الثابتة المادية
%11	17 629	129 218	146 847	القيمة الإجمالية للأصول الثابتة
%9	-796	-8 458	-9 254	استهلاكات الأصول الثابتة غير المادية
%21	-9 465	-44 280	-53 745	استهلاكات الأصول الثابتة المادية
%-100	-11	0	-11	مخصصات على انخفاض قيمة الأصول الثابتة غير المادية
%-100	-26	0	-26	مخصصات على انخفاض قيمة الأصول الثابتة المادية
%10	7 331	76 480	83 811	المجموع الصافي للأصول الثابتة في نهاية الفترة

فيما يلي التغييرات المفصلة في الأصول الثابتة خلال السنة المالية 2019:

مجموع	برمجيات في طور الإنتاج	الأصل التجاري	حقوق الاستعمال	برمجيات	سندات المساهمة
					تكلفة الشراء
12 581	1 030	130	2 638	8 783	في بداية السنة المالية (a)
1 359	725	0	335	299	شراءات
0	(215)	0	0	215	تحويلات
0	0	0	0	0	تفويطات
13 940	1 540	130	2 973	9 297	في نهاية السنة المالية (1)
					استهلاك
8 458	-	23	650	7 785	في بداية السنة المالية (b)
796	-	7	113	676	مخصصات السنة المالية
0	-	0	0	0	التعديلات على التفويطات
9 254	-	30	763	8 461	في نهاية السنة المالية (2)
					مخصصات على انخفاض قيمة
-	-	-	-	-	+ في بداية السنة المالية (c)
-	11	-	-	-	مخصصات السنة المالية
-	11	-	-	-	استرجاعات السنة المالية
-	-	-	-	-	في نهاية السنة المالية (3)
4 675	1 529	100	2 210	836	القيمة المحاسبية الصافية في 2019/12/31 [(1)-(2)-(3)]
4 123	1 030	107	1 988	998	القيمة المحاسبية الصافية في 2018/12/31 [(a)-(b)-(c)]

وسائل النقل	ديكورات وتحسينات عقارية	البناءات	الأراضي	سندات المساهمة
تخلفه الشراء				
2 557	36 191	36 765	11 937	في بداية السنة المالية (a)
261	5 243	2 379	0	إقتناءات
0	14	33	0	± تحويلات
0	0	845	3 957	± إعادة تصنيف
(128)	(31)	0	0	- تفويطات
2 690	41 417	40 022	15 894	في نهاية السنة المالية (1)
استهلاك				
1 812	13 860	12 473	-	في بداية السنة المالية (b)
429	3 818	2 053	-	مخصصات السنة المالية +
(128)	(23)	0	-	التعديلات على التفويطات -
2 113	17 655	14 526	-	في نهاية السنة المالية (2)
مخصصات الإستهلاك				
-	-	-	-	+ في بداية السنة المالية (c)
-	-	-	-	مخصصات السنة المالية +
-	-	-	-	استعادات السنة المالية -
-	-	-	-	في نهاية السنة المالية (3)
577	23 762	25 496	15 894	القيمة المحاسبية الصافية في 2019/12/31 [(3)-(2)-(1)]
745	22 331	24 292	11 937	القيمة المحاسبية الصافية في 2018/12/31 [(a)-(b)-(c)]

مجموع	ديكورات وتحسينات عقارية في طور الإنجاز	بناءات في طور الإنجاز	معدات أخرى	معدات الإعلامية	أجهزة الحاسب الآلي	تجهيزات المكاتب
116 637	194	1 593	1 116	14 730	4 813	6 741
12 818	27	443	325	2 731	527	882
0	(14)	(33)	0	0	0	0
3 767	(161)	(874)	0	0	0	0
(315)	0	0	(1)	(25)	0	(130)
132 907	46	1 129	1 440	17 436	5 340	7 493
44 280	-	-	330	9 297	3 428	3 080
9 735	-	-	62	2 117	560	696
(270)	-	-	(1)	(26)	0	(92)
53 745	-	-	391	11 388	3 988	3 684
-	-	-	-	-	-	-
26	25	1	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
26	25	1	-	-	-	-
79 136	21	1 128	1 049	6 048	1 352	3 809
72 357	194	1 593	786	5 433	1 385	3 661

5-1-7. محفظة الاستثمار

بلغ رصيد هذا البند 158 155 ألف دينار في 2019/12/31 مقابل 146 143 ألف دينار في نهاية سنة 2018، كالآتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%-49	-6 622	13 378	6 756	مدينون مختلفون (أ)
%-13	-5 236	41 741	36 505	الأصول المكتسبة في إطار عمليات التمويل (ب)
%34	29 291	85 396	114 687	حسابات تحت التسوية (ج)
%-36	-92	257	165	أصول معدومة القيمة (د)
%602	512	85	597	حسابات بين المقر الرئيسي و الفروع
%-100	-5 286	5 286	0	أصول مسترجعة معدة للبيع (هـ)
%9	12 567	146 143	158 710	القيمة الإجمالية للأصول الأخرى
%-100	-555	0	-555	مخصصات على الأصول الأخرى
%8	12 012	146 143	158 155	صافي القيم في نهاية الفترة

(أ) بند المدينون المختلفون يفسر كالآتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%1	1	66	67	الودائع والضمانات المقدمة من طرف المصرف
%0	0	1	1	التسبقة على طلبات التوريد
%-35	-34	98	64	الخصم من المورد
%-100	-3 494	3 494	0	الضريبة على القيمة المضافة القابلة للخصم
%-100	-3 033	3 033	0	التسبقة على ضريبة الشركات
%-1	-62	6 686	6 624	مدينون آخرون مختلفون
%-49	-6 622	13 378	6 756	

(ب) الأصول المقتناة في إطار عمليات التمويل

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%-43	-12 640	29 380	16 740	إقتناءات مرابحة
%61	7 475	12 228	19 703	إقتناءات إجارة
%-53	-71	133	62	إقتناءات في إطار بيع خدمات
%-13	-5 237	41 741	36 505	

(ج) بند حسابات تحت التسوية يفسر كالآتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%52	9 612	18 610	28 222	مبالغ مدينة تحت التسوية و مبالغ أخرى
%28	16 776	59 782 ^(*)	76 558	مزودو المراجعة
%67	2 478	3 687 ^(*)	6 165	مزودو الإجارة
%12	384	3 317	3 701	أعباء مدفوعة أو مسجلة مسبقاً
%100	41	0	41	حسابات لتعديل العملة الصعبة
%34	29 291	85 396	114 687	

(د) بند الأصول معدومة القيمة يفسر كالآتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%100	-37	37	0	أعباء للتقسيم على عدة سنوات محاسبية
%-25	-55	220	165	مصاريف إصدار سندات المساهمة
%-36	-92	257	165	

(هـ) بعد الفسخ القضائي لعقود التمويل، تم تصنيف الأصول المسترجعة ضمن أصول مسترجعة معدة للبيع. يتم التعامل مع هذه الأصول وفقاً لمعايير IFRS المتعلقة بالأصول غير المتداولة المحتجزة بهدف البيع والأنشطة المتوقفة.

إعتباراً من 2019/12/31، تم إعادة تصنيف هذه الأصول إلى أصول ثابتة للبنك لأن بيعها لم يعد محتملاً بدرجة كبيرة وبالتالي معايير تصنيفها كأصول مسترجعة معدة للبيع لم يعد ممكناً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية IFRS 5

5-2. الخصوم :

5-2-1. البنك المركزي، مراكز الشيكات البريدية

بلغ رصيد هذا العنوان 41 191 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019، وهو كالتالي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
100%	41 000	0	41 000	وكالة بالاستثمار (أ)
100%	191	0	191	الديون المتعلقة بوكالة بالاستثمار
100%	41 191	0	41 191	

(أ) بند المدينون المختلفون يفسر كالتالي:

5-2-2. ودائع وأموال المؤسسات المصرفية والمالية

بلغ رصيد هذا البند 17 746 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 17 480 ألف دينار في نهاية سنة 2018، وهو كالتالي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
99-%	-12 703	12 862	159	ودائع وديون البنوك (أ)
281%	12 969	4 618	17 587	ودائع وديون المؤسسات المالية (ب)
2%	266	17 480	17 746	

(أ) بلغ رصيد هذا البند 159 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019، وهو كالتالي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
100%	158	0	158	حسابات المراسلين " NOSTRI "
100%	1	0	1	حسابات المراسلين " LORI "
100-%	-12 800	12 800	0	المضاربة ما بين المصارف
100-%	-62	62	0	ديون متعلقة على المضاربة بين البنوك
99-%	-12 703	12 862	159	

(ب) بلغ رصيد هذا البند 17 587 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019، وهو كالتالي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
83%	1 948	2 359	4 307	ودائع المؤسسات المالية
483%	10 697	2 214	12 911	حسابات ودائع استثمارية
720%	324	45	369	ديون متعلقة على حسابات الودائع الاستثمارية
281%	12 969	4 618	17 587	

تنقسم ودائع المؤسسات المالية حسب المدة المتبقية كما يلي

المجموع	أكثر من 5 سنوات	أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	من 6 أشهر حتى سنة	أكثر من 3 أشهر وأقل من 6 أشهر	حتى 3 أشهر	
158	0	0	0	0	158	حسابات المراسلين "NOSTRI"
1	0	0	0	0	1	حسابات المراسلين "LORI"
0	0	0	0	0	0	المضاربة ما بين المصارف
4 307	0	0	0	0	4 307	ودائع المؤسسات المالية
12 911	0	0	0	5 000	7 911	حسابات ودائع استثمارية
369	0	0	0	122	247	الديون المتعلقة
17746	0	0	0	5 122	12 624	المجموع

5-2-3. ودائع و أموال الحرفاء

بلغ رصيد هذا البند 3 368 247 ألف دينار في 2019/12/31 مقابل 2 828 870 ألف دينار في نهاية سنة 2018، وهو كالآتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%15	121 667	803 321	924 988	الحسابات الجارية (أ)
%16	229 295	1 437 991	1 667 286	حسابات الادخار (ب)
%38	130 412	345 610	476 022	إيرادات على منتجات أخرى (ج)
%24	34 907	147 013	181 920	حسابات ودائع استثمارية (د)
%19	15 859	85 337	101 196	ودائع أخرى (هـ)
%75	7 237	9 598	16 835	ديون متعلقة بالحرفاء
%19	539 377	2 828 870	3 368 247	

تنقسم ودائع المؤسسات المالية حسب المدة المتبقية كما يلي

المجموع	أكثر من 5 سنوات	أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	من 6 أشهر حتى سنة	أكثر من 3 أشهر وأقل من 6 أشهر	حتى 3 أشهر	
924 988	0	178 870	332 186	275 184	138 748	الحسابات الجارية ^(أ)
1 667 286	326 788	873 658	300 111	166 729	0	حسابات الادخار ^(أ)
476 022	1 514	22 275	122 618	145 809	183 806	إيرادات على منتجات أخرى
181 920	0	26 197	61 125	58 214	36 384	حسابات ودائع استثمارية ^(أ)
101 196	0	7 690	21 656	41 491	30 359	ودائع أخرى ^(أ)
16 835	0	0	2 865	4 996	8 974	ديون متعلقة بالحرفاء
3 368 247	328 302	1 108 690	840 561	692 423	398 271	المجموع

^(أ) استنادا إلى إفتراضات الاستقرار الداخلي

(أ) تمثل الحسابات الجارية بالدينار و الحسابات المقننة غير المنتجة و تفصل كآلاتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%29	57 375	201 051	258 426	حسابات جارية للأشخاص المعنويين
%17	57 044	329 716	386 760	حسابات جارية للأشخاص الطبيعيين
%3	8 096	268 144	276 240	حسابات مقننة بالعملة الأجنبية
%-19	-848	4 410	3 562	حسابات مقننة بالدينار
%15	121 667	803 321	924 988	

تركيبة الودائع حسب مجال نشاط الحرفاء تفصل كآلاتي :

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%0	1	453	454	مؤسّسات التأمين
%91	83	91	174	المؤسّسات العمومية
%29	57 406	200 465	257 871	حرفاء تجاريون آخرون
%3	7 254	272 547	279 801	حسابات لأشخاص غير مقيمين
%17	56 923	329 765	386 688	حسابات الأفراد
%15	121 667	803 321	924 988	

(ب) حسابات الادخار تفصل كآلاتي :

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%16	229 290	1 437 961	1 667 251	حسابات التوفير
%17	5	30	35	حسابات التوفير البريدي
%16	229 295	1 437 991	1 667 286	

(ج) حساب هذا البند يفصل كآلاتي :

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%38	110 471	288 891	399 362	عقود الإستثمار الموجهة
%35	19 941	56 719	76 660	عقود الإستثمار المطلقة
%38	130 412	345 610	476 022	

(د) حسابات ودائع استثمارية تمثل حسابات استثمارية للمؤسسات والحسابات المقننة (حسابات بالعملة الأجنبية وحسابات بالدينار القابل للتحويل) :

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%25	22 439	89 715	112 154	حسابات استثمارية للمؤسسات
%56	3 662	6 536	10 198	حسابات بالدينار قابلة للتحويل
%17	8 806	50 762	59 568	حسابات بالعملة الأجنبية
%24	34 907	147 013	181 920	

(هـ) حساب هذا البند يفصل كآلاتي :

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%-9	-2 727	28 908	26 181	حسابات غير متاحة
%81	8 850	10 956	19 806	احتياطات لتعديل الأرباح
%100	100	0	100	احتياطي مخاطر الاستثمار
%1	43	5 863	5 906	هامش الجدية ^(١)
%24	9 593	39 610	49 203	مخصصات أخرى مسندة للحرفاء
% 19	15 859	85 337	101 196	

4-2-5. التمويلات والموارد الخصوصية

يتكون رصيد هذا البند من تمويلات من مصرف مقيم بمبلغ 1 953 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 2 760 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 و يفصل كآتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
-29%	-803	2 745	1 942	التمويلات والموارد الخصوصية
-27%	-4	15	11	أعباء مالية للدفع بموجب التمويلات والموارد الخصوصية
-29%	-807	2 760	1 953	

5-2-5. التمويلات والموارد الخصوصية

يبلغ رصيد هذا البند 168 450 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 170 854 ألف دينار في 31/12/2018 و يفصل كآتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
-1%	-960	75 408	74 448	حسابات تحت التسوية (أ)
-5%	-4 689	85 925	81 236	دائنون مختلفون (ب)
0%	10	6 405	6 415	مبالغ مستحقة بعد الاستخلاص (ج)
104%	3 235	3 114	6 349	مخصص مجابهة المخاطر المصرفية العامة (د)
0%	0	2	2	مخصصات على ديون مشكوك في تحصيلها خارج الموازنة
-1%	-2 404	170 854	168 450	

(أ) حسابات تحت التسوية تفصل كآتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
34%	2 814	8 238	11 052	أعباء للدفع
436%	855	196	1 051	أعباء للدفع على سندات المساهمة
46%	31	68	99	الأرباح المسجلة مسبقا
-22%	-7 160	32 063	24 903	أرصدة دائنة تحت التسوية و مبالغ أخرى
7%	2 553	34 790	37 343	مبالغ مقاصة مستحقة
100%	-53	53	0	حساب تعديل العملة
-1%	-960	75 408	74 448	

هامش الجدية هو المبلغ المدفوع من قبل الحريف بناء على طلب من البنك ، للتحقق من جدية تنفيذ الالتزام لشراء او تأجير الممتلكات الخاضعة لتمويل و ضمان أنه يمكن ان يعوض عن الضرر الحقيقي في صورة عدم الإنتهاء من العملية.

(ب) دائنون مختلفون تفصل كآلاتي :

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%-28	-10 581	37 631	27 050	مزودو المراجعة
%50	8 164	16 453	24 617	مزودو الإجارة
%-60	-86	143	57	مزودو الخدمات
%126	867	686	1 553	صندوق ضمان الودائع البنكية
%1	67	5 979	6 046	مزودون آخرون
%-2	-85	5 323	5 238	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
%-19	-2 911	15 553	12 642	الضرائب و الأداءات
%-3	-124	4 157	4 033	دائنون آخرون
%-5	-4 689	85 925	81 236	

(ج) الحسابات المستحقة بعد الاستخلاص :

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%-18	-123 801	684 495	560 694	حسابات مستحقة الدفع بعد الاستخلاص
%-18	123 811	-678 090	-554 279	محفظة الاستخلاص
%0	10	6 405	6 415	

(د) يفصل بند المخصصات كآلاتي :

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%4	35	857	892	مخصصات على الدولة و الهيئات الاجتماعية
%142	3 200	2 257	5 457	مخصصات على الدائنين الآخرين
%104	3 235	3 114	6 349	

خضع المصرف خلال سنة 2019 إلى مراجعة جبائية معمقة شملت الضريبة على الشركات، الاقساط الاحتياطية، الأداء على القيمة المضافة، الخصم من المورد، الأداء على التكوين المهن، المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء، المعلوم على المؤسسات ومعلوم التسجيل، للفترة من 01 جانفي 2015 إلى 31 ديسمبر 2018.

تم الاعلام بنتائج المراجعة الجبائية في 20 ديسمبر 2019، والذي يظهر تعديل ضريبي بقيمة 768, 16 187 600 دينار قام المصرف بالرد كتابيا على نتائج المراجعة الجبائية وفقاً لأحكام الفصلين 44 و 45 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية. كما قام بتكوين مخصصات بمبلغ 5,457 ألف دينار لتغطية المخاطر المحتملة.

في إطار عدم الحصول على إجابة من طرف الإدارة الجبائية إلى حدود تحرير هذا تقرير، لا يمكن تحديد التأثير النهائي لهذه المراجعة.

3-5. الأموال الذاتية

يبلغ رأس المال 751 367 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 و المتكون من 175 367 232 سهم بقيمة 1 دينار.

و بلغ مجموع الأموال الذاتية للمصرف قبل توزيع النتيجة 345 544 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 265 853 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 و يفصل كآلاتي:

البنود	رأس المال المحرر	منح اصدار	احتياطات قانونية	احتياطات الاستثمار	رؤوس أموال أخرى	مبلغ مرحل من جديد	نتيجة السنة	مجموع
الرصيد في 2017/12/31	120 000	28 500	337	5 000	75 000	1 408	19 974	250 219
الترفيه في رأس المال	0	0	0	0	0	0	0	0
الاحتياطات	0	0	1 069	15 000	0	-16 069	0	0
المبلغ المرحل من جديد	0	0	0	0	0	19 974	-19 974	0
نتيجة السنة	0	0	0	0	0	0	15 634	15 634
الرصيد في 2018/12/31	120 000	28 500	1 406	20 000	75 000	5 313	15 634	265 853
الترفيه في رأس المال	55 367	0	0	0	0	0	0	55 367
الاحتياطات	0	0	1 048	15 000	0	-16 048	0	0
المبلغ المرحل من جديد	0	0	0	0	0	15 634	-15 634	0
نتيجة السنة	0	0	0	0	0	0	24 324	24 324
الرصيد في 2019/12/31	175 367	28 500	2 454	35 000	75 000	4 899	24 324	345 544

6. تقسيم الأصول والخصوم طبقا للمدة المتبقية :

أصول و خصوم المصرف المختومة في 31 ديسمبر 2019 تفصيلها كآآتي:

الأصول	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 6 أشهر	من 6 أشهر حتى سنة	من سنة حتى 5 سنوات	اكثر من 5 سنوات	المجموع
الخزينة والأموال لدى البنك المركزي، الحسابات الجارية بالبريد و الخزينة العامة للبلاد التونسية	266 235	0	0	0	0	266 235
مستحقات على المؤسسات المصرفية و المالية	223 001	988	11 405	13 839	0	249 233
تسهيلات للحرفاء	612 590	400 938	351 731	1 166 420	604 820	3 136 499
محفظة السندات التجارية	0	0	0	0	0	0
محفظة الاستثمار	0	68	1 000	9 567	38 563	49 198
أصول ثابتة	2 586	2 689	5 142	29 174	44 220	83 811
أصول أخرى	158 004	14	28	109	0	158 155
مجموع الأصول	1 262 416	404 697	369 306	1 219 109	687 603	3 943 131
الخصوم						
البنك المركزي والحسابات الجارية بالبريد	0	41 191	0	0	0	41 191
ودائع وأموال المؤسسات المصرفية والمالية	12 624	5 122	0	0	0	17 746
ودائع و أموال الحرفاء	398 271	692 423	840 561	1 108 690	328 302	3 368 247
التمويلات و موارد خصوصية	220	213	438	1 082	0	1 953
خصوم أخرى	166 902	1 548	0	0	0	168 450
الأموال الذاتية	0	0	0	0	270 544	270 544
سندات المساهمة	0	0	0	0	75 000	75 000
مجموع الخصوم	578 017	740 497	840 999	1 109 772	673 846	3 943 131
الوضعية الصافية	684 399	-335 800	-471 693	109 337	13 757	0

7. الإيضاحات المتعلقة بالتعهدات الخارجية للموازنة

7-1. الضمانات والكفالات المقدمة

يبلغ رصيد هذا البند 731 55 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 684 48 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 و يفصل كالاتي

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
-33%	-820	2 480	1 660	لغائدة الحرفاء الضمانات الصادرة ^(*)
12%	3 894	33 449	37 343	ضمانات على الصفقات
31%	3 973	12 755	16 728	ضمانات أخرى
14%	7 047	48 684	55 731	

بيانات تم إعادة صياغتها لأغراض المقارنة^(*)

7-2. الاعتمادات المستندية

يبلغ رصيد هذا البند 71 334 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 56 418 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 و يفصل كالاتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
-73%	-33 862	46 396	12 534	فتح إعتمادات مستندية
487%	48 778	10 022	58 800	الموافقة على الدفع المتعلق بتمويل التجارة الخارجية
26%	14 916	56 418	71 334	

7-3. تعهدات التمويل المقدمة

تتمثل في موافقة التمويل التي يتعهد بها المصرف لحرفائه وتبلغ 602 332 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019

7-4. الضمانات المقبولة

تبلغ الضمانات المقبولة 824 505 ألف دينار في 2019/12/31 مقابل 449 609 ألف دينار في 2018/12/31 وتفصل كالاتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
-100%	-20 000	20 000	0	ضمانات مقبولة على بنوك
704%	109 363	15 538	124 901	ضمانات مقبولة على الدولة
22%	125 693	573 911	699 604	ضمانات مقبولة على الحرفاء
35%	215 056	609 449	824 505	

5-7. الضمانات المقبولة

تتمثل العمليات بالعملة الأجنبية، المدونة خارج الموازنة، في عمليات بيع و شراء العملة نقدا، وتفصيلها في تاريخ 31 ديسمبر 2019 على النحو التالي: كالآتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
-57%	-3 095	5 442	2 347	عمليات الشراء بالحاضر
232%	4 770	2 060	6 830	عمليات البيع بالحاضر
22%	1 675	7 502	9 177	

8. الإيضاحات المتعلقة بقائمة النتائج

1-8. الأرباح و المداخل المماثلة

بلغ رصيد هذا البند 256 387 ألف دينار في 2019/12/31 مقابل 198 278 ألف دينار في نهاية سنة 2018، وهو كالآتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
22%	4 342	19 837	24 179	أرباح على عمليات الخزينة بين البنوك (أ)
31%	53 801	175 207	229 008	أرباح على عمليات التمويل (ب)
-1%	-34	3 234	3 200	مداخل مماثلة (ج)
29%	58 109	198 278	256 387	

(أ) الأرباح على عمليات الخزينة بين البنوك تفصل كالآتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
97%	3 181	3 289	6 470	أرباح على عمليات المضاربة بين البنوك
9%	1 418	15 027	16 445	أرباح على شهادات الإيجار
-17%	-257	1 521	1 264	أرباح على تمويلات بالمرابحة
22%	4 342	19 837	24 179	

(ب) الأرباح على عمليات التمويل تفصل كآلاتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%28	40 061	141 351	181 412	أرباح على عمليات المراقبة
%39	12 899	33 066	45 965	أرباح على عمليات تمويل الإجارة
%27	54	202	256	أرباح على عمليات بيع خدمات
%134	787	588	1 375	أرباح على عمليات تمويل وكالة بالإستثمار
%31	53 801	175 207	229 008	

(ج) المداخل المماثلة مكونة من عمولات على ضمانات و موافقات بنكية

8-2. عمولات دائنة

بلغ رصيد هذا البند 42 465 ألف دينار في 2019/12/31 مقابل 37 083 ألف دينار في نهاية سنة 2018، وهو كآلاتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%17	1 617	9 671	11 288	عمولات على عمليات بنكية
%27	438	1 644	2 082	عمولات على عمليات بنوك تأمين
%100	43	0	43	عمولات متعلقة بمعاملات الأوراق المالية
%4	302	7 637	7 939	عمولات على مسك الحسابات
%29	643	2 234	2 877	عمولات على عمليات التجارة الدولية
%27	1 204	4 514	5 718	عمولات على العمليات المصرفية الإلكترونية
%31	196	636	832	عمولات على عمليات المعلوماتية
%9	939	10 747	11 685	عمولات على التمويل
%15	5 382	37 083	42 465	

8-3. مرابيح محفظة السندات التجارية و العمليات المالية

بلغ رصيد هذا البند 16 262 ألف دينار في 2019/12/31 مقابل 17 083 ألف دينار في نهاية سنة 2018، وهو كآلاتي :

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%3	760	25 318	26 078	أرباح على عمليات الصرف
%19	-1 581	-8 235	-9 816	خسائر على عمليات الصرف
%-5	-821	17 083	16 262	

4-8. الدخل من حافطة الإستثمار

بلغ رصيد هذا البند 268 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019، وهو كالآتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%136	98	72	170	المنتجات التي يتم الحصول عليها من الأوراق المالية
%100	98	0	98	الأرباح الموزعة التي تم تلقيها على الأوراق المالية
%272	196	72	268	

5-8. أعباء مدينة و أعباء مماثلة

بلغ رصيد هذا البند 141 983 ألف دينار في 2019/12/31 مقابل 109 661 ألف دينار في نهاية سنة 2018، وهو كالآتي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%46	720	1 578	2 298	أعباء عمليات الخزينة ما بين البنوك
%100	1 890	0	1 890	اعباء على عمليات مع البنك المركزي
%28	28 857	103 271	132 128	أعباء على ودائع الحرفاء (أ)
%18	855	4 757	5 612	أعباء على سندات المساهمة
%0	0	55	55	امتصاص مصاريف إصدار سندات المساهمة
%30	32 322	109 661	141 983	

(أ) يتم احتساب الأعباء على ودائع الحرفاء وفقا لسياسة تقاسم الأرباح والخسائر التي أقرتها الهيئة الشرعية والتي تدمج المساهمة في صندوق ضمان الودائع البنكية التي يتحملها المودعون، وهذا الرصيد يفصل على النحو التالي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%25	1 362	5 542	6 904	حسابات الاستثمار(1)
%17	12 478	75 543	88 021	حسابات التوفير(2)
%18	699	3 783	4 482	عقود الاستثمار المطلق (3)
%78	14 318	18 403	32 721	عقود الاستثمار الموجه
%28	28 857	103 271	132 128	

(1) تتكون حسابات الاستثمار من حسابات استثمار المؤسسات وحسابات الاستثمار المقننة بالعملة الأجنبية وبالدينار القابل للتحويل.

(2) تتمثل حسابات التوفير في حسابات ادخار ذات صبغة خاصة تعتمد على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر.

(3) تتمثل عقود الاستثمار في سندات استثمار للحرفاء لمدة تتجاوز 3 أشهر و تعتمد على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر.

تتبع مؤشرات الأرباح العائدة إلى حسابات الاستثمار، حسابات التوفير وعقود الاستثمار، والمتأتية من تقاسم أرباح التمويلات والاستثمار كما يلي:

طبيعة الودائع	نسبة الربح سنة 2019
حسابات استثمار المؤسسات	2,01%
حسابات خاص بالدينار قابلة للتحويل	5,69%
حسابات أجنبية بالدينار قابلة للتحويل	5,72%
حساب PPR بالدينار القابلة للتحويل	5,71%
حسابات التوفير	5,00%
عقود الإستثمار: مدة الاستحقاق من 3 أشهر إلى 6 أشهر	6,81%
عقود الإستثمار: مدة الاستحقاق من 6 أشهر إلى 12 شهر	7,32%
عقود الإستثمار: مدة الاستحقاق من 12 شهر إلى 24 شهر	7,82%
عقود الإستثمار: مدة الاستحقاق تفوق 24 شهر	8,31%

6-8. مخصصات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات والعناصر خارج الموازنة والخصومة

تكلفة المخاطر المتعلقة بالمستحقات والأصول والخصوم الأخرى سجلت في 2019/12/31 ارتفاعاً بـ 3 563 ألف دينار مقارنةً مع 2018/12/31 وفيما يلي التفاصيل:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
15%	1 324	8 720	10 044	المخصصات على تمويلات مشكوك في تحصيلها
29%	700	2 384	3 084	مخصصات إضافية على تمويلات
100%	1 341	0	1 341	مخصصات جماعية على تمويلات
30%	3 365	11 104	14 469	مجموع المخصصات على التمويلات
112%	-2 241	-2 003	-4 244	استرجاعات على تمويلات مشكوك في تحصيلها
391%	-1 578	-404	-1 982	استرجاعات على مخصصات إضافية
-100%	3 047	-3 047	0	استرجاعات على مخصصات جماعية
14%	-772	-5 454	-6 226	مجموع استرجاعات على المخصصات على التمويلات
-11%	-20	177	157	خسائر منجزة على حسابات دائنة
100%	555	0	555	مخصصات على الأصول الأخرى
37%	1 033	2 829	3 862	مخصصات لمجابهة المخاطر المصرفية العامة
2136%	-598	-28	-626	استرجاعات على مخصصات لمجابهة المخاطر المصرفية العامة
41%	3 563	8 628	12 191	المجموع الصافي

7-8. مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

بلغ رصيد هذا البند 1 000 ألف دينار في 2019/12/31 مقابل 150 ألف دينار في 2018/12/31، وهو كالتالي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%567	850	150	1 000	مخصصات على محفظة الاستثمار
%0	0	0	0	استرجاعات على مخصصات محفظة الاستثمار
%0	0	0	0	القيمة الناقصة على التفويت في محفظة الاستثمار
%567	850	150	1 000	

8-8. مصاريف الأعوان

بلغ رصيد هذا البند 78 196 ألف دينار في 2019/12/31 مقابل 67 383 ألف دينار في نهاية سنة 2018، وهو كالتالي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%24	12 831	52 952	65 783	أجور ورواتب
%14	1 754	12 581	14 335	أعباء اجتماعية
%-574	-3 679	641	-3 038	مخصصات على عطل مدفوعة الأجر
%-35	-153	432	279	تأمين تعويض على الخروج إلى التقاعد
%8%	60	777	837	قسط تأمين تكافلي تقاعد تكميلي
%16	10 813	67 383	78 196	

9-8. أعباء الاستغلال العامة

بلغ رصيد هذا البند 38 738 ألف دينار في 2019/12/31 مقابل 33 623 ألف دينار في نهاية سنة 2018، وهو كالتالي:

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
%21	2 690	12 690	15 380	مصاريف إدارية مختلفة
%-47	-2 233	4 732	2 499	الضرائب و الأداءات
%4	16	425	441	مهمات رحلات و تنقلات
%124	2 019	1 625	3 644	مكافآت وأتعاب الوسطاء
%-14	-1	7	6	أعباء النقل و التنقل
%17	1 601	9 480	11 081	الأعمال و الخدمات الخارجية
%23	464	1 977	2 441	أعباء التسويق
%41	40	97	137	أعباء الاستغلال الأخرى
%20	519	2 590	3 109	صندوق ضمان
%15	5 115	33 623	38 738	

8-10. مخصصات على الاستهلاكات و على الاعتمادات على الأصول

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
11%	1 056	9 474	10 530	استهلاكات على الأصول
100%	37	0	37	مخصصات على الأصول
70%-	(87)	124	37	أعباء التقسيم على عدة سنوات محاسبية
10%	1 006	9 598	10 604	المجموع

8-11. مالضريبة على الشركات

تحتسب الضريبة على شركات بناء على قاعدة النتيجة المحاسبية في 2019/12/31 و هذا تبعاً للمادة 59 من قانون الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

بلغت الضريبة المحتسبة لسنة 2019 3 961 ألف دينار وهو كالتالي :

28 626	النتيجة المحاسبية قبل الأداءات
5 694	مجموع الإضافات
23 000	خصم على إعادة استثمار معفى
11 320	الدخل الخاضع للضريبة
3 961	الضريبة على الشركات في 2019/12/31
340	المساهمة الإجتماعية التضامنية في 2019/12/31

8-12. نتيجة السهم الواحد (بالدينار)

تمثل نتيجة السهم الواحد: النتيجة الصافية المنسوبة للمساهمين على متوسط عدد الأسهم العادية طيلة الفترة وهي كالتالي

ب. %	التباين	2018/12/31	2019/12/31	
56%	8 690	15 634	24 324	النتيجة الصافية المنسوبة للمساهمين
46%	55 367 232	120 000 000	175 367 232	العدد الوسطي للأسهم العادية
6%	0,0090	0,130	0,139	ربحية السهم الأساسية

8-13. مقدار زكاة السهم بالدينار

يقوم المصرف سنويا باحتساب وبيان مقدار الزكاة الواجبة في السهم و في مبالغ الحسابات الاستثمارية المطلقة وسندات المساهمة وهي كالآتي:

2019/12/31	
3 753 034	إجمالي الموجودات الزكوية
1 142 643	إجمالي المطلوبات
2 610 391	وعاء الزكاة
67 283	مقدار الزكاة
59 165	زكاة أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة
6 223	زكاة المساهمين
1 895	زكاة اصحاب سندات المساهمة
0,036	مقدار زكاة السهم بالدينار
2,53%	مقدار زكاة أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة و سندات المساهمة

9. الإيضاحات المتعلقة بجدول التدفقات النقدية

بلغ رصيد السيولة وما يعادلها 288 872 ألف دينار في 2019/12/31 مقابل 272 915 ألف دينار في نهاية سنة 2018، وهو كالآتي:

2018/12/31	2019/12/31	
37 977	45 987	الخزينة
195 954	220 203	البنك المركزي التونسي
45	45	الحسابات الجارية للبريد
143	173	حسابات بالبنوك
38 796	22 464	بنوك غير مقيمة
272 915	288 872	

10. الالتزامات و التعهدات المبرمة لفائدة الأطراف المرتبطة

الالتزامات و التعهدات لفائدة الأطراف المرتبطة في 2019 مفصلة كالآتي:

العمليات للسنة المالية	لزيتونة تكافل	الزيتونة تمكين	الزيتونة كابيتال	FCP الزيتونة مشاركة	شركة ماجدة تونسنية
الأرباح على عمليات التمويل					
. تمويل وكالة بالاستثمار، الإجارة، المرابحة		622 443			
عمولات عمليات تأمين التكافل					
عمولات على تمويل الاجارة	1 465 163				
عمولات بموجب عقود "تمويل التكافل"	608 852				
عمولات العقود المبرمة في إطار "Takaful Incendie"	17 267				
عمولة على تأمين البطاقة البنكية	155 720				
أقساط التأمين على معاملات تأمين التكافل					
تأمين على منحة خروج على التقاعد	(256 279)				
عقود "ASSURANCE GROUPE"	(2 665 223)				
عقود "ASSURANCE VIE" "MOURAFEK"	(836 472)				
عقود تأمين اخرى	(452 085)				
تعويضات على الحوادث	115 654				
أعباء على سندات المساهمة	(640 000)				
أعباء على ودائع الحرافاء (الودائع التشاركية و التوفير ...)	(54 150)	(86 920)	(1 622)	(19 761)	(289 409)
أعباء على عقود الاستثمار	(6 381 733)	(99 108)	(33 380)	(1 017 046)	(1 689 119)
توفير الموظفين		114 248	20 000		
مستحقات على مهام استشارية و استثمارية		51 000			
توفير المقرات	8 752	32 757			
التزامات مصاريف على الحسابات	(6 000)		(3 191)		
مكافآت الحضور التي تم تحصيلها		16 000			
مستحقات على "Mission de dépositaire de titres et des fonds"				11 959	
الإقامة في الفنادق					
"Prise de participation"	(3 000 000)			(13 000 000)	

عزالدين خوجة	سميرة غربيي	فيكتور نظيم رضا اغا	حافظ معموري	نبيل المدني	شركة غولف طبرقة	نزل لا سيغال طبرقة
9 528			16 614	1 268		
	(144)	(22 455)	(5)		(0)	(5 173)
	(3 864)		(4 175)			(37 796)
						(85 471)

الأرصدة في نهاية العام	لزيتونة تكافل	الزيتونة تمكين	الزيتونة كابيتال	FCP الزيتونة مشاركة	شركة ماجدة تونسسية
مستحقات على عمليات التمويل					
تمويلات وكالة بالاستثمار اجارة و مرابحة		8 177 959			
تمويلات و التسبقة المقدمة للموظفين					
مستحقات على العمولات المتعلقة بعمليات تأمين تكافل					
عمولات على عقود الاجارة	347 156				
عمولات على عقود "تكافل تمويل"	635 608				
ديون عن أقساط على عمليات التأمين التكافلي					
أقساط تكافل اجارة مستحقة للدفع	(1 901 486)				
تأمين بطاقات يتعين ردها	(163 797)				
التأمين الجماعي مستحقة الدفع	(363 294)				
عقود « ASSURANCE VIE » « MOURAFEK »	(10 150)				
أقساط التأمين أخرى مستحقة الدفع	(9 998)				
سندات المشاركة	(8 000 000)				
حسابات (حسابات استثمارية توفير ..)	(4 733 294)	(3 630 897)	(84 506)	(1 281 675)	(3 117 045)
عقود استثمار	(80 186 300)		(450 000)	(12 800 000)	(25 000 000)
توفير الموظفين		367 717			
مستحقات على مهام استشارية و استثمارية		60 691			
توفير المقرات	10 415	38 982			
مستحقات في اطار التزامات مصاريف على الحسابات	4 141		675		
مستحقات على "Mission de "depositaire de titres et des fonds"				14 232	

التعهدات خارج الموازنة	لزيتونة تكافل	الزيتونة تمكين	الزيتونة كابيتال	FCP الزيتونة مشاركة	شركة ماجدة تونسسية
تمويلات مرابحة و اجارة	75 295				

11. مكافآت المسيرين

وفيما يلي التزامات البنك تجاه أعضاء مكتبه ومديره وأعضاء اللجان التنظيمية:

المدير العام السابق للفترة من 2019/01/01 إلى 2019/09/30		
أعباء السنة المحاسبية	الخصوم 2019/12/31	
370 432	93 961	المكافآت القصيرة الأجل غير مكافأة تقاسم الأرباح
0	0	أقساط الفائدة
0	0	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
370 432	93 961	المجموع

12. أحداث لاحقة

تمت الموافقة على نشر هذه القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة في 25 مارس 2020. وبالتالي، فهي لا تعكس الأحداث التي وقعت بعد هذا التاريخ.

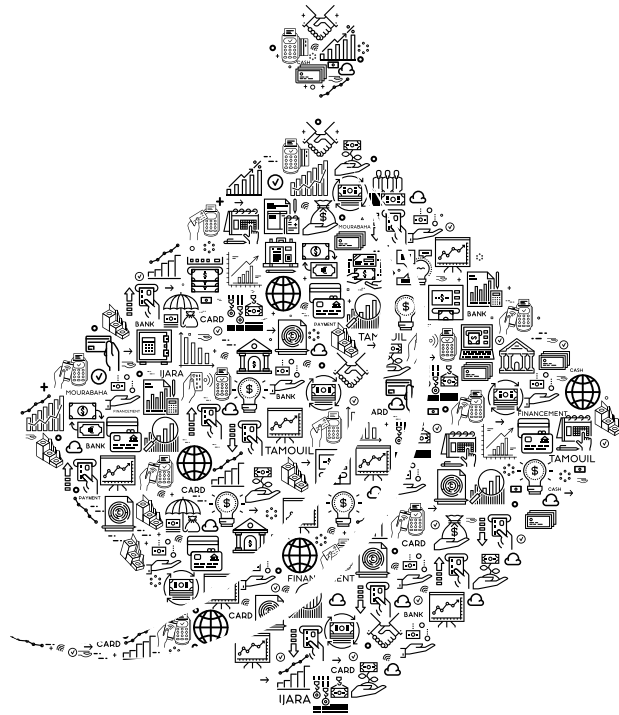
فقد تم إعداد القوائم المالية للبنك على أساس استمرارية العمل، وقد تأثرت الأنشطة بـ "COVID-19" ابتداءً من إقرار حالة الطوارئ الصحية وتنفيذ التدابير الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية للتخفيف من أثر انتشار الجائحة (حظر التجول، الحجر الصحي الشامل، التدابير الاجتماعية والاقتصادية التي أعلنها رئيس الحكومة، التدابير الاستثنائية التي اعتمدها المجلس، ولا سيما تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 100 نقطة أساسية

بالإضافة إلى تأجيل إستخلاص الأقساط المستوجبة للفترة ما بين 1 مارس و 30 سبتمبر 2020 بالنسبة للحرفاء المصنفين (0 و 1) ويمكن أن تؤدي هذه الحالة إلى انخفاض نسق الإستخلاصات، زيادة نسبة الخلل وهذا من شأنه أن يزيد من تكلفة المجازفة للبنك. ونتيجة لهذا فإن البنك يتوقع أن يخلف ذلك تأثيراً على قوائمه المالية في عام 2020.

وفي تاريخ الإنتهاء من إعداد القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 فإن الإدارة لا تملك أي شكوك جوهرية حول عدم قدرة البنك على الاستمرار في النشاط.

المديرين وأعضاء اللجنة التنظيمية السابقين		الأعضاء الجدد في مجلس الإدارة ولجنة التنظيم		المدير العام الجديد للفترة من 2019/10/01 إلى 2019/12/31	
الخصوم 2019/12/31	أعباء السنة المحاسبية	الخصوم 2019/12/31	أعباء السنة المحاسبية	الخصوم 2019/12/31	أعباء السنة المحاسبية
120 486	23 000	1 020 000	1 464 500	18 263	53 179
-	0	-	0	413 051	413 051
-	0	-	0	0	7 094
120 486	23 000	1 020 000	1 464 500	431 314	473 324

ملحق 3
التقرير العام
والتقرير الخاص
لمراقبي الحسابات
حول القوائم المالية
للسنة المحاسبية
المنتهية في 31
ديسمبر



التقرير العام والتقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2019



Société d'expertise comptable
Inscrite au tableau de l'ordre
des experts comptables de Tunisie
22 bis, Avenue Mongi Slim El Menzah 5 - 2091 Ariana
Tél : 71 230 666 / Fax : 71 234 215
E-mail: fac.fac@planet.tn



Mohamed Ben Amor
Membre de l'ordre des experts
comptables de Tunisie
45, Avenue Jamel Abdennasser – 1000 Tunis
Tél : 71 566 358 / Fax : 71 566 358
E-mail: mbenamor@topnet.tn

149

I. التقرير العام

154

II. التقرير الخاص

التقرير العام

السنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2019



Société d'expertise comptable
Inscrite au tableau de l'ordre
des experts comptables de Tunisie
22 bis, Avenue Mongi Slim El Menzah 5 - 2091 Ariana
Tél : 71 230 666 / Fax : 71 234 215
E-mail: fac.fac@planet.tn



Mohamed Ben Amor
Membre de l'ordre des experts
comptables de Tunisie
45, Avenue Jamel Abdennasser - 1000 Tunis
Tél : 71 566 358 / Fax : 71 566 358
E-mail: mbenamor@topnet.tn

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية

للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

حضرات السادة المساهمين لمصرف الزيتونة،

تنفيذا لمهمة المراقبة القانونية التي أوكلت إلينا من طرف جمعيتكم العامة العادية المنعقدة بتاريخ 30 أبريل 2019، نتشرف أن نقدّم لكم تقريرنا العام المتعلق بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 حول :

- ◆ تدقيق القوائم المالية لمصرف الزيتونة (المصرف) المرفقة لهذا التقرير والتي تبرز مجموع موازنة يبلغ 3.943.131 أ.د. وربحا صافيا قدره 24.324 أ.د.
- ◆ الالتزامات القانونية والتنظيمية الأخرى.

وقد تم ضبط القوائم المالية من طرف مجلس إدارتكم. ويرجع لنا، على ضوء التدقيق، إبداء الرأي حولها.

1. تقرير حول تدقيق القوائم المالية :

الرأي

1- لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لمصرف الزيتونة المصاحبة لهذا التقرير والتي تحتوي على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2019 وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية بهذا التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة لمخلص لأهم الطرق المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية للمصرف، المرفقة لهذا التقرير، قانونية وتعكس بصورة نزيهة، من جميع النواحي الهامة، الوضعية المالية للمصرف في 31 ديسمبر 2019 وكذلك أدائه المالي وتدقيقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ، وفقا لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد بالبلاد التونسية.

أساس الرأي

2- لقد أجرينا عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق المعتمدة بالبلاد التونسية. ومسؤولياتنا، بموجب تلك المعايير، موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية" الوارد في هذا التقرير. ونحن مستقلون عن المصرف وفقا لقواعد أخلاقيات المهنة المطبقة لتدقيق القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد وفينا أيضا بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك القواعد.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي تحصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا حول القوائم المالية.

التأكيدات

3- نوجه الاهتمام للإيضاح 5-2-5 (ث) حول القوائم المالية الذي يشير بأن المصرف كان محل مراجعة جبائية معمقة، خلال سنة 2019، بعنوان كل الضرائب والأداءات المتعلقة بالفترة المتراوحة بين 1 جانفي 2015 و 31 ديسمبر 2018.

وتبرز نتائج المراجعة، التي تم إعلام المصرف بها بتاريخ 22 ديسمبر 2019، تعديلا بقيمة 16.188 أد بما في ذلك خطايا التأخير. وقد اعترض المصرف على أهم نقاط التعديل المثارة من طرف مصالح المراقبة الجبائية.

وبتاريخ هذا التقرير، لم تحسم هذه المسألة بصفة نهائية كما لا يمكن استباق مآلها النهائي. ولكي يأخذ المصرف بعين الاعتبار المخاطر الناجمة عنها، قام بتكوين مدخرات، ضمن خصومه الأخرى، بمبلغ قدر ب 5.457 أد.

ولا يعد رأينا متحفظا في هذا الأمر.

4- كما نوجه الاهتمام أيضا للإيضاح II حول القوائم المالية الذي يعلم أنه تم إعداد القوائم المالية على أساس استمرارية النشاط. وقد بدأت الأنشطة تتأثر بجائحة "كوفيد 19" منذ إطلاق حالة الطوارئ الصحية ونظام التدابير الاستثنائية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى التقليل من آثار انتشار الجائحة (حظر التجول، الحجر الشامل، تدابير اجتماعية واقتصادية معلنة من طرف رئيس الحكومة، تدابير استثنائية متخذة من طرف البنك المركزي التونسي وخاصة التخفيض في نسبة الفائدة المديرية ب 100 نقطة أساسية بالإضافة إلى تأجيل الآجال التي حلت خلال الفترة المتراوحة بين 1 مارس و 30 سبتمبر 2020 بالنسبة للحرفاء المصنفين 0 و 1). ويمكن أن تؤدي هذه الوضعية إلى التخفيض في نسق الاستخلاص والزيادة في معدل التقاعس في سداد الديون، الذي من شأنه أن يرفع في تكلفة المخاطر للمصرف. ونتيجة لذلك، ينتظر المصرف تأثيرا على قوائمه المالية في سنة 2020.

ويضيف نفس الإيضاح أنه بتاريخ ضبط القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 من طرف مجلس إدارة المصرف، لم يكن للإدارة علما بحالات عدم تيقن كبيرة من شأنها أن تشكل في قدرة المصرف على استمراريته.

ولا يعد رأينا متحفظا في هذا الأمر.

تقرير مجلس الإدارة حول التصرف خلال السنة

5- ترجع مسؤولية تقرير مجلس الإدارة حول التصرف خلال سنة 2019 إلى هذا الهيكل.

لا يشمل رأينا حول القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة حول التصرف ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بخصوص هذا التقرير.

تتمثل مسؤوليتنا، طبقاً لأحكام الفصل 266 (الفقرة الأولى) من مجلة الشركات التجارية، في التثبت من صحة المعلومات الخاصة بحسابات المصرف المضمنة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة في القوائم المالية. وتتمثل أعمالنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة حول التصرف وتقييم ما إذا كان هناك تناقضاً جوهرياً بينه وبين القوائم المالية أو المعلومات المستقاة خلال عملية التدقيق أو ما إذا بدا لنا أن التقرير المذكور يحتوي على خطأ جوهري. إذا استخلصنا، على ضوء الأعمال التي قمنا بها، إلى وجود خطأ جوهري في تقرير مجلس الإدارة حول التصرف، وجب علينا أن نلفت النظر بشأنه.

ليس لدينا ما نلفت النظر بشأنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

6- مجلس إدارة المصرف هو المسؤول عن إعداد وضبط القوائم المالية وعرضها العادل وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات وهو المسؤول عن الرقابة الداخلية التي يراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من الإخلالات الجوهرية سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على البقاء كمنشأة مستمرة، وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام المبدأ المحاسبي للاستمرارية، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المصرف أو إيقاف نشاطه أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

ومجلس الإدارة هو المسؤول عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المصرف.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

7- تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من الإخلالات الجوهرية سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير مراقبي الحسابات يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعتمدة بالبلاد التونسية ستكشف دائماً عن كل إخلال جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ الإخلالات عن غش أو خطأ، وتعد الإخلالات الجوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية بالاعتماد عليها.

وفي إطار عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعتمدة بالبلاد التونسية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية التدقيق ونقوم أيضاً بما يلي:

◆ نحدد ونقيم المخاطر المتعلقة بكون القوائم المالية تحتوي على إخلالات جوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر، ونجمع أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف إخلال جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- ◆ نتوصل إلى فهم عناصر الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الظروف القائمة.
- ◆ نقيم مدى ملاءمة الطرق المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- ◆ نتوصل إلى استنتاج بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة للمبدأ المحاسبي للاستمرارية وما إذا كان هناك أم لا، حسب أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو وضعيات قد تثير شكا كبيرا حول قدرة المصرف على الاستمرارية. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فانه علينا أن نلفت انتباه قراء تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فان أحداثا أو وضعيات مستقبلية قد تتسبب في توقف المصرف على الاستغلال.
- ◆ نقيم العرض العام للقوائم المالية وشكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات الواردة في الإيضاحات، ونقدر ما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن العمليات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- ◆ نمد المكلفين بالحوكمة خاصة بنطاق عملية التدقيق وتوقيتها المخطط لهما وملاحظاتنا المهمة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال عملية التدقيق.

2. تقرير حول الالتزامات القانونية و التنظيمية الأخرى :

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا أيضا بالفحوصات الخصوصية المنصوص عليها في المعايير المهنية وفي النصوص الترتيبية المعتمدة في هذا الخصوص.

نجاعة نظام الرقابة الداخلية

1- طبقا لأحكام الفصل 3 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، قمنا بتقييم شامل لنجاعة نظام الرقابة الداخلية للمصرف. ونذكر، بهذا الخصوص، أن مسؤولية تصميم ووضع نظام رقابة داخلية وكذلك المراقبة الدورية لنجاعته وكفاءته تعود للإدارة ولمجلس الإدارة.

وبناء على فحوصاتنا، فإننا لم نكتشف أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية. وقد تم تقديم تقرير حول أوجه الضعف والنقائص التي اكتشفناها خلال عملية التدقيق إلى الإدارة العامة للمصرف.

تطابق مسك حسابات الأوراق المالية مع الترتيب الجاري بها العمل

2- طبقا لأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالفحوصات المتعلقة بتطابق مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن المصرف (أسهم وسندات مساهمة) مع الترتيب الجاري بها العمل.

إن الإدارة ومجلس الإدارة هما المسؤولان عن السهر على التطابق مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها.

وعلى أساس العناية التي ارتأينا من الضروري القيام بها، لم نكتشف إخلالات تتعلق بتطابق مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن المصرف مع الترتيب الجاري بها العمل.

التزامات قانونية وتنظيمية أخرى

3- طبقاً لأحكام الفصل 270 من مجلة الشركات التجارية، نلفت انتباه الجمعية العمومية أن المصرف لم يقيم بتعويض رئيس هيئة مراقبة تطابق المعايير المصرفية الإسلامية، الذي توفي خلال شهر أوت 2019. ونتيجة لذلك، فإن عدد أعضاء هذه الهيئة أصبح أقل من الحد الأدنى الضروري المذكور بالفصل ٤٤ من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

تونس، في 26 مارس 2020

مراقب الحسابات

مكتب محمد بن عمر

شركة المراجعة المالية والاستشارة

محمد بن عمر

محمد ناجي الهرقلي



التقرير الخاص

السنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2019



Société d'expertise comptable
Inscrite au tableau de l'ordre
des experts comptables de Tunisie
22 bis, Avenue Mongi Slim El Menzah 5 - 2091 Ariana
Tél : 71 230 666 / Fax : 71 234 215
E-mail: fac.fac@planet.tn



Mohamed Ben Amor
Membre de l'ordre des experts
comptables de Tunisie
45, Avenue Jamel Abdennasser - 1000 Tunis
Tél : 71 566 358 / Fax : 71 566 358
E-mail: mbenamor@topnet.tn

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات بعنوان

للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

حضرات السادة المساهمين لمصرف الزيتونة،

1- تطبيقاً لأحكام الفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك و المؤسسات المالية (القانون البنكي) و الفصول 200 جديد و ما تبعه و 475 من مجلة الشركات التجارية، نتشرف بإعلامكم بالاتفاقيات و العمليات التي تنص عليها الفصول المذكورة أعلاه.

تتمثل مسؤوليتنا في التثبت من احترام الإجراءات القانونية المتعلقة بالتدقيق والمصادقة على هذه الاتفاقيات والعمليات وترجمتها الصحيحة في القوائم المالية. وليس من مشمولاتنا البحث بصفة خاصة وبطريقة موسعة عن الوجود المحتمل لهاته الاتفاقيات والعمليات، ولكن من واجبنا إعلامكم بالخصائص والمعطيات الأساسية المتعلقة بها حسب المعلومات التي قدمت إلينا أو التي تمكننا من الوصول إليها عن طريق عمليات التدقيق، دون إبداء رأينا حول فائدتها ومدى سلامة أسسها. ويرجع لكم تقدير المصلحة المرتبطة بإبرام هذه الاتفاقيات وإنجاز هذه العمليات للمصادقة عليها.

أ- عمليات وقعت متعلقة باتفاقيات جديدة (خلاف لمكافآت المسيرين):

قام مجلس إدارتكُم بإشعارنا بالاتفاقيات التالية المبرمة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019:

- ◆ الاكتتاب، خلال سنة 2019، في الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية الزيتون مشاركة 1 بمبلغ 13.000.000 د (ترخيص مجلس الإدارة بتاريخ 27 مارس 2019).
- ◆ الاكتتاب، خلال سنة 2019، في الزيادة في رأس مال شركة الزيتون تكافل بمبلغ 3.000.000 د (ترخيص مجلس الإدارة بتاريخ 30 أبريل 2019).
- ◆ وماعدا ذلك، فنحن لم نكتشف، خلال تقصّياتنا، اتفاقيات جديدة مرخص لها من طرف مجلس إدارة المصرف تخضع لأحكام الفصول المذكورة أعلاه.

ب- عمليات وقعت متعلقة باتفاقيات سابقة (خلاف لمكافآت المسيرين):

قام مجلس إدارتكُم بإشعارنا أن تنفيذ الاتفاقيات التالية، المبرمة خلال السنوات الفارطة مع أطراف ذات صلة، تواصل خلال سنة 2019:

ب.1. عمليات مع شركة الزيتون تكافل:

◆ طبقا للاتفاقية الإطارية المبرمة، قبل سنة 2019، مع شركة الزيتون تكافل، سجل مصرف الزيتون، خلال سنة 2019، ضمن إيراداته، عموالات بعنوان عقود الإجارة بمبلغ 1.456.163 د، وبمعنواة العقود الجماعية تكافل تمويل بمبلغ 608.852 د، وبمعنواة عقود تكافل حرائق بمبلغ 17.267 د، وبمعنواة التأمين على البطاقات بمبلغ 155.720 د. وقد بلغت مستحقات المصرف تجاه شركة الزيتون تكافل، في 31 ديسمبر 2019، بعنوان هذه العموالات، 955.791 د.

◆ طبقا لعقود التأمين المبرمة، قبل سنة 2019، مع شركة الزيتون تكافل، تحمل مصرف الزيتون، خلال سنة 2019، أقساط تأمين تكافل بعنوان تأمين منحة الإحالة على التقاعد لموظفيه بـ 279.256 د، و بعنوان التأمين الجماعي بـ 2.665.223 د، و بعنوان التأمين على الحياة مرافق بـ 836.472 د، و بعنوان تأمينات مختلفة أخرى (شاملة للمصرف، مخاطر مهنية متعددة، وسائل النقل،...) بـ 452.085 د. و قد بلغت ديون المصرف تجاه شركة الزيتون تكافل، بهذا الصدد، في 31 ديسمبر 2019، مبلغ 2.448.725 د. كما تحصل المصرف على تعويضات، خلال سنة 2019، من طرف نفس الشركة، إثر وقوع حوادث، بمبلغ يساوي 115.654 د.

◆ واصل مصرف الزيتون، خلال سنة 2019، تحمل أعباء مالية، بلغت 640.000 د، بعنوان تأجير سندات مساهمة صادرة عن المصرف وقع اكتتابها من قبل شركة الزيتون تكافل، خلال سنتي 2015 و 2017، بمبلغ جملي قدره 8.000.000 د.

◆ واصل مصرف الزيتون، خلال سنة 2019، مكافأة حسابات ودائع المساهمة المفتوحة من طرف شركة الزيتون تكافل. وقد بلغت الأعباء المحتملة من قبل المصرف، في 2019، بهذا العنوان، ٥٤.١٥٠ د، كما ارتفع رصيد هذه الحسابات، في 31 ديسمبر 2019، إلى 4.733.294 د.

◆ واصلت شركة الزيتون تكافل، خلال سنة 2019، توظيف فائض سيولتها لدى مصرف الزيتون في شكل عقود استثمار وقد بلغت الأعباء المحتملة من قبل المصرف، في 2019، بعنوان هذه العقود، 6.381.733 د، كما ارتفع رصيد

هذه التوظيفات، في 31 ديسمبر 2019، إلى 80.186.300 د.

◆ واصل مصرف الزيتونة، خلال سنة 2019، وضع محل فرع البحيرة 1 على ذمة شركة الزيتونة تكافل ووظيف، بهذا الصدد، في 2019، معينات كراء ب 8.752 د خالية من الأداءات، أي ما يساوي 10.415 د باعتبار الأداءات لم تسدد بعد في 31 ديسمبر 2019.

ب.2. عمليات مع شركة الزيتونة تمكين:

◆ حقق مصرف الزيتونة، خلال سنة 2019، أرباحا بعنوان التمويلات المسندة في 2016 و 2017 و 2018 لشركة الزيتونة تمكين يمكن تقديمها كما يلي:

طبيعة التمويل	الفترة	مبلغ التمويل	القائم في 2019/12/31	المستحقات المتصلة	النسبة	أرباح 2019
إجارة معدات النقل	2016/05/12 2021/05/12	39.817	12.086	52	% 7,75	1.253
إجارة معدات النقل	2016/05/12 2021/05/12	94.538	28.695	124	% 7,75	2.974
إجارة معدات النقل	2017/04/7 2022/04/7	48.601	24.127	135	% 8,04	2.302
إجارة معدات النقل	2017/06/22 2022/06/22	46.641	24.709	55	% 8,04	2.359
إجارة معدات النقل	2017/10/27 2022/10/27	116.007	69.024	77	% 8,02	6.460
إجارة معدات النقل	2018/04/19 2023/04/09	50.497	34.831	101	% 8,01	3.160
إجارة معدات النقل	2018/09/18 2023/09/18	64.018	49.277	172	% 9,00	4.933
المجموع الجزئي (1)			242.749	716		23.442
وكالة بالاستثمار	2018/01/29 2019/06/30	400.000	-	-	% 7,23	14.540
وكالة بالاستثمار	2018/01/29 2019/12/31	400.000	-	-	% 7,23	29.322
وكالة بالاستثمار	2018/01/29 2020/06/30	400.000	400.000	56.394	% 7,23	29.322
وكالة بالاستثمار	2018/01/29 2020/12/31	400.000	400.000	56.394	% 7,23	29.322
وكالة بالاستثمار	2018/02/12 2020/01/31	400.000	400.000	57.563	% 7,53	30.538
وكالة بالاستثمار	2018/02/12 2020/07/31	400.000	400.000	57.563	% 7,53	30.538

30.538	% 7,53	57.563	400.000	400.000	2018/02/12 2021/01/31	وكالة بالاستثمار
30.863	% 7,61	55.807	400.000	400.000	2018/03/12 2020/02/28	وكالة بالاستثمار
30.863	% 7,61	55.807	400.000	400.000	2018/03/12 2020/08/31	وكالة بالاستثمار
30.863	% 7,61	55.807	400.000	400.000	2018/03/12 2021/02/28	وكالة بالاستثمار
51.952	% 8,54	87.962	600.000	600.000	2018/04/23 2020/03/31	وكالة بالاستثمار
51.952	% 8,54	87.962	600.000	600.000	2018/04/23 2020/09/30	وكالة بالاستثمار
51.952	% 8,54	87.962	600.000	600.000	2018/04/23 2021/03/31	وكالة بالاستثمار
442.564		716.782	5.000.000			المجموع الجزئي (2)
466.005		717.498	5.242.749			المجموع الجملي (1) (2)+

♦ واصل مصرف الزيتونة، خلال سنة 2019، وضع أحد إطاراته على ذمة شركة الزيتونة تمكين، شاغلا منصب مدير عام مساعد لدى هذه الأخيرة، ووظف، بهذا الصدد، في 2019، مبلغ 248.114 د مقابل الأجور الممنوحة للإطار المعني بعنوان سنة 2019 مع زيادة هامش ب 15 في المائة، أي ما يساوي مبلغ 295.259 د باعتبار الأداءات لم تسدد بعد في 31 ديسمبر 2019 (على غرار مبلغ 72.463 د باعتبار الأداءات يمثل أجور أشهر نوفمبر وديسمبر 2018 ومنحة الشهر الثالث عشر 2018).

♦ واصل مصرف الزيتونة، خلال سنة 2019، وضع محلين كائنين في صفاقس وسوسة على ذمة شركة الزيتونة تمكين ووظف، بهذا الصدد، في 2019، معينات كراء ب 32.757 د خالية من الأداءات، أي ما يساوي 38.982 د باعتبار الأداءات لم تسدد بعد في 31 ديسمبر 2019.

♦ واصل مصرف الزيتونة، خلال سنة 2019، مكافأة حسابات ودائع المساهمة المفتوحة من طرف شركة الزيتونة تمكين. وقد بلغت الأعباء المتحملة من قبل المصرف، في 2019، بهذا العنوان، 86.920 د، كما ارتفع رصيد هذه الحسابات، في 31 ديسمبر 2019، إلى 3.630.897 د.

♦ واصلت شركة الزيتونة تمكين، خلال سنة 2019، توظيف فائض سيولتها لدى مصرف الزيتونة في شكل عقود استثمار. وقد بلغت الأعباء المتحملة من قبل المصرف، في 2019، بعنوان هذه العقود التي حل أجلها في 2019، مبلغ 99.108 د.

ب3. عمليات مع المدير العام السابق:

حقق مصرف الزيتونة، خلال سنة 2019، ربحا يساوي 8.186 د بعنوان تمويل منزل بقيمة 321.000 د مسند، في سنة 2013، إلى السيد عزالدين خوجة، المدير العام السابق، الذي شغل هذه الوظيفة إلى حدود 26 سبتمبر 2019، وذلك من خلال تطبيق نسبة ربح ب 3.75 في المائة. وقد بلغ القائم والمستحقات المتصلة المتعلقة بهذا التمويل، في 31 ديسمبر 2019، مبلغ 207.502 د.

وماعدا ذلك، فنحن لم نكتشف، خلال تقصّياتنا، عمليات أخرى أنجزت خلال سنة 2019 متعلقة باتفاقيات سابقة.

ت- التزامات وتعهدات المصرف تجاه المسيرين:

1. تتمثل التزامات وتعهدات المصرف تجاه المسيرين المنصوص عليها بالفصل 200 جديد ثانيا الفقرة 5 من مجلة الشركات التجارية في:

1- مكافأة المدير العام السابق السيد عزالدين خوجة الذي شغل هذه الوظيفة إلى حدود 26 سبتمبر 2019. وقد حدد مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 12 جانفي 2017 عناصر التأجير الممنوحة له بعنوان السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. وتتكون هذه العناصر من الأجور والامتيازات التالية:

◆ امتيازات على المدى القصير تتمثل في أجر شهري، منحة الشهر الثالث عشر، منحة تشجيعية محددة كل سنة من طرف مجلس الإدارة بحسب أداء المصرف، امتيازات عينية في شكل وضع سيارة وظيفية على الخمة وحصة ٤٠ لتر من الوقود في الشهر وتكفل بخدمات الهاتف وأذن مطاعم بالإضافة إلى التكفل بجزء من مساهماته للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعنوان نظام العمل المستقل وبمساهمات الأعراف بعنوان التأمين الجماعي.

وقد تمتع المدير العام السابق، خلال سنة 2019، كذلك، بمنحة استثنائية اسندت بمناسبة التفويت في مساهمة الدولة في رأس مال المصرف، إلا أنه لم يتمتع بالمنحة التشجيعية بعنوان سنة 2019.

◆ امتيازات ما بعد نهاية الخدمة تتمثل في أقساط التأمين المتعلقة بمنحة الإحالة على التقاعد وفي مساهمات الأعراف بعنوان نظام مرافق.

وببلوغه سن التقاعد في 2018، لم يتمتع المدير العام السابق، في سنة 2019، بأي امتياز ما بعد نهاية الخدمة.

2- مكافأة المدير العام الجديد السيد نبيل المدني الذي شغل هذا المنصب انطلاقا من 27 سبتمبر 2019. لكن وخلال اجتماعه بتاريخ 27 سبتمبر 2019، لم يحدد مجلس الإدارة عناصر تأجيره. وتبعاً لذلك، واصل المدير العام الجديد الحصول، خلال الثلاث أشهر الأخيرة لسنة 2019، على نفس المرتبات التي كان يتقاضاها قبل تعيينه مديرا عاما للمصرف.

وتحتوي عناصر التأجير الراجعة للمدير العام الجديد، بصفته تلك، خلال سنة 2019، على ما يلي:

◆ امتيازات على المدى القصير تتمثل في أجر شهري (بما في ذلك منحة حساب آخر السنة ومنحة الإنتاج)، منحة الشهر الثالث عشر، امتيازات عينية في شكل وضع سيارة وظيفية على الخمة وحصة 350 لتر من الوقود في الشهر وتكفل بخدمات الهاتف وأذن مطاعم، مساهمات الأعراف الاجتماعية (بعنوان النظام الأساسي والنظام التكميلي) ومساهمات الأعراف بعنوان التأمين الجماعي.

♦ امتيازات على المدى القصير حددت بقرار من مجلس الإدارة بتاريخ 7 فيفري 2020 تتمثل في منحة تشجيعية بعنوان سنة 2019 مقدرة ب 175.000 د صافية من الأداءات.

♦ امتيازات ما بعد نهاية الخدمة تتمثل في أقساط التأمين المتعلقة بمنحة الإحالة على التقاعد وفي مساهمات الأعراف بعنوان نظام مرافق.

ت2. تتمثل التزامات وتعهدات المصرف تجاه المسيرين، كما وردت في القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، فيما يلي:

عناصر التأجير	المدير العام السابق		المدير العام الجديد *		أعضاء مجلس الإدارة	
	أعباء السنة	الخصوم 2019/12/31	أعباء السنة	الخصوم 2019/12/31	أعباء السنة	الخصوم 2019/12/31
الإمتيازات على المدى القصير	370 432	93 961	466 230	431 314	1 487 500	1 140 486
الإمتيازات ما بعد نهاية الخدمة	-	-	7 094	-	-	-
المجموع 2019	370 432	93 961	473 324	431 314	1 487 500	1 140 486

(*) وقد وقع إسناد التمويلات التالية للمدير العام الحالي قبل تعيينه في هذا المنصب من طرف مجلس الإدارة المنعقد في 27 سبتمبر 2019:

تمويل عقارات الأفراد يبلغ قائمه ومستحققاته المتصلة، في 31 ديسمبر 2019، مبلغ 30.354 د. وبلغت الأرباح المسجلة بشأنه، ضمن إيرادات المصرف، في 2019، مبلغ 1.268 د.

تسبقة للأعوان يبلغ قائمها، في 31 ديسمبر 2019، مبلغ 23.931 د.

2- تطبيقا لأحكام الفصل 202 من مجلة الشركات التجارية، نتشرف بإعلامكم بأن بعض الاتفاقيات المبرمة خلال سنة 2019، و غير المتعلقة بمكافآت المسيرين، لم تحصل على الترخيص المسبق من طرف مجلس إدارتكم.

ويرجع لنا، على ضوء المعلومات التي قدمت إلينا، إعلامكم بالخصائص والترتيبات الأساسية المتعلقة بها وكذلك بالأسباب التي حالت دون إتباع إجراءات الترخيص، دون إبداء رأينا حول فائدتها ومدى سلامة أسسها. ويرجع لكم تقدير المصلحة المرتبطة بإبرام هذه الاتفاقيات للمصادقة عليها.

تتلخص طبيعة وكيفية وتأثير هذه الاتفاقيات على حسابات السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 كما يلي:

♦ الموافقة على التمويل، التي وقع تبليغها في سنة 2019 إلى شركة الزيتونة تكافل، بمبلغ 75.925 د مسجل ضمن التعهدات خارج الموازنة للمصرف.

♦ التمويلات الممنوحة، خلال سنة 2019، إلى شركة الزيتونة تمكين حسب الشروط التالية:

طبيعة التمويل	الفترة	مبلغ التمويل	القائم في 2019/12/31	المستحقات المتصلة	النسبة	أرباح 2019
إجارة معدات النقل	2019/05/13 2024/05/13	74.035	65.740	382	%11,00	4.848
المجموع الجزئي (1)			65.740	382		4.848
وكالة بالاستثمار	2019/03/28 2020/05/31	400.000	400.000	30.318	%9,78	30.318
وكالة بالاستثمار	2019/05/13 2024/05/13	400.000	400.000	30.318	%9,78	30.318
وكالة بالاستثمار	2019/03/28 2021/04/30	400.000	400.000	30.318	%9,78	30.318
وكالة بالاستثمار	2019/03/28 2021/10/31	400.000	400.000	30.318	%9,78	30.318
وكالة بالاستثمار	2019/03/28 2022/03/15	400.000	400.000	30.318	%9,78	30.318
المجموع الجزئي (2)			2.000.000	151.590		151.590
المجموع الجملي (1)			2.065.740	151.972		156.438
(2)+						

♦ التمويلات الممنوحة، خلال سنة 2019، إلى السيد عز الدين خوجة، المدير العام السابق، الذي شغل المنصب إلى حدود 26 سبتمبر 2019، حسب الشروط التالية:

طبيعة التمويل	الفترة	مبلغ التمويل	القائم في 2019/12/31	المستحقات المتصلة	النسبة	أرباح 2019
تمويل بناءات (10) سنوات	2019/03/01 2029/02/28	44.354	41.246	13	%3,75	1.341
تمويل سيارة (7) سنوات ^(*)		71.706	-	-	%4,50	-
المجموع الجملي			41.246	13		1.341

^(*) عقد لم يفعّل بعد في 31 ديسمبر 2019

♦ التمويلات الممنوحة، خلال سنة 2019، إلى السيد حافظ المعموري، عضو مجلس الإدارة المستقل، حسب الشروط التالية:

طبيعة التمويل	الفترة	مبلغ التمويل	القائم في 2019/12/31	المستحقات المتصلة	النسبة	أرباح 2019
تمويل مشاريع	2019/01/17 2023/01/02	199.850	199.850	16.614	%8,70	16.614

◆ مكافأة حسابات ودائع المساهمة المفتوحة من طرف عديد الأطراف ذات الصلة. وقد بلغت الأعباء المتحملة من قبل المصرف، في 2019، بهذا العنوان، وأرصدة هذه الحسابات، في 31 ديسمبر 2019، ما يلي:

الحسابات	الزيتونة رأس المال الإستثمار	الزيتونة مشاركة 1	شركة ماجدة تونيزيا	فندق لاسيغال طبرقة	شركة صولجان طبرقة	حافظ المعموري	فيكتور تنظيم آغة	سميرة الغربي
مكافأة الحسابات	(1 622)	(19 761)	(289 409)	(5 173)	(0)	(5)	(22 455)	(144)
أرصدة الحسابات	(84 506)	(1 281 675)	(3 117 045)	(33 461)	(280)	(205)	(407 141)	(2 090)

◆ توظيف عديد الأطراف ذات الصلة لفائض سيولتها لدى مصرف الزيتونة في شكل عقود استثمار. وقد بلغت الأعباء المتحملة من قبل المصرف، في 2019، بعنوان هذه العقود وأرصدة هذه التوظيفات، في 31 ديسمبر 2019، ما يلي:

عقود الاستثمار	الزيتونة رأس المال الإستثمار	الزيتونة مشاركة 1	شركة ماجدة تونيزيا	فندق لاسيغال طبرقة	حافظ المعموري	سميرة الغربي
مكافأة عقود الاستثمار	(33 380)	(1 017 046)	(1 689 119)	(37 796)	(4 175)	(3 864)
أرصدة عقود الإستثمار	(450 000)	(12 800 000)	(25 000 000)	(1 500 000)	(150 000)	

◆ استرجاع المصرف، خلال سنة 2019، لمصاريف كان قد دفعها لحساب شركة الزيتونة تكافل، مقابل مشاركة هاته الأخيرة في صالونات ومعارض بمبلغ مقدّر ب 6.000 د خال من الأداءات أي ما يساوي مبلغ 7.141 د باعتبار الأداءات وقع تسديده، جزئيا، في حدود 3.000 د في 31 ديسمبر 2019.

◆ القيام، خلال سنة 2019، بمهمة استشارة وتوظيف لفائدة شركة الزيتونة تمكين بمقابل قدره 51.000 د خال من الأداءات، أي ما يساوي مبلغ 60.691 د باعتبار الأداءات لم يتم تسديده في 31 ديسمبر 2019.

◆ الوضع على ذمة شركة الزيتونة رأس المال الاستثمار، طبقا لاتفاقيتين مبرمتين في 15 مارس 2019، لمساعد أول مكلف، حسب نظام وقت جزئي، بأن يشغل وظيفة مسؤول عن وحدة التدقيق الشرعي مقابل مكافأة سنوية جزافية قدرت ب 5.000 د خالية من الأداءات، و مساعد ثان مكلف، حسب نظام وقت جزئي، بأن يشغل وظيفة مسؤول عن الامتثال والرقابة الداخلية مقابل مكافأة سنوية جزافية قدرت ب 5.000 د خالية من الأداءات، و كذلك تكفل المصرف، طبقا لاتفاقية ثالثة مبرمة مع نفس الشركة و بنفس التاريخ، بمختلف أنواع الحوامل الإعلامية و المعدات و المساعدات الضرورية لحسن تشغيلها مقابل مكافأة سنوية جزافية قدرت ب 10.000 د خالية من الأداءات. وقد وظف المصرف، في سنة 2019، مقابل إسداء خدماته، بعنوان الاتفاقيات المذكورة، لشركة الزيتونة رأس المال الاستثمار مبلغ 20.000 د خال من الأداءات وقع تسديده بالكامل خلال نفس السنة.

◆ إبرام عقد كراء ثان، بتاريخ 5 مارس 2019، أجر بموجبه مصرف الزيتونة لشركة الزيتونة رأس المال الاستثمار الطابق الثاني من محل كائن بالمنطقة الصناعية الشرقية، لمدة سنة، مقابل معين كراء شهري حدد ب 1.000 د خال من الأداءات. واعتبارا لعدم إشغال الطابق المؤجر من قبل شركة الزيتونة رأس المال الاستثمار ولعدم خلاص أي معين كراء، تم لاحقا فسخ عقد الكراء. ولم يسجل مصرف الزيتونة، بهذا الصدد، أي إيرادات كراء خلال سنة 2019.

◆ تعهد مصرف الزيتونة، خلال سنة 2019، بصفته مؤسس لشركة الزيتونة رأس المال الاستثمار، بنفقات تأسيس هذه الأخيرة المقدرة ب 2.625 د (سددت بالكامل) وبمصاريق أخرى، لحساب نفس الشركة، قدرت ب 566 د خالية من الأداءات، أي ما يساوي 675 د باعتبار الأداءات لم تسدد بعد في 31 ديسمبر 2019.

◆ تكليف مصرف الزيتونة من طرف شركة الزيتونة رأس المال الاستثمار، بصفته متصرفا، بموجب اتفاقية مبرمة في 15 مارس 2019، بمهمة مودع لديه حصري لمحفظة السندات والأموال الممسوكة من طرف الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية الزيتونة مشاركة. ويتحصل مصرف الزيتونة مقابل خدماته، بعنوان هذه الاتفاقية، على عمولة سنوية خالية من الأداءات تساوي 10.000 د، في المائة من الموجودات الصافية للصندوق مع حد أدنى ب 10.000 د وحد أقصى ب 20.000 د، وبلغت عمولة المودع لديه الموظفة والمسجلة من طرف مصرف الزيتونة، بعنوان سنة 2019، مبلغ 11.959 د خال من الأداءات، أي ما يساوي 14.232 د باعتبار الأداءات لم تسدد بعد في 31 ديسمبر 2019.

◆ توظيف فندق لاسيغال طبرقة لمصرف الزيتونة، خلال سنة 2019، خدمات إقامة بمبلغ جملي يساوي 85.471 د خالية من الأداءات، أي ما يساوي 91.420 د باعتبار الأداءات سددت خلال نفس السنة.

لم تخضع هذه العمليات والاتفاقيات، بما في ذلك تلك المنجزة مع شركة الزيتونة رأس المال الاستثمار التي تمت تزكيتها لاحقا من طرف مجلس إدارتهم المنعقد في 7 فيفري 2020، سهوا، لإجراءات الترخيص المسبق الواردة في الفصل 62 من القانون البنكي والفصل 200 من مجلة الشركات التجارية.

تونس، في 26 مارس 2020

مراقب الحسابات

مكتب محمد بن عمر

شركة المراجعة المالية والاستشارة

محمد بن عمر

محمد ناجي الهرقلي





☎ 81 10 55 55

Ⓣ Banque Zitouna